جامعة العربي التبسي -تبسة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة الجريمة المنظمة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبتين:

- نسرين حراث
- وهيبة نصرة

إشراف الأستاذ:

عبد المجيد سعدي

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
رقية بلقاسمي	أستاذ مساعد -أ-	رئيسا
عبد المجيد سعدي	أستاذ مساعد -أ-	مشرفا ومقررا
محمود دريدي	أستاذ مساعد -أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

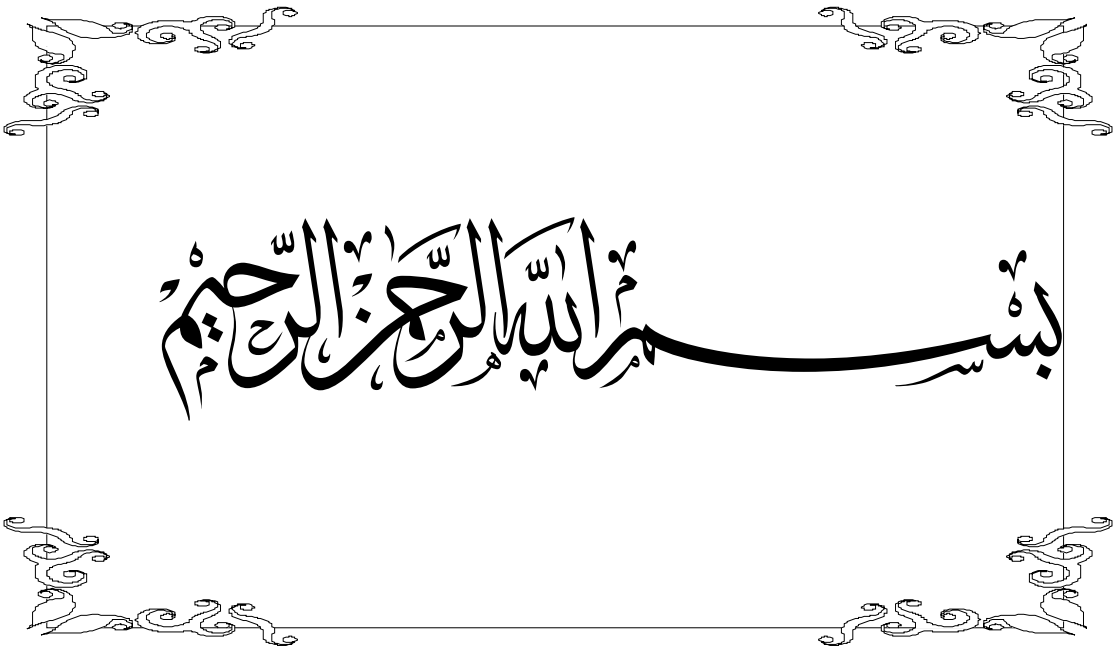
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله على كل نعمة منحنا إياها ، والحمد له لتوفيقنا على إتمام هذا العمل المتواضع الذي يعد قطرة في بحر العلم .

من واجب الوفاء والعرفان أن نتقدم بأسمى معاني الإحترام والتقدير إلى الأستاذ المشرف الأستاذ : **سعدي عبد المجيد** على جهوده العلمية المخلصة وتوجيهاته السديدة النيرة التي أبداها طيلة مرحلة إعداد هذه المذكرة .

كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة المذكرة .

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر أيضا إلى جميع الأساتذة الكرام في قسم العلوم السياسية بجامعة الشيخ العربي التبسي – تبسة على نضالهم في سبيل الرقي والتقدم بالجامعة .

والشكر موصول إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في مد يد العون لنا لإتمام هذه المذكرة .

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الولايات المتحدة الأمريكية في محاولتها لتبني إستراتيجية فعالة ومغايرة لمكافحة الجريمة المنظمة. من خلال تقديم دراسة للإستراتيجية والجريمة المنظمة وتحديد أهم الاتجاهات المفسرة لها، بالإضافة إلى التعرض لأهم الإستراتيجيات المتخذة من قبل الولايات المتحدة في مواجهة الجريمة المنظمة داخليا وإقليميا ودوليا، وتم من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية المتمثلة في إبراز مدى فعالية الإستراتيجية الأمريكية في مواجهتها لخطر الجريمة المنظمة .

ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

– تصاعد خطر الجريمة المنظمة في جميع أنحاء العالم وخاصة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب الاهتمام الأمريكي بظاهرة الإرهاب وقلة التدابير اللازمة لمواجهة الجريمة المنظمة رغم خطورتها.

– القاعدة الأساسية والصحيحة للنجاح في مواجهة الجريمة المنظمة تتمثل في وجود إستراتيجية أمريكية فعالة، ويكون ذلك بالاهتمام اللازم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بهذه الظاهرة.

Summary:

This study aims to investigate the role of the United States in its attempt to adopt an effective and different strategy to combat organized crime by presenting a study of the strategy andorganized crimewith selecting the most important theoretical trends explained to it. In addition, to highlight the most important strategies that adopted by the US in the face of organized crime internally, regionally and externally, The study tackled the problem of the most effective strategy in confronting the threat of organized crime.

The main findings of the study are:

-The threat of organized crime throughout the world, especially within the United States of America, has increased because of the American interest in the phenomenon of terrorism and the lack of measures to deal with organized crime despite its seriousness.

-The basicfor success in the face of organized crime is the existence of an effective American strategy, and this is the necessary attention by the United States of America to this phenomenon

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	أهم التراعات الإقليمية التي تشهد عمليات تنفذها الميليشيات	64

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	-
فهرس المحتويات	-
مقدمة	05-1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	35-6
المبحث الأول:ماهية الإستراتيجية	07
المطلب الأول:مفهوم الإستراتيجية	07
المطلب الثاني: موقع الإستراتيجية من علم العلاقات الدولية	08
المطلب الثالث: أنواع الإستراتيجية	10
المبحث الثاني: ماهية الجريمة المنظمة	12
المطلب الأول: مفهوم الجريمة المنظمة	12
المطلب الثاني: الخصائص الأساسية للجريمة المنظمة	19
المطلب الثالث: أسباب انتشار الجريمة المنظمة	21
المطلب الرابع: نشاطات الجريمة المنظمة	24
المبحث الثالث: الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة المنظمة	30
المطلب الأول: الاتجاه البيولوجي	30
المطلب الثاني: الاتجاه النفسي	31
المطلب الثالث: الاتجاه الاجتماعي	33
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني: دور الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الجريمة المنظمة	71-36
المبحث الأول:البعد الداخلي لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الجريمة المنظمة	37
المطلب الأول: جريمة الاتجار بالبشر	37
المطلب الثاني : جريمة تبييض الأموال	40
المطلب الثالث: جريمة الاتجار بالسلاح	44
المطلب الرابع: جريمة تجارة المخدرات	46
المبحث الثاني: البعد الإقليمي لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الجريمة	51

فهرس المحتويات

المنظمة	
المطلب الأول: كولومبيا	51
المطلب الثاني: المكسيك	54
المطلب الثالث:كندا	57
المبحث الثالث: البعد الدولي لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الجريمة المنظمة	61
المطلب الأول: اليابان	61
المطلب الثاني: الساحل الإفريقي	64
المطلب الثالث : لبنان (حزب الله)	68
خلاصة الفصل	71
الفصل الثالث: الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الجريمة المنظمة الواقع والآفاق	91-72
المبحث الأول: تقييم للإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الجريمة المنظمة	73
المطلب الأول: إنجازات الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الجريمة المنظمة	73
المطلب الثاني: نقائص الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة الجريمة المنظمة	76
المبحث الثاني:السيناريوهات المستقبلية للإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الجريمة المنظمة	79
المطلب الأول: سيناريو الحفاظ على الوضع القائم	80
المطلب الثاني:سيناريو التغير	82
خلاصة الفصل	91
الخاتمة	92
قائمة المراجع	94

مقدمة

إن التحولات التي عرفها العالم في نهاية الحرب الباردة جعلته يواجه أنماطا جديدة من مصادر التهديد، منها: الجريمة المنظمة، الإرهاب الدولي، الهجرة غير الشرعية، إذ يمكن القول أن الجريمة المنظمة من أكبر التهديدات التي تواجه الأمن والسلم الدوليين، فهي تحتل الصدارة بين المشكلات الأمنية الأكثر خطورة في العالم، وتأتي على رأس قائمة اهتمامات الدول على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لكونها المعضلة الدائمة التي تقلق طمأنينة المجتمعات كافة،إذ لم يعد خطر الجريمة المنظمة يقتصر على الدول التي نشأت بها المنظمات الإجرامية فحسب بل امتد إلى كافة أرجاء المعمورة،وهذا ما استدعى إلى أهمية مجابهة مثل هذه التهديدات، وهنا يظهر دور الولايات المتحدة الأمريكية في محاولتها لوضع عدة آليات وأسس للوصول إلى إستراتيجية عامة لمواجهة خطر الجريمة المنظمة والجرائم الأخرى المتصلة بها،مثل: الاتجار بالبشر وتجارة المخدرات وتبييض الأموال والاتجار غير المشروع بالأسلحة، ولأن الجريمة المنظمة تشكل تهديدا حقيقيا لأمن الولايات المتحدة الأمريكية أصبح إلزاما عليها التصدي للجريمة داخليا من خلال وضع عدة قوانين واتفاقيات، وكذلك محاولة مكافحتها إقليميا لأنه بانتشار الجريمة في دول الجوار وعدم التصدي لها ستنتقل إلى الداخل وبذلك يصعب مواجهتها، وذلك ما حتم عليها التدخل في العديد من الدول بوضع عدة آليات واتفاقيات كذلك للحد منها، وأيضا بوجود هذا التهديد خارجيا فسيجعل الولايات المتحدة الأمريكية في قلق دائم وتخوف من انتشارها ووصولها إليها، فبذلك حاولت التدخل في بعض الدول للحد منها أو منع انتشارها من خلال وضعها لعدة قواعد وآليات في هذا الصدد، للتوصل إلى إستراتيجية عامة من أجل مكافحتها .

❖ أهمية الموضوع

يعتبر موضوع دراستنا "الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة الجريمة المنظمة" موضوعا مهما وحديثا لأن الجريمة المنظمة هي من أبرز التهديدات الأمنية المعاصرة، وكذلك حداثة انتشار المنظمات الإجرامية في العالم مما جعلها موضع اهتمام واسع في الآونة الأخيرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، رغم أن جل اهتمامها وتركيزها كان متجه نحو التنظيمات الإرهابية وما تشكله من خطر، ولكن مع انتشار المنظمات الإجرامية في العالم شكلت تهديدا ليس فقط على مصالحها الداخلية وإنما تهديد لدول الجوار والمجموعة الدولية ككل، وذلك ما حتم على الولايات المتحدة التفكير في وضع آليات واستراتيجيات لمحاولة القضاء على المنظمات الإجرامية المنتشرة عبر العالم أو الحد من انتشارها.

❖ أهداف الموضوع

نحاول في هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

– معرفة وتبيين أهم المرتكزات والآليات التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية في محاولتها لوضع إستراتيجية لمواجهة الجريمة المنظمة، وما تخلفه من أثار على المجتمعات.

– إبراز أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بظاهرة الجريمة المنظمة، مع أن معظم اهتمامها كان متجه صوب الظاهرة الإرهابية، والأهداف الحقيقية التي تقف وراء اهتمامها بالإجرام المنظم.

– محاولة معرفة ما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستتخذ إستراتيجيات مغايرة لمكافحة الجريمة المنظمة أم تحافظ على الوضع كما هو من خلال الاعتماد على إستراتيجياتها السابقة.

– معرفة ما إذا كانت الإستراتيجيات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل مكافحة الجريمة المنظمة باءت بالفشل أو بالنجاح.

❖ أسباب اختيار الموضوع

تتنوع الأسباب وراء اختيار موضوع الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة الجريمة المنظمة بين الأسباب الموضوعية والأسباب الذاتية، ويمكن تناولها كما يلي:

– **الأسباب الموضوعية:** والتي ترتبط بأهمية دراسة الموضوع في حد ذاته، لذا وجب التطرق إلى أبعاد دراسة المنظمات الإجرامية وأهم عوامل انتشارها عالميا، وكذلك محاولة وضع آليات واستراتيجيات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة هذه الظاهرة داخليا وإقليميا وخارجيا.

– **الأسباب الذاتية:** لعل من أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع هورغبتنا في فهم الجريمة المنظمة وتفسيرها في سياق التغيرات التي يشهدها العالم اليوم، وذلك لأهميتها ولانعكاساتها الإقليمية والدولية، وعليه محاولة تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لوضع إستراتيجية لمكافحتها أوالحد منها.

❖ حدود الدراسة

بما أن الموضوع سيتم التطرق فيه إلى الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة الجريمة المنظمة، من خلال إبراز دور الولايات المتحدة الأمريكية في وضع إستراتيجيات لمحاولة الحد من انتشار خطر الجريمة المنظمة، وانطلاقا من أن لكل مشكلة بحثية حدود زمانية ومكانية، يستلزم ذلك تحديد الإطار الزماني والمكاني لهذه الدراسة استجابة للمتطلبات المنهجية والعلمية .

– الإطار الزماني

على الرغم من أن الجريمة المنظمة لديها اسم طويل في التاريخ لما خلفته من آثار داخل المجتمعات كافة، إلا أن هذه الدراسة سوف تكون ضمن الفترة الزمنية منذ نهاية الحرب الباردة إلى يومنا هذا نظرا لاعتبار أن الجريمة المنظمة من التهديدات الأمنية المعاصرة، وكذلك لاعتبار أن تدخل الولايات المتحدة لمواجهة هذا الخطر كان منذ نهاية الحرب الباردة إلى اليوم .

– الإطار المكاني

إن محور دراسة الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة الجريمة المنظمة تكون داخل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال دراسة أهم أشكال الجريمة المنظمة ومحاولة الحد منها، وأيضا بالتطرق إلى أهم مناطق تواجدها في الدول المجاورة للولايات المتحدة مثل: المكسيك وكولومبيا وكندا، وكذلك أهم مناطق تواجدها وانتشارها خارج حدودها مثل: دول الشرق الأوسط ودول الساحل الإفريقي وكذلك في القارة الإفريقية وقارة آسيا

الإشكالية

إن توسع المنظمات الإجرامية والتهديد الذي أصبحت تمثله عبر العالم، أدى إلى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بظاهرة الجريمة المنظمة من خلال فهمها وتفسيرها ومحاولة وضع آليات واستراتيجيات لمواجهتها داخليا وإقليميا ودوليا، ومنه يمكن طرح السؤال المركزي الآتي:

ما مدى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بوضع إستراتيجية لمكافحة الجريمة المنظمة على المستوى الإقليمي والدولي؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

– ما هو مفهوم الإستراتيجية والجريمة المنظمة؟

– ما الدافع وراء اهتمام أمريكا بظاهرة الجريمة المنظمة؟ وما هي أهم الآليات التي انتهجتها للحد من هذه الظاهرة؟

– هل نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في وضع إستراتيجية لمكافحة الجريمة المنظمة؟

❖ **الفرضيات**

لمعالجة الإشكالية المطروحة والإجابة عن التساؤلات الفرعية، تطلب ذلك صياغة جملة الفرضيات التالية:

- كلما زاد خطر الجريمة المنظمة انتشارا صعد ذلك من اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بكيفية وضع إستراتيجية لمواجهتها .

-تنامي تهديد الجريمة المنظمة كان بسبب إستراتيجيات متوسطة وطويلة الأجل انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية .

❖ **المناهج المتبعة**

من المعروف أن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج والأدوات المستعملة في البحث ونجد أن موضوعنا يؤدي بنا إلى إتباع:

– **المنهج الوصفي**: استعنا بالمنهج الوصفي لوصف ظاهرة الجريمة المنظمة والتعبير عنها كميا وكيفيا، كما أن الاستناد لهذا المنهج ضروري في توصيف أهم الآليات والأسس التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إتباعها للوصول إلى إستراتيجية عامة لمكافحة هذه الظاهرة .

– **المنهج التاريخي**: فقد اعتمدنا هذا المنهج لدراسة أهم المحطات التي مرت بها الجريمة المنظمة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وكيف تطورت من مرحلة إلى أخرى وكذلك المرور على أهم الدول التي نشأت بها الجريمة المنظمة وأهم مراكز تواجدها داخل هذه الدول .

– **المنهج القانوني**: لقد استعنا في دراستنا لهذا الموضوع بالمنهج القانوني لأننا تعرضنا لأهم القوانين التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة خطر الجريمة المنظمة، وكذلك تطرقنا إلى أهم الاتفاقيات والمعاهدات الموضوعة من قبل بعض الهيئات كون الولايات المتحدة عضو فيها لمواجهة هذا الخطر .

❖ **الدراسات السابقة:**

رغم قلة الدراسات المتخصصة في هذا الموضوع نظرا لتشعبه وصعوبة تحليله ومعالجته معالجة موضوعية، وكذلك نظرا للحساسية التي تكتنفه إلا أن الدراسات التي لها علاقة بهذا الموضوع هي كالتالي:

1- دراسة **"فايزة بن الشيخ"** المعنونة ب: دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، للحصول على شهادة الماستر أكاديمي تم تقديمها لكلية الحقوق والعلوم السياسية (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية) بجامعة قاصدي مرباح ورقلة في سنة 2014-2015، حيث ركزت فيها على دراسة لمنطقة الساحل الإفريقي من حيث الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية وكذلك بتطور الاهتمام

الأمريكي بالمنطقة، والتركيز على أهم المرتكزات والآليات التي تقوم عليها الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب .

2- دراسة **"ذنايب آسية"** تحت عنوان: الآليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية)، للحصول على شهادة الماجستير تم تقديمها لكلية الحقوق والعلوم السياسية (فرع علاقات دولية وقانون المنظمات الدولية بجامعة الأخوة منتوري قسنطينة في سنة 2009-2010،حيث تم التركيز على دراسة واقع التعاون الأمني الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وقد ركزت كذلك على أبرز التوجهات والآليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة من أجل الوصول إلى أفضل تصور للتعاون الدولي الأمني الفعال في هذا المجال.

❖ **تقسيم الدراسة**

ولمعالجة مثل هذه الإشكاليات اعتمدنا على خطة مكونة من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، ليتضمن ماهية الإستراتيجية في المبحث الأول، أما الثاني فتناولنا فيه ماهية الجريمة المنظمة أما المبحث الثالث فتناولنا فيه الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة المنظمة .

بينما خصص الفصل الثاني للدراسة إلى دور الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الجريمة المنظمة، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث حيث تضمن المبحث الأول البعد الداخلي لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الجريمة المنظمة، وتضمن المبحث الثاني البعد الإقليمي لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الجريمة المنظمة، حيث خصصنا المبحث الثالث إلى البعد الدولي لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الجريمة المنظمة .

بينما خصص الفصل الثالث للتطرق إلى أهم السيناريوهات وتقييم لهذه الإستراتيجية، وقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث تضمن المبحث الأول تقييم التجربة الأمريكية في مكافحة الجريمة المنظمة، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه السيناريوهات المستقبلية للإستراتيجية الأمريكية ومستقبل الجريمة المنظمة .

وفي الأخير ختمنا بحثنا بخاتمة تتضمن أهم ما تطرقنا إليه في هذه الدراسة إلى جانب نتائج اختبار الفرضيات، بالإضافة إلى أهم النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي والنظري

للدراسة

تعتبر الإستراتيجية من أقدم المفاهيم التي عرفتها البشرية، حيث ظهرت بداية الأمر في المجال العسكري، ثم أنتشر استعمال كلمة إستراتيجية حتى دخلت المجالات والأنشطة الإنسانية، وقد شهد القرن ال18 تطورات في الأساليب الإستراتيجية ونشأة النظريات والخيارات الإستراتيجية التي ارتبطت بالعقائد الفلسفية والاجتماعية وقد كان القرن العشرين عهد التحولات العميقة في هذا المفهوم الذي تكون كعلم من العلوم، ساهمت في بلورته كثرة الحروب وتراكم الخبرات والتجارب وظهور تهديدات أمنية معاصرة كالإرهاب والجريمة المنظمة.

حيث أن النشاط الإجرامي من أقدم ما عرفته المجتمعات البشرية، ولم يستثني في ذلك المجموعات المتحضرة أو البدائية، في أي منطقة من العالم وعبر كامل مراحل التاريخ، وتعتبر الجريمة المنظمة من أكثر المشاكل الأمنية خطورة حيث تهدد استقرار العلاقات الدولية، والأمن الداخلي للدول، بما تمارسه عصابات الجريمة المنظمة من تأثير على الحياة السياسية والإدارة الحكومية، ومع تعاقب الأزمنة ظهرت أصناف جديدة من الجرائم ساهم في التطور في بروزها إلى درجة اتخاذها أبعادا تركت آثارا سلبية عميقة على مستوى غالبية الدول، ولعل من أخطر صور الجريمة في عصرنا الحديث: الجريمة المنظمة التي أفرزها التقدم والتطور الذي شهده العالم في كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وثورة وسائل الاتصال والمواصلات، والاكتشافات التكنولوجية والتغيرات الجيو سياسية وتشابك العلاقات الإنسانية في الداخل والخارج.

وجاء تفصيل محتوى هذا الفصل في المباحث المعنونة كالتالي:

- ماهية الإستراتيجية.
- ماهية الجريمة المنظمة.
- الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة المنظمة.

المبحث الأول: ماهية الإستراتيجية

تعد الإستراتيجية من أهم المفاهيم التي يجب التعرف عليها وعلى موقعها من علم العلاقات الدولية وعلى أبرز أنواعها، وسنتعرف على كل ذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية

– **الإستراتيجية لغة:** ترجع إلى أصلها المشتق من اللغة الإغريقية، فهناك من ينسبها للمفردة "strato"، وتعني الجيش، وهناك من يرجعها للمفردة "strategos" لتعني فن القيادة، ويظل من يشتقها من المصطلح "strategem" ليعني بها الخدعة القتالية.[1]

– **اصطلاحا:** الإستراتيجية هي أداة للوصول إلى تحقيق الأهداف الموضوعة وهي، بهذا المعنى تركز على الأساليب والأدوات وصولا إلى تلك الأهداف، بعبارة أخرى أن الإستراتيجية هي علاقة بين الحاضر والمستقبل، وهي تحديد المناهج والأدوات في ضوء رؤية مستقبلية للأهداف ونظرة فلسفية للتطور وهي تتضمن بالضرورة ترجيح تصور وبديل على آخر، وفي ضوء هذا التصور الشمولي لما تعنيه الإستراتيجية، يمكن تعريفها بالقول أن الإستراتيجية هي "علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة، وفي إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها، بهدف خلق هامش من حرية العمل يعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياساتهم العليا في أوقات السلم والحرب".[2]

– **الإستراتيجية:** هي مجموعة من الأهداف والغايات طويلة المدى، والتي يبتغيها المجتمع أو الفرد، وهي تطلق أحيانا على الغايات objectives ذات الطبيعة الأساسية، وعلى الأهداف tragets المحددة، وقد تركز الإستراتيجية على احدهما أوكلاهما، وهي ترسم أساليب الحركة في شكل متعاقب الحلقات والمراحل وذلك وفقا للمرامي العامة، Gools على مستوى الدولة، وتشمل الوسائل الرئيسية لبلوغ الغايات وتم ضمن تكامل تنظيمي مجتمعي، وقد تعني فن القيادة في الحرب الشاملة على مستوى الدولة، ومن الناحية السياسية وأيضا تعني تحديد الأهداف وتحديد القوة الضاربة وتحديد الاتجاه الرئيسي للحركة.[3]

---

[1] عامر خيضر الكبيسي، "**مدخل لدراسة الاستراتيجيات**"، (القاهرة: منشورات العربية للتنمية الإدارية،2010)، ص:06.

[2] عبد القادر محمد فهمي، "**المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**"، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط2، 2015)، ص:27.

[3] إسماعيل عبد الفتاح، "**معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية**"، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2008)، ص ص: 27-28.

– **وعرفها قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأنها:** "فن توجيه كل الوسائل التي تملكها دولة من الدول، من أجل انتصار سياساتها العامة في وجه منافسيها وأعدائها".[1]

كذلك فان بعض المنظرين العسكريين والسياسيين مثل "ليدل هارت" و"أندريه بوفر" و"كلاوزفيتز" و"ريمون آرون" قدموا تعريفاتهم المختلفة للإستراتيجية التي جمع بينها الاتفاق على أنها: "علم وفن إعداد الخطط والوسائل التي تعالج الوضع الكلي للصراع الذي تستخدم فيه القوة بأنواعها من أجل تحقيق هدف السياسة الذي يتعذر تنفيذه بوسائل أخرى".[2]

– **التعريف الإجرائي:** ومن هنا يمكن القول أن الإستراتيجية: "هي قدرة الدولة على استخدام كافة قدراتها ومواردها وتسخيرها في تحقيق أهدافها العامة في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية".

المطلب الثاني: موقع الإستراتيجية من علم العلاقات الدولية

احتلت الدراسات الإستراتيجية مكانة خاصة داخل علم العلاقات الدولية، وأضحت فرعا من فروعه، ويعود الاهتمام بهذا المجال إلى المدة اللاحقة للحرب العالمية الثانية، وتعتبر نظرية اللعبة من المصادر الأساسية في توجيه الاهتمام بهذا المجال المعرفي، إذ أشار رواد هذه النظرية إلى محورية مفهوم الإستراتيجية في صناعة القرار السياسي.

وهناك من يرى أن مفهوم القوة هو الإطار المرجعي للدراسات الإستراتيجية طالما أنها تعنى بدراسة أبعاد الصراع بين الدول من أجل القوة، ويأخذ مفهوم القوة هنا أبعاد متعددة، عسكرية، اقتصادية، جيوإستراتيجية، ولا يوجد في الواقع خلاف جوهري بين الرأيين حول المصدر النظري للدراسات الإستراتيجية، لأن نظرية القوة في العلاقات الدولية تعد مدرسة اتخذت من مفهوم القوة مدخلا لتحليل بقية العلاقات الدولية وأبعادها، في حين تعد نظرية الألعاب نظرية "جزئية" أي أنها تقدم نفسها كمدخل شامل لتحليل العلاقات الدولية، بل تركز اهتماماتها على دراسة عملية صناعة القرار السياسي انطلاقا من أهميتها في تشكيل وجهة العلاقات الدولية.[3]

ونتيجة الاهتمام المتزايد بالدراسات الإستراتيجية، والنتائج التي حققتها في تحليل أبعاد القدرات العسكرية والسياسية والاقتصادية للدول وتأثيرها على مجريات العلاقات فيما بينها، تبلور استقلال هذه الدراسات

---

[1] الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997)، ص: 331.

[2] عبد القادر محمد فهمي، **مرجع سابق**، ص ص: 19-20.

[3] أمير عباد، **الحرب الاستباقية الأمريكية على العراق 2003: الأبعاد الاقتصادية والإستراتيجية**، (رسالة غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة عنابة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011)، ص: 18.

موضوعا ومنهجا عن الإطار النظري الذي نشأت فيه، وأضحت مدخلا علميا مستقلا لفهم العلاقات الدولية وتحليلها.

وتتعدد المعاني التي يحملها مفهوم الإستراتيجية، وضمن سياق نظرية اللعب، تعتبر إستراتيجية الإطار المعلن للاعبين، الذي تنظم داخله عملياتهم السياسية والعسكرية والاقتصادية، وتوزع أدوارهم وتحدد مختلف الخطوات اللازمة للوصول إلى الهدف النهائي، وتعد الإستراتيجية من منظور صناعة القرار السياسي الإطار الذي يضبط قواعد سلوك أصحاب القرار للوصول إلى القرار العقلاني النهائي، ونميز في هذا الصدد بين القرارات التكتيكية (النوعية أو الروتينية)، فالقرار الاستراتيجي هو القرار الرئيسي الذي يحمل خصائص السياسة العامة، وليس وجها أو خاصية فرعية عنها، ونتيجة لتأثيره وبعد أثره في مجريات حياة الدولة وعلاقتها مع محيطها الخارجي، يكون القرار الاستراتيجي نابعا من أعلى مراكز صناعة القرار ومستويات الدولة.[1]

وتعرف الإستراتيجية بمعناها الشامل ب "قيادة مجمل العمليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية وفق المصلحة الوطنية"، فالإستراتيجية بالمعنى الدقيق هي: استخدام القوة لبلوغ أهداف سياسية وبعبارة أخرى هي قيادة العمليات العسكرية لتحقيق المصلحة الوطنية، ويؤكد على ذلك كلاوزوفيتش حيث يقول: "أن الحرب تكون مطابقة تماما للنوايا السياسية، ولابد أن تتكيف مع الوسائل الحربية المتوفرة، وأيضا: ليست الحرب عملا سياسيا وحسب بل أداة حقيقية للسياسة ومتابعة للعلاقات الدولية وتحقيق لهذه العلاقات بوسائل أخرى.[2]

أن الإستراتيجية علم خاص بالعسكريين بالدرجة الأولى ولكنها مرتبطة ارتباطا وثيقا برجال السياسة والدبلوماسية، فالإستراتيجية والدبلوماسية وجهان متكاملان لفن السياسة،

إذا قد اهتمت الإستراتيجية التقليدية بشكل كبير بالعمليات العسكرية (دراسة الحملات، خطط المعارك، التفكير حول الصراع)، تاركة كل ما تبقى للسياسة لكن المفهوم الكلاسيكي الذي يميز بين مجالي الحرب والسلام ترك المكان لنظام جديد في داخله بتواجد المفهومان بشكل مختلط أو مندمج ويكملان الإستراتيجية التي تصبح تحدد بمجال، "فالإستراتيجية العملياتية" تمت إزاحتها بقوة من قبل إستراتيجية شاملة تأخذ في الحسبان جميع التطورات والأبعاد الجديدة.[3]

---

[1] عباد أمير، مرجع سابق، ص: 19.

[2] نسيمة طويل، "**الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق أسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة**"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010)، ص:26.

[3] المرجع نفسه، ص: 27.

المطلب الثالث: أنواع الإستراتيجية

1- الإستراتيجية الشاملة

عادة يطلق مصطلح " الإستراتيجية الشاملة" على تلك الاستراتيجيات التي تستغرق زمنا طويلا، وتتضمن المستقبل الذي سوف تكون عليه الدولة أو المجتمع في المدى الزمني القادم، ومن ثم فهي مرتبطة بالأهداف طويلة المدى والمصالح الحيوية التي يتوقف عليها وجود الدولة، ترتبط الإستراتيجية الشاملة بما أسماه أنصار النظرية الواقعية الكلاسيكية "بالبقاء القومي للدولة" الخاصية المميزة للإستراتيجية الشاملة محددة في الجمع والتنسيق بين كل القطاعات الحيوية للدولة، وجعلها تعمل بشكل متلاحم من أجل تحقيق أهداف معينة على المدى البعيد، تصنف هذه الأخيرة ضمن فئة الأهداف الحيوية للدولة، وبالتالي تعتبر الإستراتيجية الشاملة الجسر العابر إلى تلك الأهداف المرتبطة في المقام الأول بالبقاء القومي للدولة، ثم تأتي الأهداف مثل تنمية الاقتصاد، تطوير التعليم، الأبحاث في التكنولوجيا الدقيقة وغيرها.[1]

تقدم الإستراتيجية الشاملة معايير واضحة في التمييز بين الأهداف المهمة والأقل أهمية الأولويات الإستراتيجية ونظيرتها التكتيكية وطريقة توزيع الموارد على القطاعات المختلفة.

إن معنى الإستراتيجية الشاملة، ملخص من قبل بعض الباحثين فهي تعني: "في الإستراتيجية الشاملة، ينتج شكل ترابط عضوي بين الموضوع الأمني والسياسي وهو مفهوم في السياسة الإسرائيلية، والتي كثيرا ما تقتبس من كلاوزوفيتش والتي مؤداها أن الحرب ليست إلا استمرار للعملية الدبلوماسية بوسائل أخرى...".[2]

2- إستراتيجية احتواء النفوذ

لا تتضمن الشؤون الإستراتيجية الحرب وإجراءات الإعداد لها فقط، وإنما أيضا سياسة احتواء النفوذ الإستراتيجية للإعداد على المستوى الإقليمي أو الدولي.[3]

ولقد تضمن التطبيق الأولي لإستراتيجية الاحتواء خطوطا عريضة لإدارة هاري ترومان المحددة في دعم ومساعدة الحكومات والشعوب الليبرالية عبر العالم من أجل المناهضة والصمود أمام الحركات الشيوعية آنذاك وكان الاختبار الفعلي لإستراتيجية الاحتواء التدخل العسكري السريع في شبه الجزيرة الكورية باسم الأمم المتحدة عام 1950، لوقف تقدم القوات الشمالية المدعومة من قبل الصين نحو الجزء الجنوبي من الجزيرة، لقد

[1] عامر مصباح، **"علم الإستراتيجية وتحليل قضايا الشرق الأوسط"**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2017)، ص: 258.

[2] باسط سميرة، **"الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب: 1999-2014"**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014)، ص: 28.

[3] عامر مصباح، مرجع سابق، ص: 260 .

كان التدخل العسكري الأمريكي الأول بعد الحرب العالمية الثانية في شبه الجزيرة الكورية، وتطبيقا ل "مذكرة الأمن القومي" التي تقضي بان تستخدم الولايات المتحدة قدراتها العسكرية وإمكانياتها الاقتصادية من اجل المحافظة على الهيمنة الأمريكية، وتفوقها العسكري عبر العالم، وذلك باستخدام "كافة الوسائل المكشوفة والمستترة والحربية والسلمية على مستوى العالم لتحقيق الأهداف السياسية، كما أنها أضفت الشرعية على هذه الوسائل بحجة حق الدفاع عن النفس".[1]

تقضي إستراتجية الاحتواء في هذه الفترة الممتدة مابين عامي 1953 و1961 تبني مبدأ "الرد الانتقامي الصارم" أو"الانتقام الشامل"، للتجاوب مع أي اعتداء من قبل الاتحاد السوفييتي على القوات الأمريكية أوحلفاءها عبر العالم، ومع صعود إدارة جون كيندي، تم إدخال تعديل على مبدأ الانتقام الشامل بالتحول إلى مبدأ "الرد المرن" ضمن استمرار سياسة الاحتواء، وهذا يعني من الناحية العملية تبني إستراتيجية صد تقدم العدووكبح نفوذه الإستراتيجية من خلال ما عرف آنذاك ب "الحرب المتدرجة في صرامتها"، التي تعني بدورها التعامل مع سلوك العدوبقدر الخطوات وحجم الأسلحة التي يستخدمها في النزاع.[2]

3- إستراتيجية الضربة الإستباقية

إن إستراتيجية الضربة الإستباقية وكما أشار لها نعومي تشومسكي في كتابه المرسوم (الإمبراطورية المنطوية على نفسها) هي الظن بأن هجوما أوشك أن يقع أوفي طريقه إلينا وهنا تقع المبادرة في الهجوم على الخصم الذي يعد العدة لهجوم وشيك لا مفر منه خاصة عندما تكون قواته مبثوثة بأوضاع هجومية استعدادا لهجوم فعلي، لذلك تقرر الدولة المعنية بمباغتة الخصم بالهجوم عليه لتحجيم قدراته العسكرية وربما تدميرها بالكامل.

وكذلك إن إستراتيجية الضربة الإستباقية تعني اتخاذ موقف عسكري بما يجيزه ويسمح القانون الدولي تجاه الدولة التي هي على وشك شن الهجوم، وذلك للقضاء على المخاطر الواضحة والراهنة وبالتالي توجه إستراتيجية الضربة الإستباقية ضد قوات الخصم التي تم نشرها فعلا في أوضاع هجومية استعدادا لهجوم فعلي، أي استباق الخصم بتوجيه ضربة إجهاضية ضد قوات العدو لتفشيل هجوما متوقعا، وأيضا تعرف الإستراتيجية الإستباقية هي التي توجه ضد قوات الخصم التي نشرت فعلا في أوضاع هجومية استعداد لهجوم فعلي لذلك يجري (استباق) الخصم بتوجيه ضربة ضد هذه القوات لتفشيل هجوما المتوقع.

[1] عامر مصباح، مرجع سابق ، ص: 261.
[2] المرجع نفسه، ص: 262.

يستند مصطلح الإستباقية حسب الفقه إلى وجود بعض الأدلة المادية التي تبرز خطرا هائلا وتفترض التصرف أو التدخل المسبق.[1]

وهناك من قال أن إستراتيجية الضربة الإستباقية هي مبادرة عملياتية تتخذ ضد الحشود العدائية وتستهدف احتلال مواقع ذات شأن أمني حيوي عند العدو قبل أن يبدأ هجومية المفترض بل واحتلال أراضي إستراتيجية داخل أراضي العدو، وبتعبير آخر فهي تحقيق مسبق في العمل الذي يعتمد على السرعة في التنفيذ عندما يكون الطرفان على أهبة الاستعداد لإنزال الضربة، بشرط أن يسبق أحدهما الآخر في الضربة أو الهجوم لاتقاء ما ينوي الطرف الآخر الإقدام عليه من خلال القضاء على قدراته لتنفيذ ذلك العمل.[2]

وإستراتيجية الضربة الاستباقية أو الوقائية، كما يحلو للبعض تسميتها، والتي بدأت الكتابات الأكاديمية الغربية والعربية تروج لها كنسق جديد في العلاقات الدولية أو كنظرية ذات مواصفات معينة ولها رواد ومفكرون، اتخذت اليوم صفة "مبدأ بوش" أو"سياسة المحافظين الجدد" في العلاقات الدولية.

ويعرف أهل السياسة إستراتيجية الضربة "الاستباقية أو الوقائية" بأنها التحول من الرد على هجوم فعلي إلى المبادرة بالهجوم لمنع هجوم محتمل، وخاصة إذا تمكنت أجهزة الدولة من اكتشاف نوايا مبكرة بالهجوم لدى الخصم بغض النظر عن مظاهر هذه النوايا.[3]

---

[1] بن عمار إمام، "**الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي: دراسة حالة العراق**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008)، ص: 17.

[2] إسماعيل صبري مقلد، "**الإستراتيجية والسياسية الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية**"، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1979)، ص: 124.

[3] ياسر قطيشات، "**الضربة الاستباقية: كإستراتيجية جديدة في العلاقات الدولية**"، مجلة البحرين: الوسط يومية سياسية مستقلة، العدد 2655. (ديسمبر 2009).

المبحث الثاني: ماهية الجريمة المنظمة

يجدر علينا من خلال هذا المبحث التعرف على الجريمة المنظمة مفهومها، وأبرز المفاهيم المشابهة لها، وأهم الخصائص التي تمتاز بها، وكذا أسباب انتشارها وأنواعها والتي تعتبر من أهم نشاطات الجريمة المنظمة.

المطلب الأول: مفهوم الجريمة المنظمة

1- تعريف الجريمة المنظمة

1-1- لغة: كلمة (جريمة) أصلها من جرم بمعنى كسب وقطع، وكانت هذه الكلمة مستعملة منذ القديم للدلالة على كسب المكروه وغير المستحسن.

1-2- اصطلاحا: الجريمة المنظمة هي بطبيعتها تلك الجرائم التي تصيب بالضرر الكبير أكثر من دولة نتيجة لتجاوز حدودها واستخدام القوة المادية والوسائل غير المشروعة، ونهب الأموال والابتزاز والخطف والتزوير، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، والصفقات غير المشروعة، وغسل الأموال وتتوافر بشأنها أوجه التماثل مع الجرائم الإرهابية.[1]

وتعرف الجريمة المنظمة بأنها مؤسسة إجرامية ذات تنظيم هيكلي متدرج يتسم بالثبات والاستقرار تمارس أنشطة غير مشروعة بهدف الحصول على المال مستخدمة العنف والتهديد والترويع والرشوة لتحقيق هذا الهدف وذلك في سرية تامة لتأمين وحماية أعضائها

والجريمة المنظمة يمكن أن تتخذ أشكال عدة des formes différentes، وأيضا أن تستخدم وسائل متعددة des méthodes، وكذلك هي تكتيك استراتيجي متغير ومتنوع téctiques et des stratégies varies، وذلك بقصد الحفاظ على استمراريتها.[2]

أما الفقه الأمريكي فيعرف الجريمة المنظمة بأنها: "جماعة سرية أو على الأقل معزولة على هامش المجتمع لها سلطة مركزية، وتقوم على أساس عائلي، وتسيطر على الأسواق غير المشروعة".[3]

ومما تقدم يتضح أن الصعوبة لا تكمن في اختيار تعريف من التعاريف السابقة وتأييده فحسب، وإنما تبدوفي اختيار طريق واضح في متاهة تلك التعاريف، وعليه يمكن تعريف الجريمة المنظمة على النحوالتالي: "الجريمة

[1] نزيه نعيم شلالا، **"الجريمة المنظمة"**، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010)، ص ص: 13-14.

[2] هدى حامد قشقوش، **"الجريمة المنظمة: القواعد الموضوعية والإجرائية والتعاون الدولي"**، (الاسكندرية: منشأة المعارف، ط2، 2006)، ص

[3] جهاد محمد البريزات، **"الجريمة المنظمة"**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، 2010)، ص: 42.

المنظمة هي الجريمة التي ترتكبها منظمة إجرامية مؤلفة من ثلاثة أشخاص فأكثر أنشأت بقصد ارتكاب جرائم معينة على نحو مستمر وبباعث الربح".[1]

1-3- المفهوم الأمني للجريمة المنظمة: حاولت الأجهزة الأمنية (مثل الانتربول Interpol ومكتب التحقيقات الفيدرالية FBI) أن تقدم مفهوما عمليا للجريمة المنظمة عن طريق وصفها بقائمة من المعايير والدلائل التي تشكل خطورة على الأمن العام، وأهمها مايلي:

- الدلائل المتعلقة بأساليب التخطيط والتحضير: (كالإعداد الدقيق والمنظم، والتوافق الجيد مع الأسواق المشروعة وغير المشروعة
- الدلائل المتعلقة بتنفيذ الأفعال الإجرامية
- الدلائل المتعلقة بالروابط والصلات بين الأفعال الإجرامية والفاعلين
- الدلائل المتعلقة بأساليب استخدام متحصلات الجريمة
- الدلائل المتعلقة بأنماط العلاقات الداخلية بين الفاعلين
- الدلائل المتعلقة بهيكل التنظيمات
- الدلائل المتعلقة بأساليب مساعدة أعضاء الجماعة
- الدلائل المتعلقة بأساليب الضغط واستغلال النفوذ
- الدلائل المتعلقة بإستراتيجية الاحتكار
- الدلائل المتعلقة بالدعاية والعلاقات العامة

وقد عقد مؤتمر الأنتربول الأول حول الإجرام المنظم بفرنسا في شهر مايو1988 وانتهى إلى تعريف الجريمة المنظمة بأنها: "جماعة من الأشخاص تقوم بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة، وتهدف إلى تحقيق الربح بصفة أساسية، دون التقيد بالحدود الوطنية".[2]

[1] كوركيس يوسف داود، **"الجريمة المنظمة"**، (عمان: الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001)، ص: 22.

[2] أحمد فاروق زاهر، **"الندوة العلمية: العلاقات بين جرائم الاحتيال والإجرام المنظم"**، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، 2007)، ص ص: 6-8.

1-4- التعريف الإجرائي للجريمة المنظمة: تعرف على أنها: "بناء تنظيمي يتكون من مجموعة من الأشخاص المجرمين لهم ثقافة فرعية ينتمون لعدة دول ويعملون في نشاط أو أنشطة إجرامية عبر دولتين وأكثر بهدف تحقيق أكبر ربح مادي".[1]

2- الجريمة المنظمة والمفاهيم المشابهة:

يقع الخلط أحيانا بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبعض الجرائم المعاصرة ذلك أن موضوع الجريمة المنظمة موضوع شائك، غالبا ما أحيط بالجدل والغموض لذلك فقد يتداخل مفهومها مع غيرها من مفاهيم الجريمة بالنظر لحداثة استخدام المصطلح مما يوجب تمييزها عن تلك المفاهيم المشابهة.[2]

3- الجريمة المنظمة والإرهاب

3-1- تعريف الإرهاب: الإرهاب عنف منظم ومتصل بقصد خلق حالة من الرعب والتهديد الموجه إلى الدولة أو جماعة سياسية لترتكبه منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية[3]

تعريف الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب: انه فعل من أفعال العنف أو التهديد أي كان بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس وتوزيعه بإيذائهم أو تعريض حياتهم وأمنهم إلى الخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة واحتلالها أو الاستيلاء عليها وتعريض الموارد الوطنية للخطر.[4]

3-2- أوجه التشابه: تتمثل في النقاط التالية :

- من حيث آثارها: كل من الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي من الظواهر الخطيرة التي تعاني منها المجتمعات وأصبحت تحديا يواجه المجتمع الدولي برمته من حيث التنظيم الإجرامي كل من الجريمتين تعتمدان على وجود منظمة إجرامية خطيرة تتميز بالتنظيم والعمل المحكم لتحقيق أهدافها

[1] نسرين عبد الحميد نبيه، **"الجريمة المنظمة عبر الوطنية"**، (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006)،ص ص: 56-57.

[2] ذنايب آسية، **"الآليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام فرع علاقات دولية وقانون المنظمات الدولية، قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010)،ص: 32.

[3] لونيسي علي، **"آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية"**، (رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون: تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012)، ص: 26.

[4] جهاد محمد البريزات، مرجع سابق، ص: 71.

– **من حيث طابع التدويل:** كل من الإرهاب الدولي والجريمة تعتبران من الجرائم العابرة للحدود، بحيث لا يقتصر نشاطهما على حدود الدولة الواحدة بل تتعداه إلى حدود الدول الأخرى فاختطاف طائرة لا يضر بدولة معينة وإنما قد يضر بمصالح عدة دول.[1]

– **من حيث استعمال التطور التكنولوجي:** كلا المنظمتين الإجراميتين تستعمل أحدث وسائل الاتصالات والمواصلات في ارتكاب جرائمها.[2]

– **من حيث الاعتماد على العنف والترهيب:** كل من الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة يعتمدان على إستراتيجية العنف، فالمنظمة الإجرامية تلجأ إلى العنف للتأثير على أشخاص معينين بغية تحقيق أهدافها، كالمنظمة الإرهابية التي تعمل على مهاجمة احتياجات الأمان والسلامة في الدولة، فالإرهاب يهدف إلى إضعاف الثقة التي يشعر بها المواطنون اتجاه مقدرة الحكومة القائمة على توفير بيئة آمنة.[3]

3–3– أوجه الاختلاف: تتمثل فيما يلي:

– **من حيث التأثير النفسي:** فالإرهاب له طابع سيكولوجي لكونه يتعاطى مع الطبيعة الإنسانية من خلال الحالة النفسية التي يحدثها، أما الجريمة المنظمة، وان كان لها تأثير على المجتمع من خوف إلا أنها لا تصل لدرجة الإرهاب الذي يستهدف نفسية الأشخاص وإحباط معنوياتهم من خلال ارتكاب جرائم شنيعة مثل تفجير الطائرات

– **من حيث دقة أهدافها:** المنظمات الإجرامية في ارتكاب الجريمة المنظمة تكون على علم مسبق بأهدافها وعملياتها محددة بدقة كما أن ضحاياها سواء الشخصيات البارزة أو الأفراد العاديين أو البنوك تكون معروفة بالنسبة إليهم بدقة، أما الإرهاب الدولي فانه ذو طبيعة لا تمايزية فقد تكون الضحية معروفة بالنسبة للمنظمة الإرهابية وقد تكون غير معروفة.[4]

– **من حيث الباعث:** هدف الجريمة المنظمة الحصول على الأرباح المالية أما الباعث من الإرهاب هو تحقيق أهداف سياسية أو إيديولوجية أو عقائدية .

---

[1] يوسف حسن يوسف، "**الجريمة الدولية المنظمة في القانون الدولي**"، (الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2011)، ص: 140.

[2] كوركيس يوسف داود، مرجع سابق، ص: 64.

[3] يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص: 141.

[4] محمد فوزي صالح، "**الجريمة المنظمة وأثرها على حقوق الإنسان**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان، جامعة يحي فارس: كلية الحقوق)، ص: 64.

– **من حيث عدد أعضائها:** المنظمة الإجرامية تتكون من 3 أفراد فأكثر أما الجريمة الإرهابية فيمكن ارتكابها من شخص واحد.

– **من حيث أنواعها:** الجريمة المنظمة لها صور متعددة ولكن لديها نفس النمط وهو وجود منظمة إجرامية مستقلة عن الدول، أما الإرهاب الدولي فهو أنواع فهناك إرهاب تمارسه مجموعة من الأفراد ضد دولتهم وهناك إرهاب الدولة التي تمارسه دولة من أشخاص المجتمع الدولي[1]

نستخلص مما سبق إن من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى الخلط بين الإرهاب والجريمة المنظمة أن كلا العملين ليس لهما تعريف دقيق ومتفق عليه ونظرا لكون المفهومين واسعين جدا ويحتويان على صور شتى ومختلفة يصعب حصرها.[2]

4– الجريمة المنظمة والجريمة الدولية

يظهر أن هناك تصاعدا كبيرا في حركة الجريمة بوجه عام بحيث اتخذت أبعادا جديدة، ظهرت في السنوات القليلة الماضية بحيث تجاوزت حدود الإقليم الواحد كما تجاوزت آثارها مجرد المساس بالحياة أو الملكية الفردية إلى الخطر الشامل والاضطرار بالأمن والمصالح الأساسية للدول، ومن هذه الزاوية يظهر لنا التقارب الموجود بين الجريمة المنظمة والجريمة الدولية.[3]

4–1– تعريف الجريمة الدولية

وتعرف الجريمة الدولية بأنها قول أو فعل غير مشروع يتعدى أثره الدولة الواحدة ومعنى ذلك أن الجريمة تكون دولية إذا ما ثبت لها ركنان: الأول: القول أو الفعل غير المشروع، الثني: تعدية الأثر السلبي خارج حدود الدولة الواحدة.[4]

وهنا كثير من النقاط التي تلتقي فيها الجريمتان وتتشابهان وأخرى تختلفان وهذا ما يستوجب التطرق إليه كالتالي:

[1] كوركيس يوسف داود، مرجع سابق، ص: 64.
[2] لونيسي علي، مرجع سابق، ص: 59.
[3] محمد فوزي صالح، مرجع سابق، ص: 24.
[4] نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سابق، ص: 56.

4-2- أوجه التشابه: وتتمثل في النقاط التالية:

- الجريمة الدولية تعتبر جريمة متجاورة الحدود بحيث أن آثارها لا تقتصر على دولة واحدة بل تمتد إلى كافة أعضاء المجتمع الدولي، ومن هذا الجانب تتشابه مع الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تتجاوز النطاق الداخلي للدولة إلى النطاق الدولي.[1]

- إن الجريمتين تطالان مصالح عليا لأكثر من دولة، ويشترك بهما عدد من الأشخاص من جنسيات مختلفة

- إن كلا الجريمتين يهدد الاستقرار والأمن الدولي ولا تقتصر على تهديد دولة بذاتها

- قيام المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية في كلتا الجريمتين، فالجريمة المنظمة تقوم بها منظمة إجرامية متخصصة كوسيلة لبسط نفوذها وزيادة مكاسبها، وكذلك الجريمة الدولية حيث تلعب الدولة ومؤسساتها دورا كبيرا في التحريض على الجريمة وعلى ارتكابها.

- ينفذ الجريمتين مجرمون محترفون سواء بالجريمة المنظمة أو بالجريمة الدولية من خلال الاستعانة بمنظمات إجرامية لتنفيذها

ونشير هنا إلى إن هذا التشابه بين الجريمتين دعى البعض للخلط بينهما حيث اعتبر الجريمة المنظمة من الجرائم الدولية.

4-3- أوجه الاختلاف

إن وجود نقاط للتشابه بينهما لا يعني أنهما من الطبيعة ذاتها بل تختلفان ومن صور هذا الاختلاف مايلي:

- إن الجريمة المنظمة عبر الدول هي جريمة داخلية ينص عليها القانون الجنائي الداخلي والقوانين المكملة له وتتعاون الدول على مكافحتها عن طريق الاتفاقيات الدولية، ويوقع العقاب على مرتكبيها باسم المجتمع الداخلي، كونها مست مصالحه الأساسية المحلية قانونا،أما الجريمة الدولية فإنها تعد من جرائم القانون الدولي العام، ويكفل القانون الدولي الجنائي بيان الجرائم الدولية والنص عليها، وذلك بالاستناد إلى العرف أو المعاهدة الدولية ويوقع العقاب عنها كما قلنا باسم المجتمع الدولي، لأنها تشكل عدوانا على المصالح العليا للمجموعة الدولية.[2]

[1] محمد فوزي صالح، مرجع سابق، ص: 25.

[2] كوركيس يوسف داود، مرجع سابق، ص: 59.

- إن الاختصاص القضائي في الجريمة الدولية ينعقد للمحكمة الجنائية الدولية، أما الاختصاص فيما يتعلق بالجريمة المنظمة فينظمه القانون الجنائي الداخلي للدولة التي تقع الجريمة على أرضها.

- إن الجرائم الدولية ذكرت على سبيل الحصر في القانون الجنائي الدولي، بينما الجريمة المنظمة لا يمكن حصرها في إطار محدد، أو ضمن أنماط أو أنشطة محددة.[1]

- يترتب على ارتكاب الجريمة المنظمة عبر الدول قيام المسؤولية الجنائية لمرتكبيها، أما الجريمة الدولية فان المسؤولية الجنائية عنها مسؤولية مزدوجة تتحملها الدولة ومقترف الجريمة.[2]

المطلب الثاني: الخصائص الأساسية للجريمة المنظمة

1- الجريمة المنظمة يتم ارتكابها عن طريق عصابات منظمة

أولى خصائص الجريمة المنظمة أنه يتم ارتكابها عن طريق عصابات إجرامية أو عصبية منظمة أو اتفاق إجرامي لا يقل عن ثلاثة أشخاص، فالجريمة المنظمة إذن هي شكل لارتكاب نوعية معينة من الجرائم هذا الشكل يتمثل في اتحاد مجموعة من المجرمين معا في تشكيل إجرامي يقوم فيه كل بدوره في الجريمة.[3]

2- الجريمة المنظمة تتخذ الشكل الهرمي المتدرج مع تقسيم العمل

إن أهم ما يميز الجريمة المنظمة هو البناء الهيكلي المنظم داخليا، حيث تقوم على أساس المستويات الوظيفية المتدرجة، يتولى القيادة قائد يكون له الهيمنة والسلطة في اتخاذ القرارات وله حتمية الطاعة ويلتزم أعضاء العصبة الإجرامية يتولون التنفيذ، وهو الذي يحدد من يتولى التنفيذ في كل عملية إجرامية ويوزع الأدوار.[4]

3- سرية الخطط والأنشطة التي تمارس

لعل من أهم دعائم الجريمة المنظمة أنها تحتفظ لنفسها بسرية أنشطتها والسرية يقصد بها نجاح تنفيذ خططها لعدم إجهاضها قبل التنفيذ هذا من جانب، ومن جانب آخر لحماية أعضائها وتأمين تنفيذ عملياتها

[1] جهاد محمد البريزات، مرجع سابق، ص: 69.

[2] كوركيس يوسف داود، مرجع سابق، ص: 60.

[3] هدى حامد قشقوش، مرجع سابق، ص: 20.

[4] محمد علي سويلم، **"النظرية العامة للأوامر التحفظية في الإجراءات الجنائية: دراسة مقارنة على الجريمة المنظمة"**، (الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2009)، ص: 28.

دون مواجهة، ويلتزم أعضائها بهذه السرية المطلقة، وإذا حدث وخالف أحد أعضائها سرية خطط المنظمة فهو ينال عقابه من جانب قائدها.[1]

4- الاستمرارية في ممارسة النشاط الإجرامي

يترتب على هذه الخاصية (الاستمرارية) في ممارسة النشاط الإجرامي أثر هام يتمثل في أن زوال أي عضو من أعضاء المنظمة الإجرامية لا يؤثر في بقائها وممارستها لأنشطتها الإجرامية المختلفة.[2]

5- استخدام العنف والترويع والإرهاب والرشوة كوسائل للجريمة المنظمة: وسائل ممارسة الأنشطة الإجرامية عن طريق العصابات المنظمة متعددة، ولكن يغلب عليها العنف والتهديد والرعب لترويع الآخرين، وإرهابهم وممارسة الضغوط عليهم للسيطرة وتحقيق ما ترمي الجماعة إليه من أهداف إجرامية. [3]

6- تحقيق الربح كهدف للأنشطة غير المشروعة

تهدف الجريمة المنظمة أساسا إلى تحقيق الربح كهدف بجانب أهداف أخرى قد تكون سياسية أيضا يلاحظ أن معظم أنشطة الجريمة المنظمة تهدف إلى الربح غير المحدود مثل، الاتجار بالرقيق الأبيض، والمخدرات والسلاح وهي تنفذ وتتغلغل في أوساط المجتمع المختلفة وتهدف إلى استغلال الضعف الإنساني.[4]

7- العمل على منع تطبيق قانون العقوبات بالتهديد والرشوة

تهدف الجريمة المنظمة إلى تأمين وحماية أعضائها ومنع القبض عليهم، لذا فهي تبذل قصارى جهدها لمحاولة منع تطبيق قانون العقوبات.[5]

8- المزج بين الأنشطة غير المشروعة والمشروعة

ارتكاب بعض الجرائم عن طريق الجريمة المنظمة بهدف بلا شك إلى أعمال غير مشروعة، ولكن للتمويه يتم خلط هذه الأنشطة بأنشطة مشروعة. [6]

كما ويضيف سنايدر (shneider, 1993) إن من خصائص الجريمة المنظمة:

- أنها تشبع متطلبات العامة من السلع غير القانونية والخدمات

[1] محمد علي سويلم، مرجع سابق، ص ص: 31-32.
[2] كوركيس يوسف داود، مرجع سابق، ص: 37.
[3] هدى حامد قشقوش، مرجع سابق، ص: 22.
[4] محمد علي سويلم، مرجع سابق، ص: 31.
[5] هدى حامد قشقوش، مرجع سابق، ص:24.
[6] المرجع نفسه، ص:25 .

- أنها تنفذ نشاطاتها وأفعالها في ميادين قليلة المخاطر في العقاب أو الاعتقال وبأقل كلفة اقتصادية، وفي أقل وقت ممكن
- أنها جوهر الجريمة وتطورها وتتطور معها
- أنها تجمع مبني على المصالح المشتركة المادية
- تتبع الجماعات الإجرامية أعرافا و تقاليدا فرعية طورتها داخل البناء الهرمي التنظيمي
- استخدام العنف أو التهديد بالعنف داخل الجماعة وخارجها كأسلوب في الانصياع لمتطلباتها وزيادة قوتها.
- الاعتماد على جماعات وأفراد داعمين لها داخل منظمات الشرطة والقضاء والمحاكم...الخ
- ذات طبيعة عالمية وحراك عال إقليمي.[1]

المطلب الثالث: أسباب انتشار الجريمة المنظمة

لقد شغلت الجريمة العديد من الفقهاء والمفكرين ورجال القانون من حيث تحديد أسبابها والعوامل الدافعة إليها، فهي لم تنتشر بتلك الإمكانيات إلا بفضل عوامل متعددة ساهمت في توسيع الرقعة الجغرافية لأنشطتها، ويأتي في مقدمة تلك العوامل:

1- التطور التكنولوجي

من أهم العوامل التي أدت إلى انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية هي الثورة التكنولوجية وتطور وسائل الاتصالات، فالعالم في الوقت الحالي يشهد ثورة تكنولوجية هائلة تتجلى ابرز مظاهرها في ثورة المعلومات والاتصالات فبفضل التطور الذي شهدته الأنظمة الالكترونية في مجال البنوك والقطاعات المالية أصبح بالإمكان تحويل مبالغ كبيرة من النقد حول العالم وبسرعة هائلة مما ساعد المنظمات الإجرامية في تبييض وغسل الأموال الناجمة عن أنشطتها الإجرامية.

فإذا كانت الأسلحة المتطورة والمعدات الحديثة من الأمور الشائعة الاستخدام في ممارسة الجريمة فان الجديد في هذا المجال هو تكثيف استعمال نظم المعلومات والاتصالات الحديثة في الأنشطة الإجرامية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تزايدت في الفترة الأخيرة عمليات اختراق شبكات المعلومات الخاصة بوزارة الدفاع

[1] ذياب البدانية، "**مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية: من المحلية إلى الكونية**"، (الأردن: جامعة مؤتة، دون ذكر سنة النشر)، ص: 10.

والمؤسسات المالية ومؤسسات الطاقة مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأسيس مركز لمكافحة الجريمة التكنولوجية عام 1997.[1]

2- الأسباب الاقتصادية

لقد أدت ظاهرة العولمة في مجال التجارة وسيولة وتدفق رؤوس الأموال عبر العالم إلى تزايد جرائم الفساد المالي بحيث فتحت أسواق عالمية للسلع غير المشروعة والمشروعة على حد سواء، كما أن اقتران نموالتجارة الدولية بتطور الشبكات المالية في العالم واعتماد العملة الصعبة كوسيلة للمبادلات التجارية وحجم هذه المبادلات وطبيعتها المعقدة تجعل من الصعوبة بما كان مراقبة التحركات النقدية عبر الحدود الوطنية، فقد ساعدت العولمة الاقتصادية على زيادة حجم التنظيمات الإجرامية عبر الوطنية، وقد ساعد التوجه نحوالليبرالية في حرية التجارة الذي أدى إلى انتقال السلع والخدمات المشروعة وغير المشروعة عبر العالم.[2]

وكذلك من الأسباب الاقتصادية لانتشار الجريمة المنظمة هو حاجة الدول النامية والفقيرة إلى رؤوس الأموال، بحيث تدفعها هذه الحاجة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية بحيث تضع لها شروطا يسيرة، وهذا دون البحث في مصدر هذه الأموال وذلك لاعتقادها بأن ذلك يساهم في تنفيذ خططها في التنمية والازدهار الاقتصادي.[3]

3- الأسباب السياسية

عدم الاستقرار السياسي في الدول يعتبر من أسباب انتشار الجريمة المنظمة، ومن نتائج هذه الحالة انتشار الحروب والنزاعات الأهلية الداخلية، فقد تقوم المجموعات الإجرامية باستغلال هذه الأزمات لتحقيق مصالح، وبالتالي زعزعة استقرار السلطات الشرعية في الدولة وتهيئة الأجواء لانتشار الإجرام المنظم وتسييره خاصة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية أو الدعارة...الخ مستغلة في ذلك الوضع المتردي الذي يشل عمل الجهات الأمنية المختصة بمكافحة الجريمة، كما هو الحال في الاحتلال الحربي مثلما حدث في أفغانستان حيث تنتشر زراعة المخدرات بشكل كبير بالإضافة إلى الاتجار فيها وترويجها لدول مجاورة، وما حدث أيضا في دولة العراق المحتلة حيث بعد سقوط النظام مباشرة عرفت عمليات سرقة منظمة للتحف الفنية العراقية وهي صورة

[1] شلبي مختار، "**الجهاز العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة**"، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013)، ص ص: 77-78.
[2] نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سابق، ص ص: 27-30.
[3] كوركيس يوسف داود، مرجع سابق، ص: 54.

من صور الجريمة المنظمة كما أن تغيب الديمقراطية وزوال الحكم الراشد مدعاة إلى الانتشار السريع لمثل هذه الجرائم.[1]

4- الأسباب الاجتماعية

معاناة الأفراد من مشاكل اجتماعية مثل البطالة والتهميش، دفعت بهم إلى ارتكاب الجرائم لكسب رزقهم، كما أنه تحت هذه المعاناة، يبحث الأفراد على الهجرة خارج أوطانهم حبا في العمل والثراء وكذلك فان حاجة بعض الدول التي تعاني من الشيخوخة إلى الأيدي العاملة يدفعها إلى تسهيل إجراءات الهجرة إليها، وهذا ما زاد من نشاط المنظمات التي تعمل في مجال الاتجار بالأشخاص وكذلك في مجال تهريب الأشخاص ولاسيما النساء والأطفال وذلك عن طريق تزوير الجوازات للهجرة السرية، وتستغل المنظمات الإجرامية الأطفال والنساء في مجال آخر وهو الاسترقاق للجنسي، وهناك عوامل أخرى كانتشار الأمية وانخفاض مستوى المعيشة وانتشار الآفات الاجتماعية التي أدت إلى انتشار المنظمات الإجرامية الخطيرة.[2]

5- الأسباب الدينية: من أهم الأسباب الدينية التي تؤدي إلى زيادة انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتفشي تلك الظاهرة الخطيرة

-انتفاء الوعي الديني في المجتمع ومن الأفراد ولدى العديد من الدول: فالدين هو السلاح الفتاك لمحاربة الجريمة المنظمة سواء كانت داخلية أو عبر وطنية فالجريمة محرمة دينيا والذي يعرف دينه وربه يخشى من فعل ما نهى الله عنه.

-وجود أكثر من ديانة في الدولة الواحدة: ففي بعض الدول نجد أن تعدد الديانات يؤدي إلى تشكيل عصابة من احدها تحاول الاعتداء على الباقين وممارسة العنف ليس فقط على أصحاب الديانات الأخرى داخل الدولة بل قد تمتد إلى هذه الديانات في دول أخرى

-عدم الرجوع إلى أحكام الشريعة في عقوبة مرتكبي الجرائم المنظمة سواء وطنية وعبر وطنية: فالإسلام الحنيف قد وضع عقوبات لمرتكبي تلك الجرائم ولكن الملاحظ في اغلب الدول أنها لا تطبقها.[3]

وكما قال الله عز وجل في كتابه الكريم:

[1] نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سابق، ص ص: 23-26.

[2] نسرين عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 22.

[3] المرجع نفسه، ص ص: 18- 19.

{إِنَّمَا جَزَاء الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً أَن يُقَتَّلُواْ أَو يصَلَّبُواْ أَو تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَو يُنفَوْاْ مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ }.[1]

المطلب الرابع: نشاطات الجريمة المنظمة

سنحاول في هذا المطلب تسليط الأضواء على أبرز أنواع الجريمة المنظمة المستقلة والمنتشرة في العديد من دول العالم ومنها:

1- الاتجار بالبشر

جريمة الاتجار بالبشر تمارس أنشطتها الإجرامية كعمل ووظيفة ومهنة تهدف من ورائها إلى توليد تدفقات نقدية ضخمة وسريعة.[2]

وقد نشطت المنظمات الإجرامية في ممارسة هذا النشاط الخطير على الصعيدين الوطني والدولي، وأشهر المنظمات الإجرامية عبر الدول الكبرى التي تضطلع بهذه التجارة (جمعيات الثالوث الصينية Triads، والياكوزا Yakuza اليابانية).[3]

وتعد جريمة الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير من الجرائم الماسة بكرامة الإنسان والحاطة من قدره وهي تعرض حياته وحياة أسرته للخطر والتهديد، وقد نص مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الدول على هذه الجريمة، كما أن هناك العديد من الاتفاقيات الدولية التي تم إبرامها بين الدول والتي تهدف إلى منها ومكافحتها، وآخر اتفاقية دولية تناولت بيان أحكامها هي "اتفاقية الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير" والصادرة في 2 ديسمبر 1949،[4] إذ تضمنت هذه الاتفاقية تجريم الأفعال الآتية:

- قيام شخص إرضاء لأداء أخر بقيادة شخص آخر أو عفويته أو تضليله، بقصد الدعارة حتى إن كان برضاء هذا الشخص
- قيام شخص باستغلال دعارة شخص آخر إذا كان برضاء هذا الشخص
- قيام شخص بامتلاك أو إدارة مأجور للدعارة، والقيام عن علم بتمويله أو المشاركة في تمويله
- تأجير أو استئجار ـ بصفة كلية أو جزئية ـ وعن علم مبنى أو مكانا آخر لاستعماله دعارة الغير

[1] سورة المائدة الآية (33).

[2] نزيه نعيم شلالا، مرجع سابق، ص: 21.

[3] كوركيس يوسف داود، مرجع سابق، ص ص: 68- 69.

[4] حامد سيد محمد، "**الاتجار في البشر: كجريمة منظمة عابرة للحدود**"، (مصر: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2010)، ص: 13.

وألزمت هذه الاتفاقية الدول الأطراف فيها على تجريم الأنشطة أعلاه، وعدها من الجرائم التي يتعين فيها تسليم مرتكبيها، أو محاكمتهم إذا كان تشريع الدولة لا يسمح بتسليم رعاياها وذلك تطبيقا للمبدأ المعروف «إما التسليم أو المحاكمة»[1] بذكر أن تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الاتجار بالبشر الصادر لعام (2009)، كان قد حدد عمان وقطر والمملكة السعودية كوجهات تنتشر فيها ظاهرة العبودية وتحديد للعمالة المستقدمة من أسيا وإفريقيا، وتتعرض هذه الفئات لانتهاكات تتفاوت بين تقييد الحركة، وحجز جوازات سفرهم وتهديدهم بانتهاكات جسدية وجنسية.

وأضاف التقرير أن العاملة القسرية هي وفود النمو الاقتصادي الذي تشهده بعض الدول النامية كالبرازيل، الصين، والهند، وتضع الخارجية الأمريكية دولا في اللائحة السوداء منها الجزائر، كوبا، ميانمار، مولدوفيا، كوريا الجنوبية، فينيا والسودان.[2]

"إذن جريمة الاتجار بالفرد تتم عند إخضاع الرجل أوالمرأة لحالة من الاستغلال الاقتصادي أو الجنسي، بما في ذلك الدعارة بالقوة أو الإكراه أو الاختطاف أو التزوير أو التضليل"

2- تبييض الأموال

تعتبر جرائم غسل الأموال (Money laundering) من أخطر جرائم عصر الاقتصاد الرقمي، وتعتبر التحدي الحقيقي أمام مؤسسات المال والأعمال.[3]

وتعرف عملية غسيل الأموال بأنها عملية أو عمليات اقتصادية ومالية مركبة تهدف إلى إعطاء صفة المشروعية من حيث الظاهر للأموال المتحصلة من الأنشطة الإجرامية، وذلك بإخفاء المصدر الإجرامي لهذه الأموال مما يتيح للجناة الانتفاع بها وإدخالها في دائرة التعادل الاقتصادي والمالي والقانوني.

يفترض وجود ثلاثة عناصر لقيام جريمة غسيل الأموال وهي: وجود أموال متحصلة من أنشطة إجرامية، وإجراء عملية أو عمليات اقتصادية ومالية مركبة أو بسيطة، وأن يكون الهدف من وراء ذلك إخفاء المصدر الإجرامي لهذه الأموال لإضفاء صفة الشرعية عليها.[4]

هذا أوقد عرف خبراء التدريب في التدريب في برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات وغسيل الأموال غسيل الأموال بأنه: عبارة عن عملية يلجأ إليها من يتعالى الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة

[1] كوركيس يوسف داود، مرجع سابق، ص: 69.
[2] نزيه نعيم شلالا، مرجع سابق، ص: 22.
[3] نزيه نعيم شلالا،مرجع سابق، ص: 29.
[4] جهاد محمد البريزات، مرجع سابق، ص: 84.

لإخفاء وجود فعل، أو لإخفاء مصدره غير المشروع، أو استخدام الدخل في وجه غير مشروع، ثم يموه هذا الدخل ليجعله يبدوو كأنه دخل مشروع، وهو بعبارة ابسط التصرف بالنقود بطريقة تخفي مصدرها وأصلها الحقيقي.[1]

هي: كل سلوك ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو استثمارها أو نقلها أو تحويلها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت متحصلة من جريمة من الجرائم الأخرى، مع العلم بذلك بطريق مباشر أو غير مباشر وذلك من خلال الملابسات والوقائع المحيطة بالواقعة، متى كان القصد من هذا السلوك إخفاء المال أو تمويه طبيعية أو مصدره أو مكانه أو صاحبه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل إلى شخص من ارتكب الجريمة المتحصل منها المال.[2]

إن عملية غسيل الأموال عملية معقدة ومتشابكة وبحاجة إلى مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها غاسل الأموال والتي يستهدف من خلالها إضفاء المشروعية على الأموال المتحصلة بطرق غير مشروعة، وهذه الإجراءات تتكون من مجموعة من الخطوات التي قد تجري دفعة واحدة أو على مراحل متعددة للوصول إلى الغاية النهائية وهي أبعاد هذه الأموال عن مصادرها المشبوهة.[3]

تستخدم المنظمات الإجرامية في غسل الأموال نفس القنوات المالية التي تستخدمها المؤسسات المشروعة، وعملية غسل الأموال في المؤسسات المالية تمر بثلاث مراحل أساسية:[4]

- الإيداع "placement"
- التفريق "tayering"
- الإدماج " intégration"

والإيداع (placement) هووضع العملة النقدية المتحصلة من الجريمة في إحدى المؤسسات المالية تمهيدا لنقلها إلى مكان آخر وشراء صكوك نقدية يمكن نقلها إلى مكان أخر، والهدف من إيداع العملة النقدية في المؤسسات المالية هوإخفاؤها عن أعين السلطات المختصة.[5]

---

[1] جهاد محمد البريزات، مرجع سابق ، ص: 84.

[2] احمد محمود خليل، "**الجريمة المنظمة: الإرهاب وغسيل الأموال**"، (الإسكندرية: دار الفتح، 2008)، ص ص: 278- 279.

[3] جهاد محمد البريزات، مرجع سابق، ص ص: 85- 86.

[4] كور كيس يوسف داود، مرجع سابق، ص: 83.

[5] نادية قاسم بيضون، "**الجريمة المنظمة: الرشوة وتبييض الأموال**"، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثانية، 2012)، ص: 126.

ومرحلة التفريق (laye ring) تتضمن فصل العوائد غير المشروعة عن مصادرها من خلال إجراءات عمليات مالية معقدة تهدف إلى إزالة أي آثار تشير إلى مصدر الأموال التي يمكن أن يستعان بها في عمليات المراقبة المالية.

أما المرحلة الثالثة (intégration) فتتمثل «بإدخال الأموال المتحصل عليها من مصدر إجرامي إلى الاقتصاد المشروع دون إثارة الاشتباه في مصدرها مع إضفاء بعض المشروعية الظاهرية عليها، وبذلك يتم دمج الأموال غير المشروعة مع الأموال المشروعة بحيث يختفي الأصل غير المشروع للعائدات الإجرامية».[1]

3- الاتجار بالأسلحة

ازدادت تجارة الأسلحة في العالم مؤخرا وذلك نظرا لكثرة النزاعات المسلحة إضافة إلى ضعف الرقابة على بيع الأسلحة النووية خصوصا بالسوق السوداء، إضافة إلى زيادة الدول التي تصنع الأسلحة وتكدس كميات كبيرة من هذه الأسلحة، ناهيك عن تفكك الاتحاد السوفيتي واتجاه بعض الدول التي انفصلت عنها إلى بيع الأسلحة الموجودة عندها وذلك بسبب ضعف الوضع الاقتصادي.[2]

من الصعب تقدير مدى اتساع نطاق التجارة الدولية بالأسلحة، فليس ثمة بيانات شاملة منشورة بشأن هذه التجارة، التي يلفها الغموض بالنسبة لمعظم أنحاء العالم والعديد من عمليات نقل الأسلحة، سواء منها المرخص به قانونيا أم غير الشرعية، غير المعلنة وغير موثقة، فبعض الدول لا تنشر معلومات تتعلق بمبيعاتها أو صادراتها أو مستورداتها من الأسلحة التقليدية، وتنشر أخرى معلومات حول عقودها المهمة الخاصة بصادرات الأسلحة، ولكنها لا تنشر أي معلومات ذات مغزى تتعلق بعمليات النقل الفعلية التي تقوم بها للأسلحة والمعدات والذخائر التقليدية.[3]

وعلى سبيل المثال فإن ثماني من الدول التي تتصدر قائمة المصدرين للأسلحة التقليدية الرئيسية مابين 2004 و2008 والمسؤولة عن عمليات نقل الأسلحة التي جرى الإبلاغ عنها على نطاق العالم بأسره (الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، هولندا، إيطاليا، إسبانيا، السويد).[4]

---

[1] كور كيس يوسف داود،، مرجع سابق، ص ص: 83- 84.

[2] جهاد محمد البريزات، مرجع سابق، ص: 82.

[3] هاني عيسوي السبكي، **"الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية: دراسة في ضوء الجهود والتشريعات الدولية والوطنية"**، (عمان: دار الثقافة، 2015)، ص: 74.

[4] المرجع نفسه، ص: 75.

وفي ضوء تقرير فريق الخبراء الحكوميين المنشأة عملا بقرار الجمعية العامة 81/60 للنظر في اتخاذ مزيد من الخطوات لزيادة التعاون الدولي في منع التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحتها والقضاء عليها، حيث يبرز هذا التقرير أن أنشطة التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تجري بشكل نمطي من خلال ترتيبات متشابكة تتضمن طرق نقل معقدة وتحويلات مالية غير شفافة، لها أثر مزعج بالغ ومافتئت تشكل عاملا مهما في انتهاك حالات الخطر على الأسلحة المفروضة من جانب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.[1]

ومازالت التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تؤجج نيران الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة وهي مسؤولة إلى حد كبير عن انتهاكات حالات خطر الأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

وقد سهلت تلك الأنشطة تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى مناطق الصراع لتقع في أيدي الجماعات الإجرامية والإرهابية مما كان له أخطر النتائج بالنسبة للسلام والأمن الدوليين.[2]

وتمتاز هذه الجريمة وخصوصا في الصفقات التي تعقد بالسوق السوداء بأنها نشاط سري، وقد يتم مبادلتها بالمخدرات وكذلك فانه يتصل جزء كبير من التكلفة بالطبيعة السرية للصفقة، وغسل الأموال المتحصل عنها بالطرق المختلفة.[3]

4- التجارة بالمخدرات

يشكل الاتجار غي المشروع بالمخدر(illégal trafic in narco tics) المصدر الرئيسي للموارد المالية التي تجنيها المنظمات الإجرامية من وراء أنشطتها، وقد انطلقت اكبر المنظمات الإجرامية في العالم (مثل المافيا الايطالية والكارتيلات الكولومبية) منذ نشأتها في ترويج المواد المخدرة، ونتيجة لزيادة الطلب عليها فإنها تمكنت من جمع ثروات كبيرة جعلتها تمتلك مواطن القوة في توسيع نطاق أنشطتها، فضلا عن قيامها بتطوير طرق إنتاج المخدرات وتحويلها إلى صناعة متكاملة بدءا بالإنتاج وانتهاء بالتوزيع.[4]

وتعتبر جريمة المخدرات من ابرز صور الإجرام المنظم، وأكثرها شيوعا في المجتمعات المعاصرة، وتبرز فيها خصائص وسمات الجريمة المنظمة والتي أهمها:

[1] هاني عيسوي السبكي، مرجع سابق، ص: 91.
[2] المرجع نفسه، ص:93.
[3] جهاد محمد البريزات، مرجع سابق، ص: 83.
[4] كوركيس يوسف داود، مرجع سابق، ص: 76.

– **الاحتراف:** إن أغلب مرتكبي جرائم المخدرات يمتازون باحترافهم الجريمة من خلال امتلاكهم قدرات وإمكانيات وخبرات تمكنهم من تحقيق أهدافهم.[1]

– **التخطيط:** إن جرائم المخدرات من الجرائم الخطيرة لذلك، فان مرتكبي هذه الجرائم يخططون ويدبرون قبل ارتكابها بشكل جيد ودقيق، وذلك للمردود المادي الكبير من وراء هذه الجرائم.

– **التشابك والتعقيد:** ترتبط بجرائم المخدرات أنواع مختلفة من الجرائم مثل الاتجار بالسلاح والتهريب والتزوير والإرهاب.

– **الطابع الدولي:** تجري عمليات جرائم المخدرات وتمر مراحل ارتكابها بأكثر من بلد وينفذها أشخاص من جنسيات مختلفة.

– **الربح المادي الكبير:** إذ أن الهدف من ارتكاب هذه الجرائم هو الحصول على الربح المادي الكبير.[2]

يطال نشاط الجريمة المنظمة في مجال المخدرات تقريبا كل جهات العالم، فإفريقيا أصبحت ممرا للهيروين القادم من جنوب شرق آسيا في اتجاه أوروبا وأمريكا الشمالية وكذلك بالنسبة للكوكايين القادم من أمريكا الجنوبية عبر بلدان غرب إفريقيا وشمالها باتجاه أوروبا، والذي تتحكم فيه الشبكات المنظمة في كل من الكونغووغانا نيجيريا بالإضافة إلى منتج القنب الهندي في جنوب الصحراء وغرب القارة والذي يهرب إلى أوروبا، وبالمثل تقوم العصابات الإجرامية بتنفيذ العمليات الكبرى في المخدرات في منطقة ما يعرف بالمثلث الذهبي، وجنوب غرب آسيا، حيث تسيطر على حركة الهيروين المتجه إلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا، وتحتكر عصابات الياكوزا اليابانية الاتجار في المواد المخدرة ذات المصدر الكيماوي وتسعى إلى إقامة صلات تعاون وثيقة مع كارتلات الكوكايين في أمريكا الجنوبية.[3]

[1] جهاد محمد البريزات، مرجع سابق، ص: 77.

[2] المرجع نفسه، ص: 77.

[3] شلي مختار، مرجع سابق، ص ص: 110- 111.

المبحث الثالث: الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة المنظمة

تنوعت اتجاهات تفسير السلوك السوي بالتركيز على عامل واحد دون غيره فيما يتضمنه أي فعل إجرامي أو انحرافي.

حيث تشعب البحث في أسباب الجريمة إلى اتجاه فردي وآخر اجتماعي وثالث تكاملي، وكان مبعث هذا التشعب تعقد السلوك البشري ذاته وتأثره بعوامل كثيرة، حيث يمكن القول بأن النظرة العلمية للتطور التاريخي للإنسان التي كانت نظرة فردية بشعبتيها البيولوجية والنفسية، أخذت تتلاشى مع بداية القرن العشرين أمام اتجاه آخر يعطي أهمية كبرى للعوامل الاجتماعية وأثرها في حياة الإنسان، وقد تمخض عن هذا ظهور اتجاه تكاملي يرى أن الإنسان وحدة سيكو بيولوجية تحيط بها بيئة اجتماعية أكثر شمولا، وفي مايلي عرض موجز لأهم أفكار هذه النظريات والاتجاهات من منظور حديث أو معاصر،[1]

المطلب الأول: الاتجاه البيولوجي

يعتقد أنصار هذا الاتجاه أن السلوك الإجرامي يرجع إلى استعداد فطري بيولوجي موروث في الفرد، فهناك علاقة بين السلوك الإجرامي وتكوين الجسم سواء من ناحية الكفاية الوظيفية لأجهزته المختلفة وخاصة المخ والجهاز العصبي والغدد.

ويعتبر سيزار لومبروزو lamboraco.C، زعيم هذا الاتجاه وصاحب التفكير الأساسي في تفسير الجريمة يردها إلى أسباب فطرية بيولوجية، لذا فإنه يعد بحق مؤسس المدرسة الوصفية في علم الإجرام التي تسلم بالحتمية البيولوجية للسلوك الاجتماعي.[2]

وقد كان لومبروزو طبيبا مهتما بدراسة علوم الأحياء ووظائف الأعضاء والتشريح وكان مؤمنا بأن الوراثة هبي العامل المسؤول عن تكوين السلوك الإجرامي، حيث أنه ابتكر نظرية "المجرم بالفطرة" أو"المجرم المطبوع"، فالمجرم يولد مزودا باستعداد طبيعي للقيام بالأعمال الإجرامية، وحاول أن يحدد لنا الملامح الفيزيقية للمجرم في عدة خصائص مثل: ضخامة الفك وضيق الجبهة، واندفاع الأذن بعيدا عن الرأس، وبروز الوجنات واستطالة الرأس...الخ، مما تعرض له في دراسته المتعددة عن "الرجل المجرم" و"المرأة المجرمة".

[1] عبد العاطي فرج علي، "**الاتجاهات النظرية في دراسة الجريمة والانحراف: دراسة في سوسيولوجيا الجريمة**"، (مجلة العلوم الاجتماعية، 2013)، في: https://www.swmsa.net/art/s/2309،تاريخ الإطلاع: 22-1-2018.

[2] المرجع نفسه.

ويذهب لومبروزو في هذه الدراسات إلى أن وزن دماغ المجرم أقل وزن من دماغ الرجل الشريف، وتتضافر هذه الخصائص لتحول دون إمكانية توافقه السوي مع مجتمعه مما يجعل المجرم شخص بدائيا متوحشا غير قادر على الامتثال لمعايير المجتمع وقيمه فيقع فريسة للسلوك الإجرامي،

وقد ميز لومبروزو بين خمسة أنماط من المجرمين على النحو التالي:

– **المجرم بالميلاد أو الغريزة:** ويتميز هذا المجرم بوجود ملامح عضوية خاصة وارتدادية، وسمات نفسية وعقلية، ومزاجية تمثل ردة وراثية إلى صفات وسمات الإنسان الأول والمخلوقات البدائية.

– **المجرم المجنون:** وهو مصاب بنقص عقلي يفقده ملكة التمييز بين الخير والشر، وهو يشبه في تصرفاته المجرم بالفطرة، ولذلك ينبغي أن يوضع في مصحة عقلية حتى نتقي شره ويعالج من مرضه.[1]

– **المجرم بالعادة:** يولد هذا المجرم دون أن تتوافر لديه صفات المجرم بالميلاد وهو مصاب بضعف خلقي، ويعتاد على ارتكاب جرائمه بتأثير ظروف اجتماعية تغرس فيه النزعة إلى ارتكاب الجريمة، ومن أهم هذه الظروف: اتصاله بالمسجونين، وإدمانه المخدرات والخمور والبطالة، الأمر الذي يكسبه استعدادا اجراميا.

– **المجرم بالصدفة:** ويتميز هذا المجرم بعدم وجود ميل أصيل إلى الإجرام، كما أنه لا يسعى وراء الجريمة، وإنما يخضع بصورة تلقائية وقوية لمجموعة من المؤثرات الخارجية الطارئة، فيعجز عن تقدير نتائج وعواقب فعله.

– **المجرم بالعاطفة:** لا يرتكب المجرم بالعاطفة جريمته بسبب تكوين وراثي خاص وضعف في قواه العقلية، وإنما يرجع سلوكه الإجرامي إلى أسباب أخرى عاطفية مثل: الحب والغضب والحقد والغيرة والحماس والدفاع عن الشرف، ويتميز المجرم في هذه الحالة بشعور رهف وحساسية مفرطة لا يمكن مقاومتها، وبالتالي فيدفع إلى ارتكاب الجريمة تحت تأثير الثورة النفسية والإيمان المطلق بعقيدته.[2]

المطلب الثاني: الاتجاه النفسي

تركزت دراسات الاتجاه البيولوجي حول عوامل الإجرام التي ترتبط بالتكوين العضوي والنفسي عند الإنسان، ولكن هذا المفهوم تطور باتجاه تجريد التكوين العضوي من دوره والبحث عن مظاهر الإجرام في النفس البشرية.

---

[1] عبد الله احمد عبد الله المصراتي، **"في اجتماعيات الجريمة والانحراف: قراءة اجتماعية معاصرة في النظريات المفسرة للجريمة والانحراف"**، (خاص لموقع المنشاوي للدراسات والبحوث www.minishawi.com)، ص: 07.

[2] المرجع نفسه، ص: 08.

وينطلق الاتجاه النفسي عادة من محاولة تحليل السلوك الإجرامي من خلال البعد الذاتي للشخصية، ولا تهتم به كظاهرة اجتماعية أو جماعية بل تركز على المجرم كفرد قائم بذاته ويحاول من خلال دراسته أن يتوصل إلى اكتشاف مختلف الأسباب التي دفعت به إلى الانحراف أو الجريمة، وهويتهم أساسا ومنطقيا بالأسباب النفسانية.[1]

ومن أنصار هذا الاتجاه نجد "سغموند فرويد"، والذي انتهى من تحليله للشخصية لإرجاع الإجرام لحالة الصراع التي تنتاب الشخصية وهي: الهوة، والانا، والانا العليا، ووفق للتوافق بين هذه المكونات الثلاثة يتحدد التكامل النفسي، وان اختل التوازن أو التوافق يضحى الفرد فريسة مستساغة للأمراض النفسية والعقلية، وهذا بدوره ما قد يدفع البعض للإجرام.

هذا وقد اهتم بعض النفسيين بمتغير الضعف العقلي ومن أمثال هؤلاء "هيلي" الذي يؤكد على وجود فوارق بين المجرمين فيما يخص القدرة العقلية لصالح غير المجرمين، وأيضا "جودا رد" الذي انتهى من دراسته للقول بأن عددا كبيرا من المجرمين النزلاء بمؤسسات الإصلاح يعانون نقصا عقليا قد يصل إلى البلاهة والعته، و لم يقبل "سذرلاند" هذا الحكم عندما قدم تحليلا كليا لنظريات تفسير الجريمة قبيل طرحه لنظريته في هذا المجال إذ انتهى بالنتائج التالية:

– أن نسبة التخلف العقلي بين المجرمين تختلف عن الزمان، ومرد هذا الاختلاف طرق القياس من جهة ولاختلاف الظروف من الاجتماعية والمادية من جهة ثانية.

– أن نسبة الذكاء بين المجرمين تكاد تساوي نسبته بين غير المجرمين.

– أن المتخلفين العقليين أو الضعاف لا يختلفون في سلوكياتهم العادية (غير المجرمة) داخل المؤسسات الإصلاحية.[2]

وبالرغم من أن الاتجاه النفسي يرفض فكرة وراثة الجريمة، إلا أنه وقع في مترلق تأكيده على العوامل النفسية والعقلية وحدها في تفسير الجريمة، مهملا بذلك دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية، ومع التسليم بصحة افتراض أن مبعث ارتكاب الأفراد لجرائمهم هو العامل النفسي المتمثل إما في الأمراض الذهنية أو العصبية، نجد أنفسنا أمام سؤال مفاده: لماذا حدثت هذه الأمراض عند بعض الأفراد (وليسوا جميعا)

[1] نجيب بوالماين، "**الجريمة والمسألة السوسيولوجية: دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية**"، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة شعبة علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2008)، ص: 66.

[2] المرجع نفسه، ص: 67.

من هذا السؤال يبدو تركيز أصحاب هذا الاتجاه على متغيرات متوسطة أو بينية في تفسيرهم للجريمة، وهذا ما دعا العض لإدخال متغيرات أكثر استقلالية من وجهة التحليل المنطقي logical analysis وهذه المتغيرات هي اجتماعية بحتة.[1]

المطلب الثالث: الاتجاه الاجتماعي

تعتبر النظرية الاجتماعية وليدة القرن العشرين، تركز دراستها على البيئة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية وآثارها على البنية والتنظيم الاجتماعي والتفكك الاجتماعي وثقافة المجتمع، والنظرية الاجتماعية ترى أن الجريمة تعتبر وليدة المجتمع والتنظيم الاجتماعي الذي يحتويه، حيث أكد أميل دوركايم Dorkiem.E على ارتباط الجريمة بالمجتمع ارتباطا لا مناص عنه والذي يعني أن الظروف الاجتماعية هي المسببة للجريمة، كما يرى "أدوين سذرلاند Sutherland.E" أن الجريمة تعتبر نتاج البيئة ومنطقة السكن ورفقاء اللعب بها.[2]

ووفقا لذلك تشتمل النظريات الاجتماعية في تفسير السلوك الإنحرافي والجريمة على نظريات كثيرة ومتنوعة، وسنتناول أهم تلك النظريات وهي:

– **نظرية اللامعيارية أواللانوعي:** يعني المصطلح بهتان المعايير وفقدان سيطرتها على سلوك الأفراد، ولكن جرت العادة على الأكثر باستخدامه ليعني حالة من حالات المجتمع تنطوي على عدم اتفاق جوهري بين أفراده على معايير ملائمة.

فاللامعيارية في نظرية دوركايم تشير إلى حالة اضطراب يصيب النظام أو حالة من انعدام الانتظام أوب معنى آخر هي حالة تكون العلاقات فيها بين الأعضاء في عملية تقسيم العمل غير منظمة أو غير متسقة في اتصالها مع بعضها العض، وفي استمرارها واعتمادها المتبادل، ومن ثم تكشف هذه الحالة عن مظاهر انحرافية أي تكون مظهرا للانحراف.[3]

– **نظرية الثقافة الفرعية:** ومن الأمثلة على الثقافات الفرعية للجنح والإجرام "ثقافة الطبقة الدنيا" في المجتمع الأمريكي التي قام والتر ميلر (Miller.W) بتحديد معالمها وأدرج في مجالها عدة مفردات مبسطة، واعتبر

[1] نجيب بوالماين، مرجع سابق، ص: 68.

[2] عبد العاطي فرج علي، مرجع سابق.

[3] المرجع نفسه.

كلا منها "بعدا" يمكن أن تتدرج تحته مستويات مختلفة لنماذج السلوك البديلة التي يمكن أن يتبعها أفراد مختلفون في ظل مواقف مختلفة.

- **نظرية المخالطة الفارقة:** وتعتمد نظرية المخالطة الفارقة "لسذرلاند" أونظرية الاختلاط التفاضلي كما يسميها بعضهم على شرح كيفية انتقال السلوك الإجرامي عن طريق التعليم عن الآخرين أومن خلال الاحتكار بالمنحرفين في تعلم الأشكال الإجرامية والبواعث والمبررات التي تشجع على ارتكاب الجريمة من خلال علاقات شخصية وثيقة بين الأفراد المنحرفين.[1]

4. نظرية الوصم أورد الفعل الاجتماعي: في الواقع أن نظرية "الوصم" أو"رد الفعل الاجتماعي" ترى أن المنحرفين يتجهون إلى أن يكونوا منفردين أو متميزين بخصائص يفرضها عليهم آخرون، وان هذه الخصائص هي (تسميات) labels أوصفات تعمل على إثارة انساق الضبط الاجتماعي وتحريكها، علاوة على أن الأنشطة الضابطة التي تمارسها هذه الأنساق تتميز بطابع الشرعية القانونية باعتبارها تمثل استجابات نظامية للانحراف.[2]

[1] عبد الله أحمد عبد الله المصراتي، مرجع سابق، ص: 16.

[2] المرجع نفسه، ص ص: 17- 18.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل تم التوصل إلى أهم النقاط التالية:

- إن الإستراتيجية هي قدرة الدولة على استخدام كافة قدراتها وإمكانياتها من أجل تحقيق أهدافها في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، إذ أنها أصبحت فرع من فروع العلاقات الدولية ولها عدة أنواع تتمثل في: الإستراتيجية الشاملة وإستراتيجية احتواء النفوذ وإستراتيجية الضربة الاستباقية.

- تعتبر ظاهرة الجريمة المنظمة من التهديدات الأمنية المعاصرة إذ قمنا بالتمييز بينها وبين تهديد الإرهاب، إذ هناك من يعتبر أن الإرهاب من الجرائم المنظمة، وتم إبراز أهم نشاطات الجريمة المنظمة، وهي: جريمة الاتجار بالبشر، تبييض الأموال، الاتجار بالأسلحة وتجارة المخدرات.

- تتعدد الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة المنظمة نظرا للتعقيد الذي تتميز به هذه الأخيرة، من إتجاه بيولوجي إلى اتجاه نفسي إلى اتجاه اجتماعي حيث يركز كل من هذه الاتجاهات على إعطاء تحليل وتفسير منطقي للظاهرة محل الدراسة.

الفصل الثاني :

دور الولايات المتحدة

الأمريكية في مواجهة الجريمة المنظمة

من أهم التشريعات التي اعتمد عليها المشرع الأمريكي لمواجهة الجريمة المنظمة **قانون 23 لسنة 1970، والذي أطلق عليه اسم قانون ريكو**، والذي اختص بمواجهة الجماعات المنظمة التي تستخدم الرشوة، وتعتمد على أموال متحصله من أنواع معينة من الجرائم، والتي تتسم بالعنف والابتزاز مثل :القتل والخطف والحريق والسطو أو ابتزاز الأموال بالتهديد أو الاتجار غير المشروع.

ويهدف هذا القانون إلى **استئصال الجريمة المنظمة من الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق تدعيم الوسائل القانونية بجمع الأدلة ووضع برامج جديدة، وإقرار عقوبات أكثر شدة بالتصدي للأنشطة غير المشروعة التي تندرج تحت هذه الجريمة.**

وقد اشترط قانون ريكو لقيام الجريمة المنظمة توافر الأركان التالية:

- وجود مشروع أو مؤسسة تمارس من خلاله الجريمة، وتتمثل المؤسسة في أي فرد أو شركة أشخاص أو أموال أو جمعية أو شخص قانوني آخر أو نقابة أو مجموعة من الأشخاص المساهمين بالفعل دون ان يكون لهم شخصية قانونية،ويستوي أن تكون الجماعة شرعية أو غير شرعية.

- ثبوت ارتكاب جريمته عن طريق الابتزاز المنصوص عليها في هذا القانون خلال العشر سنوات السابقة لوقوع الجريمة الجديدة.

-ثبوت الاعتياد على ممارسة هذه الجرائم.

-ارتكاب فعل غير مشروع.

- أن يكون للجريمة المرتكبة تأثير على التجارة فيما بين الولايات فيما بين الولايات المتحدة الأمريكية من الداخل والخارج.[1]

وسنحاول في هذا الفصل من الدراسة التعرف على أهم الإستراتيجيات والآليات التي اتخذها واعتمدت عليها الولايات المتحدة من أجل مكافحة ومواجهة نشاطات الجريمة المنظمة على جميع الأصعدة الداخلية كانت أم الخارجية .

[1] جهاد محمد البريزات، مرجع سابق، ص128.

المبحث الأول:البعد الداخلي لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الجريمة المنظمة

تعود نشأة الجريمة المنظمة الأمريكية للفترة مابين 1820م إلى 1930م على إثر هجرة اكبر من أربعة ملايين شخصا من ايطاليا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة الحملة العسكرية التي شنها "**موس وليني** "**على معاقل المافيا الايطالية**، حيث اتخذ المهاجرون المدن الأمريكية الكبرى كمناطق تمركزهم وشكلوا جماعات عرفت باسم "Little Italy"، وقد سبقهم قبل ذلك المهاجرون الايرلنديون واليهود حيث ظهرت مافيا "**شلوما**"، وقاعدتها مدينة "**بروكلين**" بضواحي نيويورك، ومدت هيمنتها الى "**ميامي**" التي عرفت ب"**تل أبيب**" الغرب حيث سيطرت مافيا "**شلوما**" على المخدرات في أمريكا الشمالية والجنوبية، وتهريب الأسلحة لفترة من الزمن وتتميز "**شلوما**" بعدم تمسكها بقاعدة الأصول العرقية لأعضائها المافيوز وهي تتكون من حوالي **31 منظمة إجرامية فرعية** تستغل البنوك في روسيا وجزر الكاريبي للقيام بعمليات غسل الأموال ذات المصدر المحظور.

وإلى جانب ما ذكر ظهرت منظمة اليد السوداء "**Main Noire**" وهي نواة المنظمة الإجرامية المافيوز التي استطاعت التغلغل إلى كافة المجتمع لذلك فهي تعد حاضنة المافيا في العالم.[1]

المطلب الأول: جريمة الاتجار بالبشر

بات الاتجار بالبشر يشكل ابرز الآفات التي يتعرض لها العالم بشكل عام والبلدان النامية بشكل خاص في الآونة الأخيرة بأشكالها كافة،ويصنف في المرتبة الثالثة بعد تجارة المخدرات والسلاح من حيث المردودات المالية التي تحققها، فكأننا نشهد عودة ظاهرة ولكنها تتخذ صورا وأشكالا مختلفة من خلال استعباد بعض الأفراد أو استعمالهم واستغلالهم بشتى الطرق، وهذا يعد شكل من أشكال الرق وانتهاكا لحقوق الإنسان ومختلف القيم الإنسانية.

-حسب إحصائيات جديدة نشرتها كلية الاعمال في جامعة هارفارد الأمريكية فان كل ضحية من ضحايا العمل القسري تدر لمضطهدها ربحا سنويا يقدر ب 3978 دولار (3390يورو) معطيات تكشف إلى أي مدى صارت العبودية الحديثة جريمة مربحة.

[1] ذنايب آسية، مرجع سابق، ص ص34-44.

-ووفق معلومات كان قد جمعها سيدهارت كارا، المختص في قضايا العمالة القسرية في كلية الاعمال في جامعة هارفارد الأمريكية، فإن العبودية الحديثة جريمة درت أرباحا بما يعادل 3978 دولار سنويا عن كل ضحية مستقلة لعام 2016.[1]

ملايين من الفتيات يتم إجبارهن على العمل كخادمات حيث يجري اغتصابهن وهتك عرضهن في البيوت،دون أن يدري احد بهذا العذاب، وهناك عصابات دولية منظمة "**مافيا**" تدير أسواق الرقيق الأبيض عبر العالم .[2]

ففي الولايات المتحدة الأمريكية قالت وزيرة العمل الأمريكية "أيلين تشاو" عن تجارة الرقيق الأبيض في أمريكا الشمالية:" أنه إذا احتسبت أرقام النخاسة ضمن حدود البلدان فإن المجموع قد يصل إلى مابين مليونين وأربعة ملايين إنسان" وقالت الوزيرة" إن الولايات المتحدة أنفقت مايربو على 125 مليون دولار على الجهود الدولية لمكافحة هذه التجارة"،بينما قال "كولين بأول" وزير الخارجية الأمريكي السابق "إن قضية الاتجار بالبشر هي هجوم مروع على كرامة الرجال والنساء والأطفال في مختلف أنحاء العالم"،ولاحظ أن 50 ألف شخص يدخلون الولايات المتحدة سنويا عن عمليات الاتجار هذه.

وتقول مصادر وزارة الخارجية الأمريكية أنه ما يصل عدد الرجال والنساء والأطفال من جراء بيعهم وشراؤهم ونقلهم على الرغم من إرادتهم في مختلف إنحاء العالم خلال سنة 2001 لوحدها حوالي 4 ملايين فتى وفتاة.[3]

***استراتجيات وآليات الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة جريمة الاتجار بالبشر:**

تلعب مكافحة الاتجار بالأشخاص دورا مركزيا في السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية،حيث ذكر

المشرع الأمريكي في قانون حماية ضحايا العنف و الاتجار بالأشخاص جاء في المادة (1590) المعدلة بالقانون رقم (114) لسنة 2000 {**كل من قام وبعلم مسبق بتجنيد، أو إيواء، أو نقل، أو تسليم، أو استلام بأية وسيلة .....وبما ينتهك أحكام هذا القانون يعاقب بالغرامة أو السجن لمدة لا تزيد عن عشرين سنة، أو بكلتا العقوبتين**}.[4]

---

[1] دون مؤلف، **21مليون ضحية حول العالم :الاتجار بالبشر جريمة بأرباح ضخمة**، في:
https://m.annabaa.org/arabic/rights/12693 تاريخ الإطلاع:17 -03- 2018.

[2] السيد أبو عطية، **الإجرام العالمي المنظم بين النظرية والتطبيق**، (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي،الطبعة الأولى،سنة 2013)،ص153.

[3] المرجع نفسه،ص-ص:157-158.

[4] Isa's Mohammed Ali Salim ,Ni'ma Hasooni Mahdi,Nawras Ahmed Kadhum**,The Crime Of human trafficking for the purposes of medical experimentation**,(A comparative Study),2016,p-p :27-28.

-**قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر لعام 2000** -الذي جدد وحُيِنَ عدة مرات-هو القانون الفيدرالي الأمريكي الذي يعالج الاتجار بالأشخاص،تعمل الحكومة الفيدرالية الأمريكية والحكومات المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك المنظمات غير الحكومة معا لمنع الاتجار وحماية الضحايا وملاحقة المتاجرين، ولدفع مستوى الوعي بشأن الاتجار، أقر الرئيس أوبا ما في عام 2010 شهر جانفي شهرا وطنيا للوقاية من الرق ومنع الاتجار بالبشر في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

-**القانون الأمريكي أساس التقرير السنوي**

فالتقرير السنوي عن الاتجار بالأشخاص أساسه قانون أمريكي تحت مسمى "**قانون حماية ضحايا الاتجار للعام 2000** "،**وهو قانون صدر في عهد الرئيس الأمريكي كلينتون .**

وقد ظل الدعم الحزبي المشترك للقانون يأخذ أشكالا مثل إعادة التحويل بالعمل،بالقانون بعد كل عامين أو ثلاثة، وبعد تعديله بتقويته وبإضافة مواد حمائية جديدة فيه وبتخصيص عشرات الملايين من الدولارات لتنفيذه، ليس في أمريكا فحسب بل في العالم أجمع وتؤكد أمريكا على عزمها على المضي قدماً وبقوة بل وبشراسة في مكافحة الاتجار بالأشخاص في العالم.

يتلخص القانون الأمريكي لحماية ضحايا الإتجار في ثلاثة محاور تدابير تقول الولايات المتحدة الأمريكية أنه ينبغي على كل حكومة أن تضطلع بها للتعاون بين جميع الاطراف ذات العلاقة وهي المحاور:

أولا: التعرف على ضحايا الاتجار وإنقاذهم من وضعية الاسترقاق التي يعيشونها في العمالة أوفي تجارة الجنس وتقديم الحماية لهم.

ثانيا:التحقيق القضائي مع الأشخاص المتاجرين بالرجال أو النساء أو الأطفال وتقديمهم إلى المحاكمة العادلة وإدانتهم وفرض العقوبات الرادعة ضدهم.

ثالثا:اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية ضد الاتجار بالأشخاص.[2]

-لقد صرح الرئيس أوباما في عام 2012 أن "مكافحة الاتجار بالبشر هي واحدة من القضايا الكبرى لحقوق الإنسان في عصرنا، وسوف تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في قيادتها لها".

تلعب مكافحة الاتجار بالأشخاص دورا مركزيا في السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

[1] تقرير كتابة الدولة الأمريكية حول الاتجار بالبشر، مدونة السفيرة، جوان 2016، في: https://dz.usembas/.gov/ar/ -states- تاريخ الإطلاع: 17-03 -2017.

[2] المرجع نفسه.

-أواخر عام 2014 أطلقت وكالة «داربا»، الذراع البحثية لوزارة الدفاع الأميركية، برنامج Memex المصمّم لمساعدة السلطات القانونية على إجراء التحقيقات عبر الإنترنت لمطاردة المتاجرين بالبشر. يقوم هذا البرنامج بالبحث في شبكة «الإنترنت المظلم»، أو مايسمى dark web، عن المحتوى الذي قد يحوي على اتجار بالبشر، وهي محتويات لا يمكن التقاطها من خلال محركات البحث العادية مثل غوغل، تكمن أهمية هذا البرنامج في كونه يستطيع تحليل الأنماط المخفاة في شبكة «الإنترنت المظلم» حيث تحصل في الواقع معظم عمليات الاتجار بالبشر وبناء نماذج للتنبّؤ بالسلوك. على سبيل المثال، تم استخدام Memex لمسح 100 مليون إعلان جنسي على شبكة «الانترنت المظلم» وكشف أنماط التسعير التي تشير إلى حلقة اتجار منظمة، بدلاً من بائعات هوى يعملن بشكل منفرد. وقد اكتشف البرنامج أن بائعات الهوى يعدّلن أسعارهن على أساس المخاطر، في حين أن الشبكات المنظمة تحدد الأسعار من دون اعتبار المخاطر. [1]
يساعد البرنامج السلطات في ربط الشبكات بعضها ببعض وتتبّعها بهدف إلقاء القبض على المتاجر. يمكّن البرنامج المحققين من تتبّع حركة الأشخاص ـــــ المتاجر بهم والمتاجرين على السواء ـــــ استناداً إلى البيانات المتعلقة بالإعلانات التي يبثونها على الإنترنت لعرض الخدمات الجنسية، إذ قد ينتقل المتاجر من منطقة إلى أخرى وينشر في كل منها نفس رقم الهاتف وصورة المرأة أو الطفل، ما يتيح إلقاء القبض عليه.

المطلب الثاني :جريمة تبييض الأموال

ظاهرة تبييض الأموال لا تعتبر حديثة واقعيا،بل تعود إلى تاريخ ظهور الجريمة المالية،حيث كان المجرمون يستعملون الأموال الناتجة عن جرائمهم بشكل يخفي حقيقة مصدرها غير المشروع،فإن لفظ تبييض الأموال بدأ مصطلحا وظاهرة إجرامية في الولايات المتحدة الأمريكية مابين سنوات 1920إلى 1930،وترجع عمليات تبييض الأموال الحديثة إلى سنة 1932،حيث بوشرت بشكل منظم بواسطة شخص يدعى "مير لا نسكي MAYER LANSKY"،الذي كان يمثل حلقة الوصل بين المافيا الأمريكية والمافيا الإيطالية خلال الحرب العالمية الثانية،وذلك لتسهيل دخول القوات البحرية للحلفاء إلى جزيرة صقلية،ومن أجل ذلك كان يتم اللجوء إلى البنوك السويسرية لإخراج النقود من الولايات المتحدة الأمريكية،وإيداعها في حسابات رقمية في سويسرا من خلال القروض الوهمية و الاستثمارات المباشرة.[2]

[1] إيفا الشوفي، **كيف تحارب التكنولوجيا الاتجار بالبشر؟**، في:alakhbar.spiru.la، (العدد 3252، 18افريل 2017)، تاريخ الإطلاع: 24 -3- 2018.

[2] خوجة جمال، **جريمة تبييض الأموال "دراسة مقارنة"**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، تلمسان،كلية الحقوق، جامعة أبوبكر بلقايد، سنة 2008)، ص3.

وهناك من يرى أن مصطلح غسيل الأموال قد ظهر في السبعينيات عندما تبين لرجال مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة الأمريكية،أن تجار المخدرات يبيعون المخدرات بالتجزئة للمدمنين،فيتجمع لديهم في نهاية كل يوم فئات صغيرة من النقود الورقية والمعدنية فيقوموا بغسيل النقود الملوثة بآثار المخدرات بالبخار والكيماويات قبل إيداعها في البنوك،ومن هنا جاءت عملية الربط بين تجارة المخدرات وتبييض الأموال.[1]

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول في العالم تضررا من ظاهرة تبييض الأموال، حيث أن التقرير الحالي للمبالغ الملوثة يقدر في الولايات المتحدة وحدها 300 بليون دولار أي 35بالمئة من الأموال القذرة بفعل جريمة تبييض الأموال في العالم،لذلك لجأ المشرع الأمريكي إلى تجريمها مبكرا في سنة 1986 أي حتى قبل ظهور اتفاقية فبينا.

حيث أنه من نتائج الدراسات الأمريكية في هذا المجال،ثبت أن تدفق المال المغسول من خلال المؤسسات المالية في زيادة سنوية،ويقدر في سنة **2007بمبلغ واحد تريليون دولار**،كما أن مكتب التحقيق الفيدرالي الأمريكي أن 50بالمئة من المال الكلي المغسول يذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال النظام المالي، بينما تقدر وزارة الخزانة الأمريكية أن 99.9بالمئة من عمليات الأموال المغسولة من خلال المؤسسات المالية تتم بنجاح.[2]

1- إستراتيجيات وآليات الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة جريمة تبييض الأموال

تعد الولايات المتحدة من أكبر الدول اهتماما بمكافحة تبييض الأموال غير المشروعة، على الصعيدين الداخلي والخارجي،وخاصة تلك الناتجة عن الاتجار بالمخدرات،فقد أشار تقرير صادر عن مجلس الشيوخ الأمريكي عام 1997 إلى أن حجم عمليات تبييض الأموال بلغ مائة مليار دولار يتم تحويلها أموال نظيفة، وهي تمثل ما مقداره 2 بالمائة من الدخل العالمي،لذا فقد اهتمت الولايات المتحدة مبكرا بهذه الظاهرة فقامت بسن قانون يتعلق بالسرية المصرفية عام 1970 والذي يعتبر أساس قوانين تبييض الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يفرض هذا القانون على المؤسسات المالية اعتماد "متابعة ورقية" لمختلف أنواع المعاملات،والاحتفاظ بسجل لهذه المتابعة.

[1] خوجة جمال، مرجع سابق، ص5.

[2] حامد عبد اللطيف عبد الرحمان، **جريمة غسل الأموال وسبل مكافحتها**، (رسالة ماجستير في العلوم الجنائية والشرطية، البحرين،كلية تدريب الضباط، سنة 2012)، ص:97.

ومع نمو تجارة المخدرات زاد اهتمام الكونغرس الأمريكي بهذه المسائل وعمد في عام 1984 إلى جعلها أعمالا مخالفة للقانون بإخضاعها إلى قانون المنظمات الفاسدة.[1]

صدر في أمريكا أول تشريع عام (The Money Laundering Control Act1986)،وجرى تعديل هذا التشريع وتطويره على مدار السنوات اللاحقة عام 1988،1990،1992،1944 وجرى تعديل قوانين سرية البنوك The Bank Secereay Act،بما يتفق مع قوانين مكافحة غسيل الأموال.

-وفي سنة 1997 أصدر المشرع الأمريكي قاعدة أو مبدأ يسمى Trapel rule of funds،ومفاد هذه القاعدة أنه يجب على جميع هذه المؤسسات المالية الالتزام بما تتضمنه هذه القاعدة ومن تعليمات وإرشادات صادرة عن وزارة الخزانة الأمريكية لدائرة متابعة وملاحقة الجرائم المالية،وهذا القاعدة تسري على انتقال الأموال إذا تمت بين أكثر من مؤسسة مالية واحدة،فعلى المؤسسة أخذ بعض البيانات الجوهرية والإبلاغ للسلطات الجنائية المختصة عن كل تحويل مشبوه.[2]

وللإشارة فإن هذه القوانين ألزمت المؤسسات المالية بما فيها شركات السمسرة والتأمين والمطاعم ومكاتب المحاسبة،بإرسال تقارير إلى إدارة خدمة الدخل Internal Revenuie Service IRS،وذلك في مدة أقصاها خمسة عشر يوما من تاريخ معاملة كل معاملة،يقوم بها فرد واحد أو مودع في يوم واحد،وقد أتت هذه العمليات كلها من حيث تضييق الخناق عن مبيضي الأموال،وكمثال على ذلك ففي سنة 1998في الأول من جويلية ،تم القبض على كبير المسؤولين الماليين ورئيس شركة سوبر ميل وهي شركة لصرف الشيكات،لاتهامهم بتبييض الأموال نتيجة تحقيق استمر سنتين،اشترك فيه مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI في لوس أنجلس، وشرطة المدينة،وتكشف أوراق الشركة أنها واحدة من اكبر الشركات الأمريكية العاملة في تحويل الأموال خاصة إلى المكسيك وبلدان أمريكا اللاتينية.[3]

-**برامجAML**:التشريع الأمريكي ألزم المؤسسات المالية ببرامجAMLليس فقط للبنوك،وإنما لجميع المؤسسات المالية،حيث لابد للمؤسسات أن تفهم وتحلل الأخطار، وتراقب الصفقات المريبة،خاصة بعد تعدد المنتجات

[1] خوجة جمال، مرجع سابق، ص116.

[2] خالد بن عبد الرحمان المشعل، **"جرائم غسيل الأموال:المفهوم،الأسباب،الوسائل،الأبعاد الاقتصادية"**، (مجلة جامعة الإمام، العدد30، ربيع الثاني 1421ه)، ص550.

[3] خوجة جمال، مرجع سابق، ص ص:118-119.

والقنوات المالية،كما يتيح هذا النظام للبنوك،والمؤسسات المالية معرفة العميل،بتبني المراقبة الآلية وإعادة هندسة العمليات والإجراءات لمكافحة غسل الأموال.[1]

-لجنة (F.A.T.F)لجنة العمل المالي الدولي لمكافحة غسل الأموال:اصدر مؤتمر قمة الدول السبع الصناعية الكبرى (أمريكا،كندا، اليابان، فرنسا، ايطاليا، ألمانيا، انجلترا) الذي عقد في باريس 1989،قرارا بتشكيل لجنة خاصة مستقلة لمكافحة غسل الأموال،أطلق عليها فريق العمل المالي لمكافحة غسيل الأموال (لجنة فاتفF.T.A.F)،واستهد هذا المؤتمر من إنشاء هذه اللجنة دراسة منع استخدام البنوك والمؤسسات المالية لغسل الأموال خاصة الناجمة من تجارة المخدرات.[2]

-اللجنة الأمريكية لمكافحة المخدرات CICADلمكافحة غسيل الأموال:تأسست علاقة بين المنظمة ووحدة مكافحة غسيل الأموال في بنك التنمية للأمريكتين (IADB) لوضع برامج ومشاريع يمكن القيام بتنفيذها بالتضامن في المنطقة وفي عام 1999،بدأ كلمن المنظمة والبنك برنامج في ثماني دول في أمريكا الشمالية لتدريب الموظفين من المؤسسات المالية ومن مؤسسات الرقابة المالية المسؤولة عن مكافحة غسيل الأموال،وفي عام 2001 تم وضع برنامج آخر وتنفيذه للقضاة والنواب العموميين بين الدول الثمانية.[3]

وفي عام 1991 انشات (سيكاد) مجموعة من الخبراء قدمت مشروع قانون لمكافحة غسل الأموال، وافقت عليه الدول الأعضاء في (سيكاد) في آذار1992،كما وافقت عليه جميع الدول الأعضاء تبني التوصيات التي أصدرتها وفي مجال مكافحة غسل الأموال وذلك من أجل تنسيق الاختلافات بين الأنظمة القانونية لدول المنطقة.

في كانون الأول 1955 التقى الوزراء المعنيون بمكافحة غسل الأموال في بوينس آيرس (Buenos Aires) بالأرجنتين، واتفقوا على تقديم التوصية بخطة العمل (The Action Plan) إلى حكوماتهم المعنية بهدف مكافحة غسل الأموال على أن تؤخذ بعين الاعتبار الفقرات المحددة من قبل (OAS) و(CICAD) ومجموعة الخبراء في 29آذار 1996 وقعت (23) دولة عضو في منظمة الدول الأمريكي(OAS) على اتفاقية لمكافحة الفساد وأكدت الدول الأعضاء في المنظمة أن الفساد هو الأداة المستعملة من قبل المنظمات الإجرامية لتحقيق أهدافها وهذه الاتفاقية هي الأولى من نوعها وتهدف إلى:

---

[1] خوجة جمال، مرجع سابق، ص:102.

[2] حامد عبد اللطيف عبد الرحمان، مرجع سابق، ص: 93.

[3] ساسكيار ريتبروك، "**الدليل الدراسي لامتحان شهادة اختصاص معتمد في مكافحة غسيل الأموال CAMS**"، (ميامي، الولايات المتحدة الأمريكية، جمعية الاختصاصيين في مكافحة غسيل الأموال، الطبعة الرابعة، 2008) ص: 140.

*تطوير كل دولة من الدول الأعضاء في المنظمة للآليات اللازمة في مجال منع الفساد وكشفه ومعاقبة من يقدم على ممارسته.

-تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة لضمان فاعلية إجراءات منع الفساد وكشفه ومعاقبة مرتكبيه.[1]

-إنشاء شبكة على الانترنت للتحذير من خطورة جرائم غسل الأموال ومكافحتها على المستوى المحلي والدولي تحت اسم شبكة مكافحة الجرائم المالية Finacial Crimes Enforcemment Network،حيث تعرض الكثير من التقارير والأبحاث والتوصيات والسياسات المهمة في هذا الصدد، وتهدف أيضا إلى تقرير التعاون العالمي في مجال مكافحة جرائم غسيل الأموال عن طريق النشر والتعريف بالطرق والأساليب التي تساعد على كشف تلك الجرائم.[2]

*-وقد حولت أحداث 11سبتمبر المعركة ضد غسيل الأموال إلى حرب اقتصادية على الإرهاب،تعاظم فيها دور المؤسسات المالية،عن طريق مراقبة الصفقات وإخبار الحكومة بالأنشطة المريبة،وهذا يفيد في التحقيق ومحاربة الإرهاب .[3]

حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار القانون الوطني الأمريكي لمكافحة الإرهاب،الذي قام بتغيرات متعددة على الضوابط الأمريكية لمكافحة غسيل الأموال سنة 2001.[4]

المطلب الثالث: جريمة الاتجار بالسلاح

بحسب بعض التقارير تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر دول العالم معاناة من ظاهرة انتشار الأسلحة الشخصية وارتفاع معدلات الجريمة، فالمجتمع الأمريكي يشهد جريمة قتل كل 22 دقيقة في المتوسط ناهيك عن الجرائم الهجومية الأخرى، واحدث الإحصائيات تشير إلى أن هناك 84 بندقية أومسدسا لدى كل 100 شخص في الولايات المتحدة.

ويعد امتلاك الأسلحة من الضروريات في بعض الولايات كما يعد اقتناء الأسلحة من الهوايات المعروفة للطبقات الثرية في الولايات المتحدة، ويمكن لأي أمريكي شراء الأسلحة والذخيرة عبر مواقع الانترنت،لكن

[1] كور كيس يوسف داود، مرجع سابق، ص: 122.
[2] خالد بن عبد الرحمان المشعل، مرجع سابق، ص: 55.
[3] حامد عبد اللطيف عبد الرحمان، مرجع سابق، ص:97.
[4] ساسكيار ريتبروك، مرجع سابق،ص161.

الخطر الأكبر يأتي من تجارة الأسلحة غير المشروعة وتهريب الأسلحة عبر الحدود المكسيكية وعصابات المخدرات المسلحة.[1]

يبدو أن الطريقة الأكثر شيوعا للحصول على الأسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية،هي من خلال نظام مقايضة المخدرات مقابل الأسلحة، الذي أنشأته أنجح عصابات المخدرات،حيث يتم نقل المخدرات والبنادق باستخدام نفس الطرق السرية.

وكما أن غسل المخدرات أمر محوري في تجارة المخدرات، فان تنظيف "الأسلحة غير المشروعة " أصبح شاغلا رئيسا للعصابات، ففي عام 1993 تم ضبط البنادق التي تم شراؤها بشكل قانوني في الولايات المتحدة الأمريكية من رجل المخدرات الكولومبي **ايفان اريديتولا**، حيث تم استخدامها في سلسلة من جرائم القتل.[2]

1- امتلاك السلاح ثقافة وعنوان قيمي في الولايات المتحدة الأمريكية

ما دامت الأسلحة الخفيفة القوية يمكن الحصول عليها بسهولة في السوق السوداء وتستخدم عادة من قبل عصابات المخدرات والمقاتلين، فإنها تصبح أيضا في متناول المجرمين العاديين والمواطنين العاديين الذين يشعرون بأنهم مهددون ومحاطون بأسلحة كثيرة.

ونتيجة لذلك، ولسهولة توافر السلاح والإمدادات الواسعة والمستويات المتزايدة من قوة النيران مما ساعد على خلق الظروف لتصبح **ملكية السلاح معيارا ثقافيا**، وقد شجع على ذلك انخفاض الأسعار،فعلى سبيل المثال في لوماشا، سوازيلاند، الكلاشنكوف **إي كي-47** يمكن شراؤها على أقل من**6.00 $**،وتظهر المشكلة واضحة بانتشار **ثقافة السلاح في الولايات المتحدة الأمريكية**،على سبيل المثال النسخة غير العسكرية او المدنية من **M-16**،(**سلاح شبه أوتوماتيكي مثل أر-15، الذي يطلق رصاصة واحدة مع سحب الزناد**)،**يمكن تحويلها إلى سلاح عسكري**، أوتوماتيكي بالكامل من خلال تركيب قطعة عسكرية وهو متاح على نطاق واسع وبسهولة في الولايات المتحدة الأمريكية من محلات قطع الغيار والمحلات المتخصصة حسب

[1] أكرم عبد الرزاق المشهداني، **الجريمة في الولايات المتحدة :حقائق وأرقام**، في: www.algardenia.com /18/1/2014 ، تاريخ الإطلاع:15-03- 2018.

[2] احمد محمود حياصات، **الطرق التقليدية والمستحدثة للاتجار غير المشروع بالأسلحة وسبل الوقاية والمعالجة**، "الحلقة العلمية":مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 23-25جانفي 2018)، ص: 10.

الطلب،ومن ثم يصبح من الممكن على نحو متزايد التحايل على القيود المفروضة لتنظيم الملكية المدنية الخاصة للأسلحة الآلية بالكامل أو العسكرية.[1]

2- استراتيجيات وآليات الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة جريمة الاتجار غير المشروع بالسلاح

واصلت منظمة الدول الأمريكية مشاركتها في عدد من المبادرات الإقليمية في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار.

ففي عام 2003 دعمت الولايات المتحدة الأمريكية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والأمريكتان كمنطقة خالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها، **واعتماد إستراتيجية شاملة للولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة التهديدات الموجهة للأمن الداخلي، والتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.**[2]

-اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الأسلحة النارية

في عام 2009 وقع المكتب ومنظمة الدول الأمريكية مذكرة تفاهم لتعزيز التنسيق والتعاون بشأن عدة مسائل، بما في ذلك الأسلحة النارية وقد أقامت الآمنتان خط اتصال مباشراً، كما أنهما تتبادلان المعلومات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، وفي افريل 2009شارك المكتب في احد اجتماعات اللجنة الاستشارية لاتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة صنع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وفي اجتماع فريق الخبراء التابع لمنظمة الدول الأمريكية المكلف بصوغ لوائح نموذجية بشأن مصادرة الأسلحة النارية.[3]

المطلب الرابع:جريمة تجارة المخدرات

1- الأنواع السائدة في فئات المخدرات في الولايات المتحدة الأمريكية

- **المواد الافيونية:** ظل تناول المواد الافيونية (الهيروين والأفيون) مستقرا،نحو1605مليون شخص أي ما يعادل 0.4 % من السكان المتراوحة أعمارهم بين 15و64 عاما،رغم الإبلاغ عن انتشار مرتفع في تناول المواد الافيونية في كل من جنوب غرب آسيا وآسيا الوسطى،وأوروبا الشرقية وجنوب شرق أوروبا، وأمريكا الشمالية.

[1] احمد محمود حياصات، مرجع سابق،ص:8.

[2] إدارة نزع السلاح نيويورك، الأمم المتحدة، **حولية نزع السلاح**، (المجلد 2004/29، جهز في الولايات المتحدة الأمريكية، نيويورك، 2007)، ص:154.

[3] نزيه نعيم شلالا، مرجع سابق، ص:19.

- **لكوكايين:** بلغت مساحة الرقعة العالمية المزروعة بالكوكا 155600هكتار في عام 2001،وتكون هذه الرقعة بذلك قد بقيت تقريبا على ما كانت عليه في العالم السابق ولكنها انخفضت بنسبة 14في المائة عن عام 2008 وبنسبة 30%عن عام 2000،أما التقديرات لكميات الكوكايين المصنوع، معبرا عنها بكميات من الكوكايين النقي بنسبة مئة في المئة،فقد تراوحت مابين 776 طنا و1051 طنا عام 2011، وبذلك تكون قد بقيت عموما دون تغير مقارنة بالعام السابق.[1]

ولا يزال يبلغ عن اكبر مضبوطات الكوكايين في العالم غير المعدلة بحسب درجة النقاء من كولومبيا (200طن) والولايات المتحدة(94طنا)، وفي الفترة الممتدة بين عامي 2006 و2011 إنخفض تناول الكوكايين في صفوف عامة السكان في الولايات المتحدة بنسبة40 %،ويعزى هذا الانخفاض جزئيا إلى تقلص الإنتاج في كولومبيا، وتدخل أجهزة إنفاذ القانون، وممارسة العنف فيما بين عصابات المخدرات.[2]

وعلاوة على ذلك فقد شهدت الحالات التي تنطوي على تعاطي جرعة مفرطة من الكوكايين زيادة ملحوظة في الولايات المتحدة، مابين عامي 2012 و2015.[3]

- **القنب:** بدأت الزيادة الكبيرة في تعاطي القنب في الولايات القضائية في عام 2008،بالتوازي مع تدابير تسمح باستعمال القنب،في الأغراض الطبية وإن لم تخضع منتجات القنب المصروفة لضوابط تطوير المنتجات الصيدلانية،وتراجع تصورات المخاطر المؤدية إلى الضرر من تعاطي القنب،واستمرار الجدل حول إباحة تعاطي القنب للأغراض الطبية والترويجية، ومنذ إقرار تدابير الإباحة، تواصل الاتجاه المتزايد في تعاطي القنبفي تلك الولايات القضائية.[4]

وتشير تقارير الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن ثلثي القنب-مروانا Cannbis herb تنتج محليا، ومن الواردات إلى الولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 36% تأتي من المكسيك Mexico 32بالمئة تأتي من كندا Canada.

وطبقا لتقارير الولايات المتحدة الأمريكية فإن المنتج من القنب-مروانا خارج الولايات المتحدة الأمريكية هو(15.000 ton) لعام 2002 ومعدل إنتاج المروانا في الولايات المتحدة الأمريكية يقدر

[1] تقرير المخدرات العالمي الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمةUNODC، لسنة 2013، ص ص: 3-4.

[2] تقرير المخدرات العالمي لسنة 2013، مرجع سابق، ص: 6.

[3] تقرير المخدرات العالمي الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "**خلاصة وافية والاستنتاجات والتبعات السياساتية**"، ماي 2017، ص: 15.

[4] المرجع نفسه، ص:21.

(10.000ton)لعام (2001.2002) وإذا اجتمعت فإنها حوالي (25.000ton)،كما تقدر الدول غير الولايات المتحدة الأمريكية مثل المكسيك، وكولومبيا ما يقرب من (3.500ton).[1]

***المؤثرات النفسية الجديدة:** بينما أخذت مواد ضارة جديدة بانتظام مستمر على ساحة المخدرات،راح النظام الدولي لمراقبة المخدرات يتخبط، ولأول مرة جراء سرعة الخطى والإبداعية اللتين تتميز بهما الظاهرة المعروفة بالمؤثرات النفسانية الجديدة وهي من مواد التعاطي،سواء في شكلها النقي أو كمستحضرات،وهي لا تخضع للمراقبة بموجب الاتفاقيات الدولية بشأن المخدرات ولكنها تشكل خطرا على الصحة العامة.

وبوجه عام لوحظت أنواع التأثير التالية عقب جدولة مؤثر من المؤثرات النفسانية الجديدة:

- تظل المادة معروضة في السوق،ولكن تناولها يتراجع فورا،ومن الأمثلة على ذلك الميفيدرون في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية،ون-بنزيل بيبيرازين (BZP)في نيوزيلندا، و"المسكرات المشروعة" في بولندا،والمثيلين ديوكسي بيروفاليرون(MDPV) في الولايات المتحدة الأمريكية.

- يتراجع تناول المادة بعد فترة أطول،قد تصل إلى سنة أو أكثر(الكيتامين في الولايات المتحدة،على سبيل المثال).

- ليس الجدولة المادة أي تأثير مباشر على تناولها، مثال ذلك المادة 3،4-ميثيلنديوكسي-ن-ميثامفيتامين(MDMA) المعروف عموما باسم"الإكستاسي"،في الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

2- آليات وإستراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة تجارة المخدرات

ثمة حقيقة مفادها أنه في العقد الثامن من القرن العشرين ركزت الحكومة الأمريكية اهتمامها بشكل مكثف ودقيق على الجريمة المنظمة والاتجار غير الشرعي بالمخدرات أي شنت حربا على تجارة المخدرات وكشفت العالم الخفي الذي كان يعيش داخل المجتمع الأمريكي ويتعامل مع خارجه فأضحت هذه الحرب تمثل **سياستها الداخلية والخارجية**، هدفها القضاء على عمليات تهريب المخدرات وبالذات في وسط وجنوب الولايات المتحدة،فأصدرت قانونا بذلك يجرم الاتجار بها وبكيفية التعامل مع البلدان التي تزرع وتنتج وتصدر المخدرات.[3]

---

[1] عبدا لله بن مرزوق العتيبي، **جريمة غسل الأموال وعلاقتها بالجرائم الحديثة: الفساد-المخدرات-الإرهاب في ضوء التقنيات المتطورة**، (ورقة عمل مقدمة إلى جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 27 جوان2009)، ص ص: 33-34.

[2] تقرير المخدرات العالمي لسنة 2013، مرجع سابق، ص ص: 6-7.

[3] معن خليل العمر، "**الجريمة المنظمة والإرهاب**"، (الأردن، دار الشروق الطبعة الأولى، 2013)، ص: 116.

- **بروتوكول 1972** المعدل لاتفاقية (1961 للمخدرات الطبيعية والذي دخل حيز التنفيذ عام 1975 والذي يهدف إلى رفع درجة السيطرة **والوقاية** من الإنتاج والتهريب الغير مشروع للمخدرات وذلك بمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية،فرنسا،بيرو،السويد، أوصت بإعطاء فرصة العلاج لمتعاطي المخدرات التوعية،الرعاية اللاحقة،التأهيل،الدمج الاجتماعي بديلا عن السجن أومعها جميعا،كذلك إعطاء صلاحيات أوسع للجنة المخدرات التابعة لهيئة الأمم(INCB)حيال الموازنة بين العرض والطلب (فيما يخص الأغراض الطبية والعلمية)،ووضع زراعات المخدرات، إنتاجها،تصنيعها،استعمالها،تهريبها.[1]

***منظمة الدول الأمريكية –اللجنة الأمريكية لمكافحة المخدرات CICAD:** تعمل هذه المنظمة على تحقيق ما يلي:

-تعزيز التعاون المتعددة الأطراف حول قضايا المخدرات في الأمريكتين.

-تنفيذ برامج العمل الرامية إلى تدعيم قدرة الدول الأعضاء على منع التعامل مع إدمان المخدرات ومكافحة إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار فيها، وحرمان تجار المخدرات من مكاسبهم غير المشروعة.

وضع الحد الأدنى للمعايير الخاصة بالتشريعات المرتبطة بالمخدرات والتوصية بها،ومعالجة وقياس كل من إستهلاك المخدرات وتكلفة المخدرات على المجتمع وإجراءات مكافحة المخدرات ضمن أشياء أخرى. [2]

حيث أن منظمة الدول الأمريكية(Organezation of American States(OAS أنشئت عام 1890 وهي منظمة متعددة الجنسيات،مكرسة لعملية السلام والتنمية في البلدان الأمريكية مقرها واشنطن دي.سي (Washington DC) بالولايات المتحدة الأمريكية.

في عام 1986 تولت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية (OAS) تأسيس لجنة لمراقبة سوء استعمال المخدرات (سيكاد) لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي العقاقير المخدرة Inter American Dnwg abuse Control Conmissiou، وهذه اللجنة تعمل وفقا لما يلي:

-برنامج عمل ري ودي جاني رو(Program of Action of Ro de Janeiro) لمكافحة الاستعمال غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية وإنتاجها والاتجار بها.

-أحكام **الإستراتيجية المضادة للمخدرات** في البلدان الأمريكية والمصادق عليها في عام 1996، وتهدف (سيكاد) إلى توسيع وتعزيز قابلية الدول الأعضاء على خفض الطلب على المخدرات غير المشروعة ومنع

[1] عبد الله بن مرزوق العتيبي، مرجع سابق، ص:16.

[2] ساسكيار ريتبروك، **الدليل الدراسي لامتحان شهادة اختصاص معتمد في مكافحة غسيل الأموال**، مرجع سابق، ص ص: 138-139.

استعمالها ومكافحة الإنتاج أوالاتجار غير المشروع بها وتعزيز النشاطات الإقليمية بين دول المنظمة الأمريكية (OAS) من خلال البحث وتبادل المعلومات وتدريب الأشخاص المعنيين والتعاون المتبادل.[1]

- وفي تشرين الأول 1994 صدر عن منظمة الدول الأمريكية و(سيكاد) بيان **سانتياكو Declaration** (**of Santiagp** والذي جدد الالتزام السياسي للدول الأعضاء بدعم لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي العقاقير المخدرة (سيكاد)، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

في قمة ميامي المنعقد في الولايات المتحدة الأمريكية في كانون الأول 1994 تبنت منظمة الدول الأمريكية خطة عمل لمكافحة جرائم المخدرات والجرائم المتصلة بها.[2]

– **استفتاء نوفمبر 2016**:سمحت احدث مبادرات الناخبين في الولايات المتحدة الأمريكية،في عام 2016 بإباحة استعمال القنب للأغراض الترويحية في أربع ولايات إضافية ويسمح الآن بتعاطي القنب للأغراض الترويحية في ثماني ولايات ومقاطعة كولومبيا.[3]

إن تحديد الأثر الطويل الأجل للإستراتيجية الشاملة في بعض الولايات القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية التي تسمح بإنتاج القنب وبيعه للأغراض الترويحية سوف يستغرق سنوات بيد إن الرصد المنتظم لنتائج تلك اللوائح على الصحة والسلامة العموميتين والعدالة الجنائية وغير ذلك من النتائج سيواصل توفير رؤى قيمية، ومن شان قيام الولايات القضائية والبلدان التي تعتمد لوائح جديدة بإرساء نظم للرصد المستمر لأثرها على نطاق جميع مجالات الصحة العامة والعدالة الجنائية أن يعود بالفائدة على البلدان المعنية والمجتمع الدولي بصفة عامة.

[1] كور كيس يوسف داود، مرجع سابق، ص: 120.

[2] المرجع نفسه،ص:122.

[3] تقرير المخدرات العالمي الذي قدمه مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "**خلاصة وافية والاستنتاجات والتبعات السياساتية**"، (ماي 2017)، ص: 20.

المبحث الثاني:البعد الإقليمي لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الجريمة المنظمة

ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الجريمة المنظمة العابرة للحدود تشكل خطرا كبيرا على أمنها الداخلي خاصة تلك التهديدات التي تأتيها من دول الجوار، حيث اتخذت عدة إجراءات واستراتيجيات من أجل حماية حدودها من خطر الجريمة المنظمة وقامت بإنشاء عدة اتفاقيات إقليمية من أجل القضاء على هذا الخطر وقامت بالعديد من التدخلات، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الإستراتيجيات والآليات المتبعة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في دول الجوار، وسنأخذ كمثال على ذلك كولومبيا، المكسيك، كندا.

المطلب الأول: كولومبيا

عرفت المنظمات الإجرامية الكولومبية باسم "الكارتلات" وهذا نسبة إلى البلد الذي ازدهرت فيه زراعة نبات الكوكا، صناعته وتهريبه إلى كافة أنحاء العالم وإلى جانب تخصصها بتجارة العقاقير المخدرة وهيمنتها على صناعة الكوكايين تمارس مجموعة متنوعة من الأنشطة الإجرامية كالاتجار بالسيارات إدارة نوادي القمار والرهانات،الأنشطة السياحية الفنادق المطاعم الملاهي،وغيرها من الأنشطة المشروعة التي تساعدهم على إتمام عمليات تبييض الأموال.

وقد صرحت وزارة العدل الأمريكية بأن الكارتلات الكولومبية تستخدم النفايات السامة التي تلفظها الشركات الصناعية الكيماوية في تصنيع الكوكايين والهيروين لتحقيق أكبر المكاسب المادية دون اعتبار لما تحدثه من آثار.[1]

ومن أشهر الكارتلات "Medellin" و"Cali" ومنظمات أخرى منتشرة في دول أمريكا اللاتينية كالبير وبوليفيا وأنه بغرض مواكبة المنظمات الأمريكية والإيطالية سارعت الكارتلات لتبني منهجية تدعم تطوير أسلوب عملها بإتباع أساليب الإدارة السلمية ومراعاة مبدأ التخصص في العمل للتغلغل في هياكل السلطة المحلية وتحاشي أجهزة إنفاذ القانون،ويقسم العمل في الكارتل بتجارة المخدرات إلى الإنتاج الزراعي،الإنتاج الصناعي،عملية التخزين النقل والتوزيع،المعاملات المالية :تبييض الأموال،تشغيل الأموال في المشروعات .

وتقدر أرباح الكارتلات بحوالي 8مليار دولار سنويا حيث تسيطر على 70% إلى 80% من سوق الكوكايين في العالم.

[1] ذنايب آسية، مرجع سابق، ص: 44.

تسللت هذه المنظمات إلى المؤسسات الحيوية في الدول وعمل في خدمتها رؤساء دول ووزراء وقادة شرطة وسياسيون، وسيطرت على مقاليد الأمور.[1]

تعد كولومبيا من الدول الأكثر خطرا في العالم من الناحية الأمنية،حيث بلغت نسبة جرائم القتل لعام 2012 أرقام خيالية بلغت 14ألف جريمة قتل وهو ما يشكل 31 خالة لكل مئة الف نسمة مسجلة لدى السلطات الأمنية، إلا أن هذا الرقم قد يكون أكثر بكثير من الواقع حيث أن العديد من جرائم القتل لا يتم إبلاغ السلطات عنها فيما يعرف بحروب المخدرات والتصفيات بين تجار المخدرات حيث يموت الآلاف سنويا.

***الاستراتيجيات والآليات الأمريكية لمواجهة الجريمة المنظمة في كولومبيا:**

الحاكم العسكري **لبنما "مانويل نورييجا"** الذي اتهمته الجمارك الأمريكية سنة 1987م بتهريب الكوكايين إلى الولايات المتحدة الأمريكية واستطاعت أن تجمع أدلة تثبت إدانته بالتهريب وغسل الأموال المتحصل عليها من التهريب وهو عمل إجرامي منظم يتم في إطار كارتل وطلبت واشنطن تسليمه ودارت مفاوضات سرية لإقناعه بمغادرة بنما تاركا الحكم لغيره ورفض نورييجا ذلك رادا أنه كان يهرب المخدرات في طائرة المخابرات الأمريكية التي تنقل السلاح لثوار الكونترا في نيكا رجوا غير أنه حوصر وتم تسليمه لمندوب مكافحة المخدرات الأمريكية التي تنقل السلاح لثوار الكونترا في روجوا غير أنه حوصر وتم تسليمه لمندوب مكافحة المخدرات الأمريكية ونقل للولايات المتحدة الأمريكية وحوكم وعوقب هناك بعشرين سنة سجنا وهو الآن يقضي عقوبته.[2]

– مساعدات الولايات المتحدة لكولومبيا: تتلقى كولومبيا مساعدات عسكرية أمريكية أكثر مما تتلقاه دول أمريكا اللاتينية والكاريبي مجتمعة،ووصل الرقم الكلي لعام 1999 إلى حوالي 300 مليون دولار، مع ستين مليون دولار مبيعات أسلحة، وهي ثلاث أضعاف ما كانت عليه عام 1998.

وفي نيسان دعت إدارة كلينتون إلى تخصيص مبلغ 1,6 مليار دولار كمساعدة "طارئة" لحكومة كولومبيا "الديمقراطية".

–مؤامرة الحرب على المخدرات: أفادت إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية أن جميع فروع الحكومة في كولومبيا متورطة في فساد يتعلق بالمخدرات، وفي تشرين الثاني من عام 1998 عثر مفتشو الجمارك وغدارة

[1] ذنايب آسية، مرجع سابق، ص: 46.

[2] المرجع نفسه، ص45.

مكافحة المخدرات الأمريكية على(415) كيلوغراما من الكوكايين و(6) كغ من الهيروين في طائرة هبطت من فلوريدا مما أدى إلى اعتقال عدد من ضباط الجوية والمتطوعين، وأفاد مراقبون آخرون بتورط ضباط الجيش الأمريكي في التجارة، قيل أن العقيد "هايت"نفسه المسؤول عن القوات الأمريكية التي دربت قوات الأمن الكولومبية على "عمليات مضادة لتهريب المخدرات" كان من المتوقع أن يرافع ضد اتهامات بالاشتراك في التهريب.

–لبت الولايات المتحدة طلب كولومبيا بنصب نظام إداري لمراقبة طيران تجار المخدرات فنصبته الولايات المتحدة بعيداً عن ممرات طيران هؤلاء التجار،وقريبا من حدود نيكاراغوا لمراقبة الأخيرة في الحرب التي شنتها واشنطن عليها.[1]

–تدمير المحاصيل: كانت الولايات المتحدة تصر على برامج تدمير المحاصيل بدلا من استبدال المحاصيل،وقامت بتجريب علني ل"فطر" خاص جربته في البيوت الزجاجية وإذا به يخفض إنتاج الكوكا، لكنه قضى أيضا على كثير من المحاصيل التقليدية ومن بينها الموز الكاكاو والبن والذرة وأعشاب الليمون وغيرها،ولكن مسئولي الحكومة الأمريكية يعتبرون هذه التهم لا أساس لها، وقبل عام من إعلان الرئيس بوش "الحرب على المخدرات" علقت اتفاقية البن الدولية بضغط من الولايات المتحدة،على أرضية انتهاكات تجارية "مموهة" وكانت النتيجة هبوطا في الأسعار وصل إلى أكثر من 40% في غضون شهرين لمورد كولومبيا القانوني الرئيسي،أي أن الفلاحين وضعوا في موقف إما زرع الكوكايين أو الموت !! وستركز الولايات المتحدة على العمليات العسكرية لتفيد الصناعات التقنية العالية التي تنتج عتادا عسكريا وترسخ سلطة شركة "أو كسيدنتا بتروليوم" التي تملك استثمارات ضخمة في كولومبيا.

فوق ذلك تقضي سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن تفتح البلدان حدودها لطوفان من المنتجات الزراعية من الدول الغنية وهذا يدمر زراعة البلدان في أمريكا اللاتينية،كولومبيا هنا بدرجة اكبر.[2]

أما المُهَجرون فإما ينتقلون إلى أحياء الفقراء البائسة ويكونون ايدي عاملة رخيصة لمصلحة الشركات الأجنبية، أو تصدر لهم تعليمات بان يكونو "مزارعين عقلانيين" ينتجون لسوق التصدير ويبحثون عن أسعار أعلى ممثلة

[1] حسين سرمك حسن، **لا تثقوا بالولايات:كولومبيا:اكبر دولة تسحق حقوق الإنسان وأكثر دولة في العالم تحصل على المساعدات الأمريكية**، في: https:/saotaliassar.org 23/04/2015 ،تاريخ الإطلاع: 29 -03 -2018

[2] المرجع نفسه.

في "الكوكا والخشيش والأفيون"،وبعدان يتعلموا الدرس تكون مكافأتهم هجوم بالمروحيات الأمريكية وتدمير حقولهم بالحرب الكيماوية والبيولوجية التي شنتها واشنطن.[1]

- **مؤامرة التعثين الأمريكية:** ثم تأتي "مؤامرة التعثين "كما يسميها الكولومبيون، إن عمليات "التعثين-fumigation" أو التبخير، هي تطهير المكان الزراعي المقصود بتعريضه للدخان أو الغاز، وهي العملية التي تقودها وتنفذها الولايات المتحدة في كولومبيا، كانت هذه العملية "العلمية" تستهدف تهجير المواطنين من مواطنهم عبر حرب كيماوية،و لم توافق الحكومة على مقترحات الفلاحين ونشطاء حقوق الإنسان وسكان المقاطعات الجنوبية على الاقتلاع اليدوي لنبتة الكوكا والخشخاش،وتقديم الدعم للمزروعات البديلة، لم توافق، وتم تسميم التربة من جراء التعثين، ومات الأطفال، وقاسى ضحايا التهجير المرض، ودمرت تقاليد الزراعة، وعمليات التعثين هذه تتولاها شركات أمريكية خاصة مؤلفة من ضباط عسكريين أميركيين بموجب عقود موقعة مع البنتاغون.

المطلب الثاني: المكسيك

تعتبر من أهم الدول المنتجة للهروين والكوكايين وهي مركز هام للمنظمات الإجرامية إذ توجد به 19 كارتل يسيطر 4 منهم على الاتجار الإجمالي بالمخدرات ويطلق عليهم اسم " Fédération Mexicaine"،استقروا بالقرب من مصالحهم في الحدود المكسيكية الأمريكية ليسهل عليهم السيطرة على المنافذ المستخدمة في عمليات نقل المخدرات.

وتحتل المكسيك الصدارة في هذا المجال وتزايد نشاط منظماتها ا لإجرامية في عمليات الاستيطان السري وغيره من الأنشطة الإجرامية،إذ أن هناك معلومات تفيد بوجود نقابة بالمكسيك تضم معظم أنواع الإجرام وأنها تحصد ما يقارب من 2 إلى 3 مليار لاتجارها بالكوكايين فمن 7إلى 8 مليار تحصده كولومبيا يستهلك 50% منه في الولايات المتحدة.. الأمريكية.

ولقد اتخذت الجريمة المنظمة في المكسيك طابعاً خاصاً لإسهامها الفعال في عمليات غسل الأموال المحصلة عن مصادر غير مشروعة،إذ تعرف تعاونا وثيقا بين الكارتلات المكسيكية والكولومبية تستعمل الرشوة،الفساد الذي انتشر في كلتي السلطتين القضائية والسياسية مستغلة في ذلك عجز النظم المعلوماتية في

[1] حسين سرمك حسن، مرجع سابق.

مكافحة تبييض الأموال لدى القائمين على إنفاذ القانون للبنوك ومكاتب تصريف العملات الصعبة بتحويل الأموال بصورة رسمية وهي المسائل التي يسرت حرية التنقل والتهريب.[1]

-كانت العصابات في المكسيك تسببت في سبتمبر 2014 بتأجيج الأوضاع في البلاد بعدما أعلنت الحكومة مقتل 43 طالبا جامعياً كانوا ضمن محتجين على نفوذ العصابات،فاندلعت أحداث شغب واسعة وأدت بحياة شرطيين ومتظاهرين، و لم تهدأ موجة الاحتجاجات تلك سريعا، فقد اقتحم المتظاهرون قصر الرئاسة وغيره من المقرات الحكومية والشرطية.

-وتفيد تقارير جميع الأجهزة الأمريكية لمكافحة المخدرات بأن مهربي المخدرات المكسيكيين ينشطون في مناطق عملياتها ولكنهم يعملون في الخفاء،وأنه من المستبعد أن يشكل مهربو المخدرات المكسيكيين أي تهديد للأمن القومي الأمريكي خلال السنوات القليلة القادمة، أو حتى في المدى القريب، ذلك لأن مصالحهم تتعارض مع تشكيل هذا التهديد، كما يبدو أن مهربي المخدرات والمدمنين عليها وسواهم من منتهكي القوانين ليسوقادرين على تنظيم وتنفيذ هجمات مماثلة، لتلك التي ينفذها الإرهابيون الإسلاميون.[2]

1- مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المكسيك:

-الواردات: تمثل المكسيك ثاني أهم وجهة في العالم للصادرات الأمريكية بعد كندا وقبل الصين.

-وظائف: تعتمد ستة ملايين وظيفة داخل الولايات المتحدة على التجارة مع المكسيك، ويأتي حوالي 40 بالمائة من المكونات في المنتجات المكسيكية المصدرة إلى الولايات المتحدة،في الواقع من الولايات المتحدة.

-الشراكة: المكسيك شريك حاسم للعديد من الولايات الأمريكية، لاسيما تلك الواقعة على طول الحدود المشتركة، وتأتي على رأس وجهات التصدير بالنسبة لولايات تكساس وأريزونا وكاليفورنيا.

وتشتري المكسيك أيضا المزيد من لحم الخنزير والذرة الحلوة وسكر الفاكهة من الولايات المتحدة عن أي دولة أخرى.[3]

2- الإستراتيجيات والآليات الأمريكية لمكافحة الجريمة المنظمة في المكسيك

- حماية الحدود:يبلغ طول الحدود الأمريكية المكسيكية 3145كيلومتراً، وتتخللها جبال وعرة، ونهرا كولورادو وريوغراندي، وتمتد غربا من مدينة تيخوانا بولاية باخا كاليفورنيا المكسيكية، ومدينة أمبريال بيتش

[1] ذنايب آسية، مرجع سابق، ص ص: 46-47.

[2] توماس برافو Tomas Bravo، **يرونها قريبة وأراها بعيدة**، في: https://www.nato.int ، تاريخ الإطلاع: 02-04- 2018.

[3] دون مؤلف، **نقاط القوة المكسيكية في مواجهة الولايات المتحدة تحت رئاسة ترامب**، في:
www.masrawy.com/New/Neus-publica ffairs/détails/2017/1/27 ، تاريخ الإطلاع: 11-04 -2018.

بولاية كاليفورنيا الأمريكية إلى ماتاموروس بولاية تاموليباس المكسيكية وبراونزفيل بولاية تكساس الأمريكية شرقاً،"**الحدود الأمريكية المكسيكية هي واحدة من أطول حدود بين دولتين في العالم، مما يجعل مراقبتها أمراً صعبا خصوصاً مع تدفق المهاجرين غير الشرعيين على الولايات المتحدة الأمريكية مدفوعين بالحلم الأمريكي.**"

وقد خصصت السلطات الأمريكية إمكانيات هائلة لتأمين حدودها الجنوبية من خلال انفاقها 3.5 مليارات دولار، ونشر 17 ألف عنصر أمن من حرس الحدود يجوبون المناطق الحدودية مدعمين بدوريات سيارات ومروحيات وصور الأقمار الاصطناعية، ويساعد هؤلاء متطوعون أمريكيون، خصوصاً من المتقاعدين،**الذين يعتبرون أن الهجرة غير الشرعية تضر بالاقتصاد الأمريكي والأمن الداخلي بسبب تزايد أعداد عصابات السرقة وتجارة المخدرات والأسلحة.**

وشرعت الحكومة الأمريكية –بعد مصادقة مجلس الشيوخ عام2006-**في تشييد سور على كامل الحدود تنتشر في محيطه أسلاك،ووضعت حوله آلاف الكاميرات وأجهزة الرؤية الليلية والاستشعار.**[1]

-تسليم المجرمين:تتعاون المكسيك مع الولايات المتحدة الأمريكية في القتال **ضد عصابات المخدرات وغيرها من قضايا تطبيق القانون**، وفي الفترة ما بين عامي 2000 و2015،سلمت المكسيك أكثر من 900 شخص، الذين كانو مطلوبين لدى الولايات المتحدة.

-استعان الرئيس **فيليبي كالديرون** بالولايات المتحدة الأمريكية من أجل مكافحة الجريمة المنظمة **التي ساعدت البلاد كثيرا وأمدت الجيش المكسيكي بالأسلحة والعتاد اللازم لمحاربة المجرمين.**[2]

-ترحيل المهاجرين: هاجم ترامب المهاجرين القادمين من المكسيك، واصفاً إياهم بالمجرمين، وتجار المخدرات، ومغتصبي النساء ما يجعلهم محل خطورة كبيرة على المجتمع الأمريكي، وبناءا عليه وضع ترامب معالجة المشكلة على رأس أجندته الانتخابية، وذلك من خلال تكوين قوة ترحيلات تعمل على ترحيل المهاجرين غير المقيدين قانونيا، وبناء جدار على طول الحدود المكسيكية الأمريكية، وزيادة عدد قوات حرس الحدود لمنع تسلل أي مهاجر غير شرعي لأمريكا.

---

[1] دون مؤلف، **الحدود الأمريكية المكسيكية..الحلم المميت**، في: www.aljazeera.net /emcyclopedia /citiesendregions/7/7/2016، تاريخ الإطلاع: 11-04-2018.

[2] دون مؤلف، **عصابات الجريمة المنظمة في المكسيك تواصل حصد الأرواح**، في: https://www.alghalghad.tv ، تاريخ الإطلاع: 6-04- 2018.

- البلدان مرتبطان معا في اتفاقيات أمنية لمكافحة تجارة المخدرات والسلاح.

-كما أن أمريكا تمنح المكسيك مئات الملايين من الدولارات لمساعدتها في حربها ضد العصابات، فما بين عامي 2008 و2016 بلغ حجم المساعدات الأمنية الأمريكية للمكسيك2.6 مليار دولار، ولكن الإدارة الأمريكية كانت تعلم أمه لو امتنعت عن مساعدة المكسيك، فإن ذلك يعني تزايد قوة العصابات المكسيكية، وهوما سيؤثر بالسلب في الولايات المتحدة.[1]

- **تعزيز التعاون الأمني المشترك:** قال وزير الداخلية المكسيكي **ميجيل أنخيل أو سوريو**، إن المكسيك والولايات المتحدة تسعيان لتعزيز علاقتهما لمكافحة تهريب السلاح والجريمة المنظمة، وتعهد هو وزير الأمن الداخلي الأمريكي **جون كيلي** بمضاعفة الجهود لمكافحة عصابات المخدرات.

وقال أوسوريو في مؤتمر صحفي "تبحث أشكالا جديدة من التعاون بشأن قضايا مثل تهريب السلاح..وبشكل واضح محاربة منظمات الجريمة الدولية المكرسة لتهريب المخدرات".

وقال كيلي أن الجانبين يستهدفان تعزيز التعاون الأمني المشترك بينهما،وقام كيلي بزيارة لأكثر مناطق المكسيك اضطراباً لبحث جهود الجيش لمكافحة مهربي المخدرات ومتابعة القضاء على نبات الخشخاش،وقال كيلي "نعمل معا لدحر آفة المخدرات مع تشييد خاص على الهيروين والكوكايين والفينتانيل التي تغمر نصف الكرة الأرضية وتسفر عن حالات وفاة في بلدينا".[2]

المطلب الثالث: كندا

العصابات في كندا في الغالب في المناطق الحضرية الرئيسية في كندا،على الرغم من تفرع أنشطتها إلى مدن كبرى.

أكثر العصابات انتشارا في كندا نجد:

- عصابات الشوارع
- عصابات الدراجات النارية الخارجة عن القانون.

---

[1] أدهم حجاج، **أمريكا ستخسر أيضا من معاداة المكسيك « الصغيرة » ..3أسئلة تشرح لك**، في: http://www.sasapost.com/america-also-stand-to-lose-from-anti-mexico-smal31/1/2017، تاريخ الإطلاع:13-04- 2018.

[2] خالد صلاح، **بالصور..المكسيك وأمريكا تتعهدان بتعزيز جهود مكافحة عصابات المخدرات**، في: https://m.youm7.com/2017، تاريخ الإطلاع: 28-03 -2018.

- المافيا ومجموعات الجريمة المنظمة، بما في ذلك الجريمة المنظمة المرتكزة على الشعوب الأصلية والجريمة البنجابية المنظمة.

- كارتل المخدرات.

كما أننا نجد عائلة ريزوتوو هي عائلة إجرامية إيطالية كندية وواحدة من المافيا الرئيسية في مونتريال التي يغطي نفوذها معظم جنوب كيبيك وأونتاريو.

1- ارتفاع عدد ضحايا الجريمة المنظمة

أفادت دراسة صادرة عن مؤسسة إحصاءات كندا عن ارتفاع عدد جرائم القتل على ايدي عصابات الشوارع والجريمة المنظمة في كندا عام 2016، وذلك للسنة الثانية على التوالي،فقد تم تسجيل وقوع مئة وإحدى وأربعين جريمة قتل على يد المنظمات الإجرامية، أي بزيادة خمس وأربعين جريمة قتل عن العام 2015 في مختلف أنحاء كندا وهوأعلى رقم منذ العام 2008،وبعد أن شهد تراجعا بين العامين 2009 و2041.

وارتفاع عدد جرائم القتل على يد الجريمة المنظمة يعود إلى ارتفاع عددها في كل من تورونتو، في وسط الشرق، وبريتيش كولومبيا في اقصى الغرب الكندي،بينما سجلت مقاطعة كيبيك أدنى نسبة في ارتكاب تلك الجرائم منذ العام 1961، بالمقابل سجلت مقاطعة ساسكاتشوان في وسط الغرب وقوع أربع وخمسين جريمة قتل وهو أعلى رقم تم تسجيله في المقاطعة منذ العام 1961.

كما سجل استعمال الأسلحة النارية لارتكاب الجرائم ارتفاعا ملحوظا، أما بالنسبة إلى الرقم الإجمالي لعدد الضحايا القتل في كندا لعام 2015، فقد بلغ ستمئة وإحدى وعشرة جريمة قتل.[1]

-إستراتيجيات وآليات الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الجريمة المنظمة في كندا:

-الإستراتيجية الأمريكية-الكندية:تجري حاليا العديد من الوقائع الجديدة على خطوط العلاقات الأمريكية-الكندية،وفي هذا الخصوص تقول المعلومات الجارية بأن التطورات الجديدة تتمثل في الآتي:

تعميق الفهم والعمل المشترك في كل الاتفاقيات الثنائية الكندية-الأمريكية: وفي هذا الخصوص نشير الى الولايات المتحدة ترتبط مع كندا بالعديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي ركزت على معالجة قضايا الجوار الإقليمي الأمريكي-الكندي،خصوصا القضايا والمسائل العابرة لخط الحدود الأمريكية-الكندية، وكما هو

[1] بيار أحمراني، **كندا:ارتفاع عدد ضحايا الجريمة المنظمة**، في: www.rcinet.ca /ar /22/11/2017 ، تاريخ الإطلاع: 26-04-2018.

واضح، فإن تعميق الفهم والعمل المشترك هو عملية تنطوي على نقل التعاون الكندي-الأمريكي المشترك باتجاه سائر أنحاء العالم.

تقول آخر التطورات الجارية بأن وزيرة الأمن الداخلي الأمريكية جانتيا نابوليتانو باشرت العديد من التفاهمات المشتركة مع نظيرها الكندي فيكل نويوس وزير شؤون السلامة العامة الكندي، **وذلك بما يتجاوز الفهم المشترك لتهديدات الأمن الداخلي الأمريكي والأمن الداخلي الكندي، بما يصل إلى فهم مشترك ينظر إلى هذه التهديدات باعتبارها تهديدات ثانوية مصدرها التهديدات الأولية النابعة من خارج قارة أمريكا الشمالية وتحديدا من منطقة الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية والخليج العربي وإفريقيا.**[1]

-دونا لد ترامب يريد إعادة فتح اتفاق التبادل الحر بين دول أمريكا الشمالية (نافتا) التي تضم كل من كندا وأمريكا والمكسيك بينما تتشبث كندا بهذا الاتفاق، وجوستنان ترود وتحول إلى بطل استقبال اللاجئين السوريين بينما يريد ترامب إقفال باب اللجوء باسم حماية الأمن الداخلي،وفي هذا الإطار يمكننا أن نخشى من قلق ترامب من الحدود المفتوحة مع كندا التي قد تسمح بدخول لاجئين ذوي نوايا خبيثة إلى الأراضي الأمريكية.[2]

- غدت الحدود الأمريكية-الكندية أسوأ وأكثر سمكا عن ذي قبل، وثمة لوائح جديدة-بسبب مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية حول الأمن وتهريب المخدرات من كندا-والتكلفة الإجمالية لتلك العراقيل غير معروفة، ولكن يشارك فيها الآلاف من حرس الحدود والمرافق والعمل المكتبي الإضافي والمتطلبات التنظيمية والمفتشين وحتى الطائرات بدون طيار في مناطق معينة.[3]

-أعلنت الحكومة الكندية عن " إطلاق خطة مشتركة مع الولايات المتحدة لأمن الانترنت خصوصا من أجل ضمان حماية البنى التحتية في البلدين".

ووضعت هذه الخطة تحت إشراف وزارة الأمن العام الكندية،ووزارة الأمن الداخلي الأمريكية وقال بيان أنها "تندرج في إطار جهود البلدين لضمان الأمن".

---

[1] دون مؤلف، **بيت العنكبوت الكندي-الأمريكي الجديد**، في: http:/www.aljamal.com ، تاريخ الإطلاع: 03-04- 2018

[2] سعد الصفار، **بعد فوز ترامب....ما هومستقبل العلاقات الكندية الأمريكية؟ !!!!!**، في: www.assaha.com /15/11/2016، تاريخ الإطلاع: 04-04 -2018.

[3] عبد الرحمان النجار، **لماذا يتعين على أمريكا وكندا الإدماج في دولة واحدة**، في: https:/sasa post.com، تاريخ الإطلاع: 04-04-2018.

من جهتها،أشارت وزيرة الأمن الداخلي الأمريكية، جانيت نابوليتانو، إلى أن "هذه الخطة تعزز العلاقات المتينة بين الأمن العام في كندا والأمن الداخلي في الولايات المتحدة.[1]

[1] دون مؤلف، **خطة مشتركة لأمن الإنترنت بين كندا والولايات المتحدة**، في: www.aljoumhouria.com، تاريخ الإطلاع: 5-04- 2018.

المبحث الثالث: البعد الدولي لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الجريمة المنظمة

بينما نجد بعض حكومات الدول منشغلة وقلقة في الدفاع عن كيانها وسيادتها أمام دول أخرى تحاول فرض سيادتها داخل حدودها، نجد أن العصابات الإجرامية تتجاهل هذه الحدود وتغزو يوميا سيادة الدول بصورة جماعية، ولا يحترم هؤلاء المجرمون حدود الدول إلا عندما يبحثون عن ملجأ آمن لهم داخل هذه الحدود وعادة يجدونه،ولا شك أن الجريمة المنظمة عبر الدول لم تعد تهدد بلدا واحدا أو منطقة واحدة بل إنها تهدد امن العالم بأسره، فجميع اجتماعات القمة المتعددة الأطراف من رؤساء الدول والوزراء والتي عقدت مؤخرا تعترف بخطورة الجريمة المنظمة عبر الدول وتطالب بمواجهتها دوليا. [1]

وفيما يلي سنستعرض بعض الدول التي نشطت بها الجريمة المنظمة وأهم الإستراتيجيات والآليات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة هذه الظاهرة داخل هذه الدول:

المطلب الأول: اليابان

تأثرت المنظمات الإجرامية في منطقة شرق آسيا بالمافيا الإيطالية والأمريكية واتخذتها مثالا يقتد به ومن أبرز معاقلها الصين،اليابان،روسيا [2]

تعرف عصابات الياكوزا yakusa اليابانية بعصابات اليوريو كودان، أي رجال العنف أو عصابات النقابات السبع والتي تعود جذورها إلى الماضي البعيد عندما جاءت الحكومة اليابانية وقضت على نفوذ أمراء الساموراي في المقاطعات فنقل أمراء الساموراي سلطاتهم من العلن إلى الخفاء وخضع أهالي المقاطعات اليابانية لسلطتين سلطة

القانون وسلطة العنف وتعد الياكوزا من أكثر المنظمات تماسكا، وتعني ياكوزا كل نواة إجرامية،أوما يفيد معنى (لا يصلح لشئ). [3]

ومن أهم المنظمات: منظمة Yamaguchi Gumma وقاعدتها Kobe ويقدر أعضاؤها ب:23،000 يشكلون 40 %من الإجرام، ومنظمة Le Sumiyoshi التي تتسم بالمرونة ومركزها طوكيو،ومن أهم أنشطتها القمار، الإقراض بريا،والاتجار بالأسلحة إضافة إلى منظمة Ingawaki، ومنظمة Toayuai Jigyo Kumi ai، وهي لا تختلف كثيرا عن المنظمات الإجرامية في أوروبا وأمريكا، ورغم

[1] أبحاث حلقة علمية حول: **الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها**، (الرياض، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999)، ص ص: 105-106.

[2] ذنايب آسية، مرجع سابق، ص:46

[3] جهاد محمد البريزات، مرجع سابق، ص: 109.

محدودية نشاطها مقارنة بسابقتها إلا أنها تضطلع في العديد من الأنشطة الإجرامية الهامة خارج حدودها الوطنية لتنظيمها عمليات الاتجار وتهريب الميتامفيتامين إلى هاواي وكلفورنيا كما أنها من أكثر المتاجرين بالنساء – الرقيق الأبيض – والاتجار بالعقاقير والإقراض بربا فاحش تصل نسبته 100 %، وفرض الإتاوات على أصحاب المطاعم والكباريهات بالإضافة إلى تعاونها مع المنظمات الإجرامية الصينية والفيليبينية وعمليات التنسيق مع المنظمات الإجرامية المتمركزة بالولايات المتحدة الأمريكية لبيع الأسلحة،كما تعرف ببراعتها في الاحتيال على أنظمة التأمينات خاصة مجال العقارات، ما أدى لتفاقم الوضع في الباسيفيك حيث تتمركز المنظمات الإجرامية الياكوزا والثالوثين اللذين يستغلون ضعف البنية القانونية في تلك الجزر لإتمام عمليات غسل الأموال وغياب ضوابط استبدال العملات وتمسك المصارف بمبدأ سرية البنوك،كما تعمل الجزر على تقديم تسهيلات لمن يريد تأسيس مؤسسات مالية بغرض جذب رؤوس الأموال الأجنبية بغض النظر عن مشروعاتها ما يعني تواطؤ الدول الفقيرة لرفع مستواها الاقتصادي[1]

1- آليات وإستراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الجريمة المنظمة في اليابان:

نجد انه من أهم الآليات التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الجريمة المنظمة داخل اليابان وجود تحالف عسكري وتعاون بين البلدين وذلك للحفاظ على أمن المنطقة من مثل هذه التهديدات:

2- التحالف العسكري الأمريكي الياباني

يتضمن برنامج الدفاع الوطني الياباني الأسس الإستراتيجية لدور اليابان الدفاعي وكيفية التعامل مع المتغيرات الجيوبولوتيكية في المنطقة،ويحدد البرنامج دور قوات الدفاع الذاتي في الدفاع عن اليابان والتعامل مع الكوارث الكبرى والأزمات الداخلية والمساهمة في دعم الاستقرار الإقليمي والدولي،وينظر البرنامج إلى قوات الدفاع الذاتي كقوة عسكرية صغيرة الحجم ذات كفاءة ومرونة عالية قادرة على استخدام التكنولوجيا المتقدمة والقيام بعمليات مشتركة وفي إطار تنشيط الدور الياباني على المستوى الإقليمي والدولي، اشتركت اليابان في عمليات إزالة الألغام في منطقة الخليج بعد انتهاء الحرب كما أقامت حوارا امنيا مع الصين، كوريا الجنوبية، والعديد من الدول الأخرى في آسيا،ومع ذلك تؤمن اليابان بأهمية الدور الأمريكي في الدفاع عنها وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال شرق آسيا، وبرغم المعارضة الموجودة داخلها ضد الوجود العسكري الأمريكي، تشير استطلاعات الرأي التي تمت في أفريل 1997 إلى أن 76% من السكان على المستوى القومي و57 %من أهالي جزيرة

[1] ذنايب آسية، مرجع سابق، ص: 48 .

أوكيناوا (مكان تمركز القوات الأمريكية)[1] ،يؤيدون استمرار المعاهدة مع التأكيد على أن 67 % منهم يفضلون خفض عدد القوات الأمريكية في اليابان، ويأتي إيمان اليابانيون بضرورة استمرار التواجد الأمريكي من قناعة الحاجة اليابانية للحماية النووية الأمريكية باعتبار أن اليابان لا تمتلك السلاح النووي، ولا حتى القاعدة الأولية لامتلاك هذا السلاح، وبصفة عامة يمكن رصد أولويات أساسية في السياسة الدفاعية اليابانية ضمن الدور الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا يمكن تحديدها كما يلي:

-استمرارية دعم العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار اتفاقية الأمن المتبادل الموقعة سنة 1951، والاتفاق الأمني لسنة 1997، والذي أعطى بعدا جديدا للعلاقات بين البلدين تتمثل في تقديم قوات الدفاع الذاتي اليابانية الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية في منطقة آسيا والباسيفيك وتزايد مهام القوات اليابانية في الحفاظ على أمن أراضيها من أي تهديد محتمل في منطقة شمال شرق آسيا مثل تهديد الجريمة المنظمة وما خلقته من ثغرات داخل المنطقة، وهذا ما حتم وجود هذا التعاون لمواجهة مثل هذه التهديدات .

-تحول علاقات التحالف بين اليابان والولايات المتحدة إلى نوع من أنواع الشراكة بخصوص الدفاع عن قيم الحرية الاقتصادية والديمقراطية وسيادة القانون، حيث أن اليابان لم تعد قادرة على العمل باستقلال تام عن إرادة الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص السلم والأمن الدوليين

تعمل اليابان على زيادة الإسهام الخاص بها في مجالات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وضبط التسلح وتأمين المناطق الهامة استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية والغرب[2]

[1] نسيمه طويل، مرجع سابق، ص:255.

[2] المرجع نفسه ، ص ص: 256-257

المطلب الثاني: الساحل الإفريقي

عنوان الخريطة: أهم النزاعات الإقليمية التي تشهد عمليات تنفذها الميليشيات

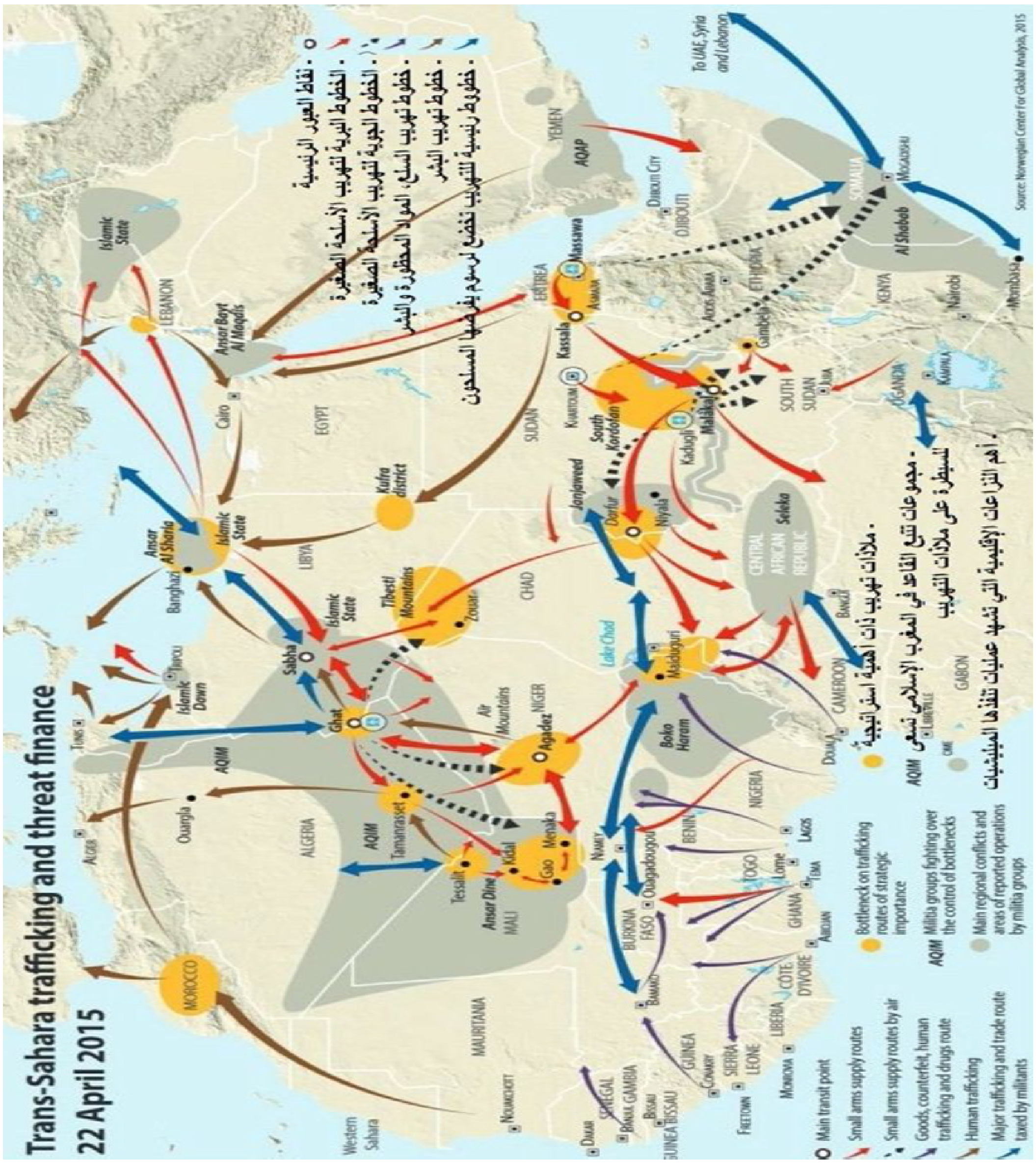

المصدر :المركز النرويجي للتحليل العالمي.

<http://africacenter.org/wp-content/uploads/2015/08/Trans-Sahara-trafficking-and-threatfinance-1024x606.jpg>

ظلت شبكات الجريمة المنظمة تمارس نشاطاتها في منطقة الساحل الإفريقي عبر العديد من الممرات القديمة التي لا طالما عرفت بها المنطقة،حيث أن النشاط الإجرامي في منطقة الساحل يمتد في مصادره وتداعياته لشمال إفريقيا ولبلدان إفريقيا جنوب الصحراء،حيث تظهر "نيامي"و"أقاديز" في "النيجر"و"قاو" في "مالي" باعتبارهما مناطق عبور رئيسة ومراكز مهمة للنشاط الإجرامي الذي يستمد من تهريب السلع والمواد المحظورة إلى تهريب البشر.[1]

تتعدّد الاعتبارات السياسية والإستراتيجية التي تُبرز أهمية منطقة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية، وقد ازدادت هذه الأهمية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001 م، وكذلك بعد التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة في2011 م، ومن أبرزها ما أُطلق عليها"ثورات الربيع العربي"، التي كانت بدايتها من تونس، ومنها انتقلت عبر دول الساحل الإفريقي إلى مصر ثم ليبيا، وما أفرزته من التداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية، ليس فقط على دول المنطقة، ولكن كذلك على كلّ القوى الإقليمية والدولية التي لها مصالح بالمنطقة، وفي مقدمتها بطبيعة الحال الولايات المتحدة الأمريكية.

فالولايات المتحدة لم تكن بمعزل عن تطورات الأوضاع في المنطقة، بل يمكن القول بأنها كانت طرفاً فاعلاً في إدارتها، ومع هذا الارتباط وتلك الفاعلية كان للولايات المتحدة مقاربتها الخاصة لبناء السلم والأمن في المنطقة، وهوما تسعى هذه الدراسة للبحث في أبعادها، من خلال بيان الآليات الأمريكية لبناء السلم والأمن ومكافحة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، وكيفية التعاطي مع هذه الآليات والإستراتيجيات.

1- الآليات والإستراتجيات الأمريكية لمواجهة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي

اعتمدت الولايات المتحدة على عدد من الآليات لتعزيز مصالحها الإستراتيجية وبناء السلم والأمن - وفق منظورها - في القارة الإفريقية بصفةٍ عامّة، وفي منطقة الساحل والصحراء بصفة خاصّة، ومن بين هذه الآليات والإستراتجيات:

1-1- الشراكة الإستراتيجية :وتتمثل في قيام شراكات مع عدد من الدول الإفريقية، يتمّ بموجبها منح الولايات المتحدة امتيازات وتسهيلات عسكرية؛ بصورة مباشرة، أومن خلال الشراكة والتعاون مع حلف شمال الأطلسي (ناتو)، والذي تُعَدّ أمريكا الدولة المركزية فيه، ومن بين الامتيازات والتسهيلات التي تُمنح للولايات المتحدة :السماح بوجود جنود ووحدات عسكرية بكامل عتادها ومعداتها وأسلحتها داخل ثكنات خاصة لا

[1] عادل زقاغ وسفيان منصوري، **واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي:"مقاربة سوسيو–سياسية"**، (مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، باتنة، العدد23/ مارس2016)، ص ص: 158-159.

تخضع لأي قوانين خاصة بالدول المضيفة، ولا أي سلطة داخلها؛ وهوما يعدّه الخبراء الإستراتيجيون قواعد عسكرية أمريكية غير معلن عنها، أو غير معترف بها .[1]

1-2- القواعد العسكرية :تميمن الولايات المتحدة على العالم من خلال قواعدها العسكرية التي تحيط بالأرض من كلّ جانب، وتوجد في جميع قارات العالم باستثناء القارة القطبية الجنوبية، وبهذا فإنّ تلك الشبكة من القواعد تمثّل شكلاً جديداً من الإمبراطوريات، فهي إمبراطورية من القواعد بها أكثر من نصف مليون من الجنود والجواسيس والخبراء العسكريين والمدرّسين والمقاولين المدنيين.

1-3- تأسيس قوة إفريقية لمكافحة الإرهاب :في 30جويلية 2003كشف الجنرال جون أبوزيد قائد القيادة المركزية الأمريكية عن اعتزام بلاده إنشاء قوة عمل تشارك فيها 11 دولة إفريقية، وذلك بهدف مواجهة الكوارث ومكافحة الإرهاب في منطقة شرق إفريقيا ووسطها التي تقع فيها هذه الدول، وستشرف القيادة المركزية الأمريكية على عمل هذه القوات.

وقال أبوزيد : إنّ القوة، التي ستشكّل أيضاً فريقاً إفريقيّاً لإدارة الكوارث، ستحظى بدعم كامل من الولايات المتحدة، وستعمل على تحقيق قدرٍ كبير من الاستقرار في المنطقة، موضحاً أنّ الكوارث التي تهدّد المنطقة الإفريقية تأخذ أشكالاً متعددة، مثل :الفيضانات، أو حوادث الطيران، أو الهجمات الإرهابية المدمّرة؛ ما يتطلب مواجهتها بصورة مشتركة، وشدّد أبوزيد على أنّ الطريقة الوحيدة للقضاء على الإرهاب في المنطقة هي الطريقة الجماعية، وأشار إلى أنّ قوة العمل المزمع إنشاؤها ليس المقصود منها أن تتولى فعليّاً محاربة الإرهاب، ولكنها ستوفر أرضية للردّ عليه عند حدوثه .[2]

1-4- برنامج بان ساحل (أو)ترانس صحراء: (في عام2002 م تمّ إطلاق برنامج (بان ساحل) الذي يهدف إلى تعزيز الأمن على الحدود وزيادة القدرة على محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة في أربع دول، هي :(مالي، وتشاد، والنيجر، وموريتانيا(، وللبرنامج جناحٌ عسكري يعمل تحت مظلة عملية) انديرينج فريدوم (الهادفة إلى مكافحة واعتقال المنظمات الإجرامية والإرهابية العاملة في المغرب الإفريقي وفي الساحل .

وقد قامت الولايات المتحدة بتوسيع هذا البرنامج عام 2009م (ضمن مبادرة جديدة عُرفت باسم TRANS) (SAHARA COUNTER TERRORISM؛ لتشمل) :الجزائر، وتونس، ونيجريا(، والعديد من دول

---

[1] عصام عبد الشافي، **المقاربات الأمريكية لبناء السلم والأمن في منطقة الساحل الإفريقي،قراءات إفريقية**، في: www.qiraatafrican.com/home/new /20/3/2017. ،تاريخ الإطلاع: 22-03-2018.

[2] المرجع نفسه.

غرب إفريقيا، بما يضمن نجاح الإستراتيجية الأمريكية في محاربة الإرهاب؛ انطلاقاً من دول الجوار، والسيطرة على ثروات المنطقة، وبخاصة النفط من خليج غينيا إلى السودان [1].

1-5- تأسيس أفريكوم:((USAFRICOM) United States Africa Command)

هي قيادة إفريقيا الأمريكية، تتكون من قوات موحّدة مقاتلة تحت إدارة وزارة الدفاع الأمريكية، وهي مسؤولة عن العمليات العسكرية الأمريكية، وعن العلاقات العسكرية مع 53 دولة إفريقية في إفريقيا، تأسست في 1 أكتوبر2007 م بوصفها قيادة مؤقتة تحت القيادة الأمريكية لأوروبا ,والتي كانت مسؤولة عن العلاقات العسكرية الأمريكية مع أكثر من 40 دولة إفريقية.

وقد بدأت أفريكوم نشاطها رسمياً في 1 أكتوبر2008 م ,حيث وقّع الرئيس الأمريكي السابق على خطة لإنشاء قيادة عسكرية أمريكية خاصة بالقارة الإفريقية، لتستكمل الإمبراطورية الأمريكية سيطرتها علي العالم، وفي عهد الرئيس باراك أوباما، بدأت هذه القوة في العمل في إفريقيا تحت اسم أفريكوم، وهي سادس قوة أمريكية للتدخل الإقليمي السريع في العالم، وقد وضع خطتها المعهد الإسرائيلي الأمريكي للدراسات السياسية والاستراتيجيات المتقدمة التابع للمحافظين الجدد.

وجاء تأسيسها نابعاً من الخطط الأمريكية الرامية لتأمين الموارد الإستراتيجية، خصوصاً أنها – أي أمريكا – تنظر إلى إفريقيا بوصفها بديلاً لنفط الشرق الأوسط، ولإبعاد الصين عن الوصول إلى موارد إفريقيا،سواء النفطية وغير النفطية

والهدف المفترض من إنشاء قيادة الأفريكوم هو :جلب السلام والأمن لشعوب إفريقيا، ودفع الأهداف المشتركة بين الولايات المتحدة وإفريقيا في مجالات التنمية) :الصحة، التعليم، الديمقراطية، والتنمية الاقتصادية (في إفريقيا.

والهدف المفترض من إنشاء قيادة الأفريكوم هو :جلب السلام والأمن لشعوب إفريقيا، ودفع الأهداف المشتركة بين الولايات المتحدة وإفريقيا في مجالات التنمية) :الصحة، التعليم، الديمقراطية، والتنمية الاقتصادية (في إفريقيا.

1-6- تشكيل قوة للتدخل السريع بشمال إفريقيا:

وافقت وزارة الدفاع الأمريكية، في الثالث من أبريل2013 م، على تشكيل قوةٍ للتدخل السريع في شمال إفريقيا، وذلك على خلفية الانتقادات التي وُجّهت للجيش الأمريكي لعدم تمكّنه من إرسال قوات لموقع القنصلية الأمريكية ببنغازي عند تعرضها لهجوم في سبتمبر2012 م، راح ضحيته السفير كريس ستيفنز وثلاثة من الأمريكيين.

[1] عصام عبد الشافي، مرجع سابق.

وتعمل القوات الأمريكية على تشكيل قوة من منتسبي البحرية لتشكيل وحدة مكوّنة من 500 جندي مزودين بخدمات مساندة، كالنقل الجويّ، تمكّنهم من الوصول إلى أي منطقة في إفريقيا.

المطلب الثالث: لبنان (حزب الله)

منذ نشأته،يهيمن "حزب الله"على شبكات عالمية تضم أعضاء وأنصار لتقديم الدعم المالي واللوجستي، وحتى العملياتي في بعض الأحيان، ويتمكن الحزب من خلال هذه الشبكات، من جمع الأموال وشراء الأسلحة والمواد ذات الاستخدام المزدوج والحصول على وثائق مزورة، وحتى أكثر من ذلك، يذكر أن بعضها هي شبكات رسمية تديرها عناصر "حزب الله" على الأرض وفي لبنان نفسها،إلا أن معظمها تم تنظيمه بشكل متعمد ليكون غير رسمي إلى حد كبير، وتسعى هذه الشبكات إلى إبقاء صلاتها مع الحزب ضبابية من أجل توفير قدر من الإنكار، وبشكل عام يميل هذا المشروع الإجرامي ل"حزب الله"إلى أن يكون منظما حول عقود مترابطة بشكل فضفاض ولا يعتمد على صلات هرمية وصولا إلى سلسلة القيادة.

ولكن يجب أن لا يراودنا أي شك في ذلك ف:"حزب الله" يعمل بشكل واضح كمنظمة إجرامية عابرة للحدود.[1]

قالت الولايات المتحدة إن حزب الله أصبح أكبر شبكة للجريمة المنظمة في العالم، بغض النظر عن عملها العسكري.

وأضافت أن الحزب أصبح مرتبطا بـــ "كارتيلات المخدرات" في أمريكا الجنوبية، وذلك من خلال التهريب، ومن خلال تبييض 200 مليون دولار شهريا من أموال تجار المخدرات.

وتتحرك أميركا اليوم على ما يبدو لمواجهة هذه العلاقة غير الشرعية بين حزب الله وعالم الجريمة المنظمة.

ويدرس الكونغرس الأمريكي مشروع قانون يمنح الرئيس دونالد ترامب سلطةً بتصنيف حزب الله "منظمة أجنبية للاتجار بالمخدرات" أو"منظمة إجرامية عابرة للحدود[2].

[1] دون مؤلف، **جريمة"حزب الله" المنظمة العابرة للحدود**، في: https://www.washingtoninstitute.org ،تاريخ الإطلاع: 20-04-2018.

[2] دون مؤلف، **أمريكا:حزب الله أكبر شبكة للجريمة المنظمة**، في: https://www.lebanondebate.com ،تاريخ الإطلاع: 20-04-2018.

1-الإستراتيجيات والآليات الأمريكية لمواجهة حزب الله

- مشروع كسندرا: هو اسم العملية الأمنية التي أدت إلى كشف الشبكة التابعة لحزب الله المتورطة في عمليات تهريب المخدرات إلى أمريكا وأوروبا، والاستعانة بالأموال الناتجة عنها لتمويل قتال الحزب المصنف على قائمة الإرهاب في سوريا، وقد شاركت فيها أجهزة أمن من سبع دول على رأسها فرنسا وبلجيكا وألمانيا وإيطاليا.[1]

كان التحقيق الذي تجريه وكالة مكافحة المخدرات الأمريكية معروفًا بمشروع كساندرا، وبدأ المشروع في2008 ، لكن في العام الماضي، تمكنت الوكالة من كشف واعتقال أفراد شبكة تابعة لحزب الله، متورطة في تهريب مخدرات إلى أمريكا وأوروبا، لتستفيد من أرباح هذه التجارة في تمويل تسليحها وحربها في سوريا .

اعتمد المشروع على التحقيقات المرتبطة بقضية البنك اللبناني الكندي التي ربطت تحقيقات أمريكية بينه وبين تمرير أموال لحزب الله، أجهزة أمنية من 7 دول شاركت في العملية، واكتشفت تحويل مبالغ ضخمة من أشخاص لهم علاقة بحزب الله إلى كولومبيا، وأشارت التحقيقات أيضًا إلى تحويل مليار دولار إلى حزب الله سنويًا بهذه الطريقة .

وفجأة توقف المشروع الذي كان قد اقترب من القبض على المسؤولين الكبار عن التهريب، عندما أجل المسؤولون في إدارات العدل والخزانة الأمريكية طلبات التحقيق والملاحقة القضائية، ونتج عن ذلك، عدم القبض على الفترويليين المتورطين في القضية، في الوقت نفسه كان الرئيس الأمريكي باراك أوباما مشغولاً بعقد اتفاق مع إيران بشأن المشروع النووي الخاص بالأخيرة.[2]

-وقد بدأت التحقيقات ضمن مشروع كسندرا في فبراير 2015،واكتشفت التحقيقات تحويل مبالغ مالية ضخمة من قبل أشخاص وشركات على صلة بحزب الله اللبناني إلى كولومبيا،وجرت الكثير من تلك العمليات عبر لبنان، الأمر الذي اكتشفته أجهزة أمن أوروبية بالتعاون مع نظيرتها الأمريكية .

وبحسب البيان الأمريكي فإن مشروع كسندرا اعتمد بشكل كبير على التحقيقات المرتبطة بقضية سابقة تتعلق بفضائح مالية تتعلق "بالبنك اللبناني الكندي" الذي سبق أن ربطته تحقيقات أمريكية بعمليات تمرير أموال لصالح حزب الله.

---

[1] دون مؤلف، **من كسندرا التي فضحت شبكة حزب الله لتجارة المخدرات؟**، في: https://arabic.cnn.com ،تاريخ الإطلاع: 19-04- 2018.

[2] دون مؤلف، **حزب الله والمخدرات..هل غضت أمريكا الطرف عن هذه الشبكة سعياً لاتفاق إيران؟**، في: https://www.niinpost.org/content /20/12/2017. ، تاريخ الإطلاع: 15-04 -2018.

-وكشفت إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية عن عملية دولية أسفرت عن عملية دولية أسفرت عن اعتقال أفراد شبكة تابعة لحزب الله اللبناني متورطة في عمليات تهريب وتجارة المخدرات بملايين الدولارات بهدف تمويل عمليات وصفتها بال"إرهابية"في لبنان وسوريا.

وقال رئيس إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية في بيان له حول العملية إن الاعتقالات استهدفت "قسما تابعا لحزب الله يتولى تأمين عائدات مالية وتدفق أسلحة لحزب الله من اجل هجمات إرهابية مدمرة حول العالم"على حد تعبيره.[1]

- شملت إستراتيجية أعدتها الولايات المتحدة لمكافحة "إرهاب حزب الله اللبناني"، وتعول فيها واشنطن على تعاون وتنسيق دولي بهدف الضغط على الحزب.

وكشفت وزارة المالية الأمريكية أن 20 دولة عضوا في "مجموعة التنسيق الأمني الدولية" بالإضافة إلى جهاز الانتربول، اجتمعت في واشنطن يومي الرابع والخامس من الشهر الجاري لبحث هذه الإستراتيجية.

واعتبر جنيفر فولر مساعد وزير المالية الأمريكي أن "مجموعة التنسيق الأمني الدولية" تعد الإطار الأمثل للمزيد من الضغط على "حزب الله" وقطع الطريق أمام المساعدات والتمويلات التي يتلقاها الحزب، مشيرا إلى أن اجتماعا آخر لهذه المجموعة سيعقد نهاية العام الجاري بهذا الخصوص.

تجدر الإشارة إلى أن جامعة الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية تصنف "حزب الله" اللبناني منظمة إرهابية.[2]

[1] دون مؤلف، **من هي كسندرا التي فضحت "حزب الله" لتجارة المخدرات وتمويل الحروب؟**، في: https://arabweek.com.lb، تاريخ الإطلاع: 14-04-2018.

[2] دون مؤلف، **إستراتيجية أمريكية لمواجهة حزب الله**، في: https://arabic.rt.com/itlq /9/5/2017، تاريخ الإطلاع: 13-04-2018.

خلاصة الفصل

من خلال تقديم دراسة شاملة وموضحة لدور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الجريمة المنظمة تم التوصل إلى أهم النقاط التالية:

- قامت الولايات المتحدة الأمريكية بوضع عدة قوانين واتفاقيات من أجل التصدي لتهديد الجريمة المنظمة، إذ أنها اعتمدت على إستراتيجية شاملة لمكافحة مثل هذه التهديدات الموجهة لأمنها الداخلي.

- لقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل في بعض الدول المجاورة لاحتواء تهديد الجريمة المنظمة، من خلال تبنيها لعدة إستراتيجيات ووضع بعض القوانين من أجل مكافحة هذا التهديد، وذلك لحماية حدودها الإقليمية من انتشار هذه الأخيرة وزحفها للداخل.

- أبدت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما بمكافحة الإجرام المنظم دوليا بسبب تخوفها من أن يمتد هذا التهديد ليمس مصالحها الاقتصادية، فحاولت وضع عدة آليات واتفاقيات لمكافحة الجريمة المنظمة من أجل حماية مصالحها الداخلية .

الفصل الثالث

الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الجريمة المنظمة

الواقع والآفاق

كما سبق ورأينا في الفصل الثاني من هذه الدراسة الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الجريمة المنظمة، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تنوعت إستراتجيتها من وقائية إلى شاملة وكذلك الآليات التي استخدمتها من أجل تبني إستراتيجية ناجعة، ولكن هذا لا يفي أن الإستراتيجية الأمريكية في هذا الميدان يمكن القول أنه ناجحة، فهي لقيت كذلك بعض الإخفاقات ولكن بعد هذه الإخفاقات عل ستحاول الولايات المتحدة تبني إستراتيجية مغايرة وجديدة أم أنها ستبقى على هذا النحو.

وفي هذا الفصل سوف نتطرق لتقييم الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الجريمة المنظمة، وكذلك إلى أهم السيناريوهات المستقبلية لهذه الإستراتيجية.

المبحث الأول: تقييم الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الجريمة المنظمة

من خلال هذا المبحث سيتم تقييم الإستراتيجية الأمريكية أو التجربة الأمريكية في مواجهة الجريمة المنظمة وذلك بناءا على المعطيات والمعلومات التي تم عرضها في هذه الدراسة وكذلك بناءا على تطور الأحداث والمجريات في نشاطات الجريمة .

المطلب الأول: إنجازات الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الجريمة المنظمة

لقد خصصت الحكومة الأمريكية على مدار عقود موارد هائلة لاستئصال تدفق المخدرات غير المشروعة في الولايات المتحدة الأمريكية، ويقود مكتب إسهامات وزارة الدفاع في ذلك الصدد،ولكن ما تعلمه الحكومة الأمريكية الآن هو أن تركيزها التقليدي على مكافحة "منظمات الاتجار بالمخدرات" يجب أن يكون له رؤية أوسع تدرك أن تجارة المخدرات هي أحد أضلاع التحدي الأكبر الذي تمثله مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود، وبينما تشهد الحكومة الأمريكية هذا التغير في الرؤية فهي بصدد تعديل سياساتها بخصوص إعاقة وإضعاف شبكات الجرائم الدولية التي يتعدى نشاطها الاتجار بالمخدرات بكثير .

تم ضم وحدة مكافحة الإرهاب إلى إدارة مكافحة المخدرات كونها من أحد نشاطات الإدارة،وهي مدرجة في الجملة الأولى من إستراتيجية الإدارة لعام 2013 لمقترح ميزانية الإدارة،وكما كان آنفا فقد بدأت إدارة مكافحة المخدرات بالعمل بنحو فعال بعد الهجمات الإرهابية عام 2001،وذلك لتوفير قدر كبير من المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالشبكات الإرهابية في جميع أنحاء العالم،وقد اعترف الكثيرون في الأسابيع التي أعقبت مباشرة تفجير مركزي التجارة العالمي بالترابط بين جريمة المخدرات عبر الوطنية والنشاط الإرهابي، وما يزال هذا الإرتباط معترفا به اليوم.[1]

– فمثلا في **كولومبيا** تعتبر قضية المخدرات، أساسية في السياسة الخارجية الأمريكية مع الدول اللاتينية،التي تصدر أطنان المخدرات سنوياً إلى الولايات المتحدة الأمريكية،ونتيجة لذلك،شنت واشنطن حرباً شعواء على عصابات المخدرات بأمريكا اللاتينية قبل نصف قرن.

[1] تريش أوبيرويس وماتيوبيتروسلي، **إدارة مكافحة المخدرات(DEA)**،(**ترجمة وتحرير**: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2017)، ص: 11.

كولومبيا أحد هذه البلدان التي مثلت صداعا مزمنا للإدارة الأمريكية، بسبب إغراقها للأراضي الأمريكية بأطنان الكوكايين وهو الشيء الذي رفع معدلات الجريمة المنظمة خلال التسعينيات من القرن الماضي إلى مستويات غير مسبوقة، مما دفع الرؤساء الأمريكيين إلى توسيع حربهم ضد المخدرات خارج البلد.[1]

ولأجل ذلك مولت الولايات المتحدة الأمريكية مخططات لمكافحة تجارة المخدرات في كولومبيا بثمانية بليون دولار على مدار الخمسة عشر سنة الأخيرة،لتقوية الجيش الكولومبي وإجراء مبادرات وإجراءات عسكرية ضد الجماعات المتمردة المرتبطة بتجارة المخدرات.

كما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية في كل عام،بحرق حقول نبات الكوكا، عن طريق رش المحاصيل الزراعية بالمبيدات الكيماوية، بهدف ضرب إنتاجية الكوكايين، مما خفض نسبة المساحات المزروعة بنباتات المخدرات،خلال السنوات الأخيرة،حسبما يفيد تقرير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات.[2]

استطاعت الشرطة الفيدرالية الأمريكية، من تصفية العديد من بارونات عصابات المخدرات وإدخال أعضائها السجون الأمريكية،حيث لا يمكنهم استخدام نفوذهم للهرب من السجن،كما يفعلون عادة بسجون كولومبيا، منهم "بابلو إسكوبار، إلوكو، جوزي سنتا كروز لوندونو، جوز إفاريستو".

المكسيك: تواصل إدارة مكافحة المخدرات التحقيق في المنظمات المسؤولة عن تصنيع المخدرات وإنتاجها وتوزيعها،فعلى سبيل المثال يتمثل أحد مجالات التركيز المعاصرة الرئيسة في ممر الاتجار عبر المكسيك في الولايات المتحدة–وهو ممر مسؤول عن عشرات الآلاف من جرائم القتل في العقد الماضي.[3]

– يدعم المكتب الدولي لمكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأمريكية وإنقاذ القانون الجهود التونسية لإصلاح المؤسسات الأمنية والعدالة لضمان حماية حقوق الشعب التونسي وتمثل إستراتيجية هذا مكتب في تونس في تعزيز جهود الإصلاح ضمن كل من وزارة الداخلية والعدل وقطاع السجون لاستكمال جهود فورية لتطوير القدرات الأساسية من خلال توفير التدريبات والمعدات اللازمة.

– قام هذا المكتب بتدريب ناجح لحوالي 1000 من الضباط والقادة من الأمن التونسي ,وقد كان التدريب حول التقنيات المناسبة للسيطرة على الحشود،إضافة إلى ذلك ,قام هذا المكتب بتسليم شهائد مصادق عليها ل 16مسؤول تونسيا وستمكنهم من تدريب عدد آخر من الضباط في نفس المجال.

---

[1] خالد بن الشريف، **كولومبيا...كفاح مستمر في مواجهة عصابات المخدرات**، في:-https://www.sasapost.com/org-in-colombia/15/10/2017،تاريخ الإطلاع: 16-04-2018.

[2] المرجع نفسه.

[3] تريش أوبيرويس و ماتيوبيتروسلي، مرجع سابق، ص: 06.

– كما يقوم هذا المكتب بإعادة كل هذه المجهودات لقوات الحرس الوطني وذلك ليضمن إن جميع قوات الأمن في تونس قد قامت بالتدريب وتمكنت من المهارات اللازمة للسماح بالمظاهرات ومواجهتها بطريقة سلمية،كما وفر هذا المكتب تدريبا لنخبة لوحدات مكافحة الإرهاب حول خطط تكتيكية لإنقاذ الرهان عند مواجهة تهديدات جديدة من المتطرفين[1].

– أما في خصوص إصلاح السجون، فقد قام المكتب بتركيز وحدة لتصنيف السجناء تحت إشراف الإدارة العامة للسجون والإصلاح وقد ساعدت في تطوير أول أداة تصنيف ويتم اختبار هذه الأداة حاليا في ثلاثة سجون نموذجية وسيتم تعميمها في كل السجون في السنة القادمة.

– كما قدم هذا المكتب تدريبا الإطارات السجون وأعوان الإدارة حول أفضل الممارسات في مجال إصلاح الإدارة والقيادة المراقبة وتنظيم العقوبات البديلة في السجون،وبهذا يكون هذا المكتب قد طور قدرته على كشف وردع ومعاقبة جرائم الفساد التي ارتكبت منذ سنة 1987،ومن خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة التونسية لمكافحة الفساد،وأيضا من خلال تقديم دعم منظمة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة،وقد عزز هذا المكتب التحقيقات في جرائم الإنترنت وقدرات تحليل الطب الشرعي في تونس[2].

أعلن الرئيس الأمريكي "أوباما" عن "إستراتيجية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود" والتي تعكس تلك التغيرات في طبيعة المجموعات الإجرامية كما تدعو أيضا الولايات المتحدة الأمريكية إلى "بناء وموازنة ودمج عناصر القوة الأمريكية" لمكافحة نقاط التقاء التهديدات التي أصبحت أكثر تعقيدا وتقلبا وزعزعة للاستقرار، والأهم من ذلك نصت الإستراتيجية على أن الجريمة المنظمة عبر الحدود تمثل تهديدا على الأمن القومي، وهو الاستنتاج لاقى اهتمامنا متزايدا من صانعي القرار السياسي حول هذه المسألة؛ إن الإستراتيجية التي أعلنها الرئيس الأمريكي هي دعوة للعمل، فهي تجبر الحكومة بما فيها وزارة الدفاع على إعادة تشكيل وتركيز جهودها في مجال مكافحة المنظمات الإجرامية عبر الحدود.

وبشكل عام فإن الإستراتيجية تعتبر الجرائم المنظمة والاتجار بالمخدرات تهديدات متشابكة آخذة في التصاعد، كما أن تضع أساسا لمنهجية واسعة في التعامل مع الجرائم المنظمة والتي تحافظ كما يجب على التركيز

[1] **مكتب شؤون مكافحة المخدرات في العالم بوزارة الخارجية الأمريكية**، في: https://tn.usembassy.gov/ar/embassay-ar/tunis-ar/، تاريخ الإطلاع: 17-04-2018.

[2] المرجع نفسه.

الأساسي على مكافحة الاتجار بالمخدرات، وتوسع أيضا من مفهوم إدراك تنوع النشاط الإجرامي العالمي وعلاقته بالتهديدات الأخرى غير المنتظمة.[1]

وتلفت إستراتيجية الرئيس "أوباما" لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الانتباه إلى نزعة جديدة وهي وجود نقاط التقاء بين الجريمة والإرهاب والتمرد، إن العلاقات المعقدة والمبهمة بين منظمات الإجرام وجماعات الإرهاب وحركات التمرد آخذة في الاتساع والتعمق، خاصة مع ازدياد توجع الجماعات الإرهابية وحركات التمرد نحو الأنشطة غير الشرعية لتمويل وتدعيم عملياتها؛ كما نصت إستراتيجية الرئيس على أن الإرهابيين والمتمردين يتوجهون بازدياد نحو الجريمة المنظمة عبر الحدود لتوفير التمويل وللحصول على دعم لوجيستي للقيام بأعمال العنف، وقد دلل مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية "جيمس كلابر" على ذلك قائلا: سيتزايد توجه الإرهابيين والمتمردين إلى الجريمة وشبكات الإجرام للحصول على التمييل والدعم اللوجستي ويعود ذلك جزئيا إلى نجاح الولايات المتحدة والغرب في مهاجمة المصادر الأخرى لتمويله، وتوضح العلاقات والأنشطة الإجرامية "حزب الله" و"تنظيم القاعدة" في المغرب الإسلامي هذه النزعة.

المطلب الثاني:نقائص الإستراتيجية الأمريكية

بالرغم من الإنجازات والنتائج التي حققتها الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهتها للجريمة المنظمة متخذة في ذلك عدة إستراتيجيات أهمها **الشاملة والوقائية**، إلا أن لهذه الإستراتيجية العديد من العيوب والإخفاقات والتي سنتطرق إليها أو البعض منها في النقاط التالية:

- سمحت أحدث مبادرات الناخبين في الولايات المتحدة، في عام 2016، بإباحة استعمال القنب للأغراض الترويجية، حيث انه في الولايات القضائية التي يسمح فيها الآن بتعاطي القنب،زاد تعاطي القنب بين السكان البالغين،وهولا يزال أعلى من المتوسط الوطني.

- استمرار الجدل حول إباحة تعاطي القنب للأغراض الطبية والترويجية، ومنذ إقرار تدابير الإباحة، تواصل الاتجاه المتزايد في تعاطي القنب في تلك الولايات القضائية،لكن في حين أن الزيادات في تلك الولايات القضائية كانت أكثر وضوحاً منها في الولايات التي لم يسمح فيها بذلك التعاطي،فقد زاد تعاطي القنب على الصعيد

[1] وليام إف.وشلر، **مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود**،في: www.washingtonstitute.org /26/4/2012 ، تاريخ الإطلاع: 2018-03-25.

الوطني، ولوحظ أن الزيادات في تعاطي القنب على نطاق الولايات المتحدة ترتبط على نحو غير متناسب بالبالغين ذوي المكانة الاجتماعية والاقتصادية المتدنية ممن يتعاطون القنب بانتظام وبكميات كبيرة.[1]

– يعتبر امتلاك السلاح في الولايات المتحدة الأمريكية بين الحقوق التي أقرها الدستور الأمريكي، وبالتالي فالولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة في العالم التي تسمح لمواطنيها بحمل السلاح حتى في الشوارع، وذلك انطلاقا من مبدأ احترام الحرية الفردية، إلا أن تزايد أعمال العنف التي خلفتها الحوادث الفردية لإطلاق النار في أمريكا جعلت الأصوات تتعالى لوضع حد للعنف ومراجعة التشريعات الخاصة بحيازة الأسلحة.

– وتختلف القوانين المتعلقة ببيع الأسلحة من ولاية إلى أخرى،ففي ولاية تكساس مثلا يستطيع الشخص حمل السلاح دون ترخيص لأن القانون يسمح بذلك،الإحصاءات تشير الى أن أكثر من 30% من الأمريكيين يملكون أسلحة خاصة بهم.

– ومن الواضح جدا أن الدستور الأمريكي يعتبر أن حق امتلاك السلاح هو حق طبيعي وهو نابع من حق امتلاك السلاح هو حق طبيعي وهو نابع من حق الدفاع عن النفس داخل المترل.[2]

– لكن نتائج حرب المخدرات المعلنة في كولومبيا، والمدعومة من واشنطن، لم تقضي تماما على تجارة المخدرات، إلا أنها جعلتها في تراجع مستمر،كما أنقذت المؤسسات الكولومبية من السقوط في يد ممثلي عصابات الكوكايين.

– كما أن النهج العسكري المتبع في محاربة المخدرات بكولومبيا،أدى إلى تصاعد في العنف والفساد والإفلات من العقاب وتآكل سيادة القانون وانتهاكات حقوق الإنسان،وفقاً لتحالف سياسات مكافحة المخدرات، **وقد بدأت تتزايد الضغوطات الدولية،لحث الإدارة الأمريكية على تغيير سياستها التقليدية الراسخة في مواجهة المخدرات.**[3]

–إيقاف الرئيس أوباما عمليات إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية ضد شبكة تجارة المخدرات والسلاح التابعة لجماعة حزب الله اللبنانية.

يأتي هذا بعدما كشف تقرير أمريكي أن إدارة أوباما، وبهدف إنجاز الاتفاق النووي الإيراني، أوقفت التحقيقات التي أجرتها إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية حول شبكة إجرامية لجماعة "حزب الله"اللبنانية، ما

[1]– تقرير المخدرات العالمي لسنة 2017، مرجع سابق، ص ص:20-21.

[2]– عادل دلال، **امتلاك السلاح في الولايات المتحدة بين الحرية والجريمة**، في: https://arabic.euronews.com/4/10/2017، تاريخ الإطلاع: 18-04-2018.

[3]– المرجع نفسه.

سمح لها بإيرادات بلغت مليارات الدولارات من الاتجار بالمخدرات والتي استخدمت لشراء السلاح ودعم العمليات الإرهابية.

وذكر تقرير استقصائي نشرته صحيفة "بوليتيكو" أن مسئولي إدارة أوباما عرقلوا تحقيقات إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية والتي بدأت تحت مشروع "كسندرا" منذ عام 2008.[1]

[1] دون مؤلف: **أمريكا:حزب الله أكبر شبكة للجريمة المنظمة**،في: https://www.lebanondebat.com1/2/2018، تاريخ الإطلاع: 2018-04-15.

المبحث الثاني: السيناريوهات المستقبلية للإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الجريمة المنظمة

يقوم بناء السيناريوهات في الاستشراف الحديث على إطار معرفي خاص يتعلق بشكل أساسي بطبيعة البحث المستقبلي من حيث التعقد والاحتمالية والشمولية، فيرى جيمس أوغيفلي Ogilvy James وهوأحد الباحثين الرواد في الدراسات المستقبلية وصاحب كتاب "صنع مستقبلات أفضل " Creating better futures » :"إن منهجية بناء سيناريومنهجية بناء السيناريوهات في الدراسات المستقبلية شكلت تحولا معرفيا Paradigme shift في العلوم الاجتماعية بشكل عام وذلك من خلال التحول من مفهوم الموضوعية Objectivity إلى مفهوم السرد Narrative"،وذلك لأن الدراسات المستقبلية لم تسع إلى بناء شرعيتها المعرفية من خلال البناء الميثودولوجي الصارم والمتماسك Solide فقط، بل بالعكس فقد يوصف البحث في الدراسات المستقبلية بقلة صرامته المنهجية، ولكنه يفتح المجال واسعا أمام الخيال والابتكار والإبداع، وخاصة أن هذا التيار بدأ ينتشر كموجة جديدة في العلوم الاجتماعية مثل الأنثربولوجيا وعلم النفس، والنقد الأدبي،وتم التعبير عنها مع مفكرين من أمثال غيرتز Geertz، وفوكوFoucault، ونيتشه Niche، وبول ريكور Paul Ricoeur وغيرهم.[1]

يمكن القول، أن أغلب مقاربات بناء السيناريوهات تتفق في أغلب مراحل بنائها وذلك مع وجود اختلافات بسيطة بينها، وأغلب هذه المقاربات تساهم في الإجابة عن مطلبين أساسين في بناء الإستراتيجية: الأول هوت مكين صناع القرار للتخطيط من خلال تعددية الخيارات، الأمر الثاني طرح العديد من الرؤى والأفكار من أجل تحدي الرؤى الراسخة والتقليدية.[2]

لقد سعت المقاربات المختلفة لبناء السيناريوهات تطوير نماذجها الخاصة، فإذا ما نظرنا إلى نموذج فابريس روبيلا وميشيل غودي نجدهما ينطلقان من مقاربة مصفوفة التأثير المتبادل ليطوروا الجهاز النظري لبناء السيناريوهات ضمن "آليات حل المشكلات" « Problem Solving Tools »، بحيث تم تطوير وابتكار تقنيات مثل ميكماك MICMAC من أجل التحليل الهيكلي وطرح الأسئلة الصحيحة حول المستقبل، فيما ابتكرا تقنية ماكتور MACTOR كآلية لتحديد استراتيجيات الفاعلين، والرهانات المختلفة التي تسمح بينهم وبين أهدافهم ومصالحهم.

[1] محمد خميس، **سيناريوهات البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية "دراسة تحليل محتوى تقرير النشرية الرباعية للدفاع سنة 2010"**، (مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد العاشر، جانفي 2014)، ص: 198

[2] المرجع نفسه،ص:199.

فيما ذهب كل من بيتر شوارتز Peter Schwartz، أو بول شوما يكر Paul Shoemaker، أو حتى مستشرفي الشبكة العالمية للأعمال GBN منطلقين من مقولات المقاربة الحدسية في بناء السيناريوهات-إلى التركيز على أهمية التعرف وتحديد القوى القائدة والفاعلة Driving Forces، وكذا تحديد اللايقنيات أو قائمة الارتيابات Uncertainties بشكل أساسي قبل البدء في صياغة السرديات Narratives لأي سيناريو يرسمه المستشرف.[1]

تقدم الوثائق الرسمية الصادرة عن وزارة الدفاع الرؤية الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية حول أنماط وآليات التعامل مع التغيرات الأمنية في البيئة الأمنية العالمية، وتسعى الولايات المتحدة من خلال هذه الوثائق والتقارير رسم صورة استشرافية للمستقبل من خلال بناء سيناريوهات تعددية تساهم في استنارة صانع القرار الأمريكي،بل وتساعد على تقديم البدائل الممكنة لبناء إستراتيجية الدفاع القومي، وتخطيط بنية القوى، ووضع خطط التطوير، وتحسين البنية التحتية في مجالات مختلفة، فضلا عن رصد الميزانيات العقلانية والملائمة التي تضمن نجاعة وفعالية قصوى للولايات المتحدة الأمريكية في البيئة الأمنية.[2]

إن الهدف من بناء السيناريوهات لدى صناع السياسة الأمنية الأمريكية هو الخلوص إلى بناء إستراتيجية فعالة في التعامل مع مصادر التهديد التي تهدد وضع الولايات المتحدة، ومصالحها، واستمرار تفوقها، ومستقبلها في النظام الدولي، ولذلك شهدت منهجية السيناريوهات تطورا كبيراً في الأوساط الأكاديمية والإستراتيجية، وعرفت تشعبا في جهازها المفاهيمي والتقني منذ ظهورها بعد الحرب العالمية الثانية من خلال أبحاث هيرمان كاهن Herman Kahan في الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

المطلب الأول: سيناريو الحفاظ على الوضع القائم في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية

تمكن المرشح الجمهوري دونالد ترامب من التغلب على منافسته الديمقراطية هيلاري كلينتون في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

كان فوز ترامب من اكبر المفاجآت في التاريخ السياسي الأمريكي إذ لم تتوقعه استطلاعات الآراء، ووضع فوز ترامب نهاية لسيطرة الديمقراطيين على البيت الأبيض التي امتدت لسنوات ثمان.[4]

---

[1] محمد خميس، مرجع سابق، ص: 102.

[2] المرجع نفسه،ص: 197

[3] المرجع نفسه،ص: 199.

[4] **معلومات أساسية عن الولايات المتحدة الأمريكية**، في : https://www.bbc.com/arabic/war/7/5/2017، تاريخ الإطلاع: 17-04-2018.

هناك مقولة تدعي ثبات الإستراتيجية الأمريكية تجاه مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، وبالرغم من صحة هذه المقولة إلا أنها تحتمل بعض التعديل، فالإستراتيجية الأمريكية يتم وضعها في صورة خطة خمسية، بما يؤيد مقولة ثباتها...إلا أن مراجعتها الدورية، تؤيد مرونتها.

يتم تصميم الإستراتيجيات الأمريكية لتغطي خمس سنوات، وفقا للمتغيرات العالمية، ويتم العمل بها، واتخاذ القرارات في إطارها العام، وفي حال رأي الرئيس الأمريكي،باعتباره رأس السلطة التنفيذية، ضرورة إجراء تعديل ما في تلك الإستراتيجية، فليس له سلطة مطلقة للتعديل، وإنما يتعين عليه عرض مقترحه على لجان الكونجرس المختصة للبت فيه.

ولنتخذ ما حدث مع روسيا في صراعها مع شبه جزيرة القرم مثالا، إذ عرض الرئيس مقترحه على لجنة الدفاع والأمن القومي بالكونجرس،والتي حددت لجان استماع بحضور وزير الخارجية الأمريكي، ورئيس أركان الجيش الأمريكي ممثلا عن البنتاجون، ورئيس الوكالة المركزية للإستخبارات"IA"،فضلا عن عدد من الخبراء، مثل مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، والمسئولة عن أهم مجموعات الفكر والرأي (Think Tanks) في عهد الرئيس أوباما، وذلك لدراسة مطالب البيت الأبيض لتعديل إستراتيجية التعامل مع روسيا، و لم يتم التعديل في الإستراتيجية إلا بعد التصويت عليه وموافقة أعضاء الكونجرس،تلك هي الصورة العامة للإستراتيجية الأمريكية، تجاه مناطق الاهتمام في العالم، أو ما يطلق عليها (Level of Interest).

1- المؤشرات الداعمة لسيناريو الحفاظ على الوضع القائم:

تمسك الرئيس ترامب بالتعاون الدولي من أجل مكافحة الجريمة المنظمة لأن التحديات الأمنية اليوم لا تتطلب فقط تحسينات مستمرة في استخبارات الولايات المتحدة الأمريكية وجهاز أمنها الداخلي وإنما أيضاً تعاون عبر مجموعة من متنوعة من محافل متعددة الأطراف، مثل مجموعة ال8 (الدول الثمانية الصناعية الكبرى)، الإتحاد الأوروبي، الأنتربول ومجموعة العمل المالي وغيرها من الهيئات الإقليمية والدولية الأخرى فإن واشنطن وحلفائها "يحاربون الشبكات بالشبكات".[1]

بدراسة الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة التهديدات الأمنية "الإرهاب" و"الجريمة المنظمة" في الشرق الأوسط، وبالرغم مما يطرأ عليها من تعديلات، ناتجة عن المتغيرات في المنطقة، إلا أنها تتمتع بعدد من الثوابت الأزلية، منها:

[1] إبراهيم عوض، **قراءة في إستراتيجية الأمن القومي للرئيس ترامب**، في: https://www.shorouknews.com30/12/2017 تاريخ الإطلاع: 18-04-2018.

– إن الولايات المتحدة تعمل على تأمين استمرار تدفق النفط العربي إلى باقي دول العالم،خاصة أوروبا، واليابان.

– ضمان استقرار المنطقة النفطية، وعدم خلق نزاعات من شأنها التأثير سلباً على تدفق الطاقة إلى الغرب.

– ضمان إستقرار وأمن إسرائيل، كحليف رئيسي للولايات المتحدة في المنطقة، وضمان استمرار تفوقها العسكري على الدول العربية.[1]

– ارتكاز السياسة الأمريكية في المنطقة على عدد محدد من الدول، يتراوح بين 4 إلى 5 دول،تعتمد عليهم في تنفيذ سياستها في المنطقة، على أن تكون إسرائيل إحدى دول الارتكاز.

– التحكم في دول المنطقة عن طريق اعتمادهم على التسليح الأمريكي، في حين تعمل الصناعات الحربية الأمريكية على تطوير منتجاتها بصورة دورية، بما يضمن استمرار استنزاف موارد هذه الدول في شراء الأسلحة الجديدة.

– ضمان توازن العلاقات السياسية مع دول النفط في المنطقة، مع العمل على وجود تهديد مستمر لها، لضمان استمرار اعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية في توفير الحماية.

– عدم السماح بالتغلغل الأجنبي للسيطرة على دول المنطقة،خاصة مع روسيا والصين.

– ضمان استقرار الميزان العسكري في المنطقة،بعدم السماح بوجود قوات عسكرية متفوقة فيها.

– متابعة النشاط العسكري لدول المنطقة، وعدم السماح بظهور قوة نووية غير إسرائيل، وتحديد عدد الدول التي يحق لها امتلاك السلاح الكيماوي (حددت الإستراتيجية الأمريكية في السابق عدم الموافقة على امتلاك ليبيا للسلاح الكيماوي،بسبب سياسات الرئيس القذافي "غير المتزنة" من وجهة النظر الأمريكية، كما منعت السودان حاليا من امتلاك ذلك السلاح، بعدما تم تصنيفها كدولة راعية للإرهاب،خشية انتقال السلاح الكيماوي إلى أيدي المنظمات الإرهابية.[2]

المطلب الثاني: سيناريو التغير في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية

بعد إحدى عشر شهرا من توليه المنصب رسميا في العشرين من يناير 2017 أعلن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" عن إستراتيجية الأمن القومي لإدارته التي يطلبها الكونجرس من كل إدارة جديدة منذ عام

[1] – سمير فرج، **الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد تولي ترامب**، في :
https://www.samirfaragartud/egyusa/2017/11/03، تاريخ الإطلاع: 18-4-2018.

[2] – المرجع نفسه.

1986،والتي تلخص الدور الأمريكي عالميا، والسياسات التي تحافظ على هذا الدور،على عكس الرئيسين السابقين (جورج دبليوبوش، وباراك أوباما)

1- مؤشرات التغير

هناك عدة مؤشرات يمكن حصرها وفقا لما يلي:

1-1- إستراتيجية وطنية جديدة للأمن القومي الأمريكي لحمايته من التهديدات(الجريمة المنظمة)

❖ **حماية الوطن** :تتمثل مسؤولية الرئيس ترامب الأساسية بحماية الشعب الأمريكي والوطن وطريقة الحياة الأمريكية.

- سنعزز السيطرة على حدودنا ونقوم بإصلاح نظام الهجرة لدينا لحماية الوطن واستعادة سيادتنا.

- أكبر التهديدات العابرة للحدود الوطنية هي:

- الإرهابيون الجهاديون الذين يستخدمون القسوة الوحشية لارتكاب القتل والقمع والرق والشبكات الافتراضية لاستغلال السكان الضعفاء وإلهام المؤامرات وتوجيهها.

- المنظمات الإجرامية عبر الوطنية التي تمزّق مجتمعاتنا بالمخدرات والعنف وتضعف حلفاءنا وشركاءنا من خلال إفساد المؤسسات الديمقراطية.

- ستستهدف الولايات المتحدة التهديدات في مصدرها :سنواجه التهديدات قبل أن تصل إلى حدودنا أوتسبب ضرراً لشعبنا.

- سنضاعف جهودنا لحماية بنيتنا التحتية الحيوية والشبكات الرقمية، لأنّ التكنولوجيا الجديدة والخصوم الجدد خلقوا نقاط ضعف جديدة.

- نحن ننشر نظام الدفاع الصاروخي ذا الطبقات للدفاع عن الولايات المتحدة ضد الهجمات الصاروخية.[1]

1-2-تعزيز الرخاء الأمريكي: اقتصاد قوي يحمي الشعب الأمريكي، ويدعم طريقتنا في الحياة، ويحافظ على القوة الأمريكية.

- سنقوم بتجديد الاقتصاد الأمريكي لصالح العمال والشركات الأمريكية، وهذا أمر ضروري لاستعادة قوتنا الوطنية.

- لن تتسامح الولايات المتحدة مع الانتهاكات التجارية المزمنة وستسعى إلى علاقات اقتصادية حرة وعادلة ومتبادلة.

[1] سمير فرج، مرجع سابق.

– لتحقيق النجاح في هذه المنافسة الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين، يجب على الولايات المتحدة أن تكون رائدة في مجال البحوث والتكنولوجيا والابتكار .وسوف نحمي قاعدة ابتكاراتنا الأمنية الوطنية ممن يسرقون ملكيتنا الفكرية ويستغلون ابتكار المجتمعات الحرة.

– ستستخدم الولايات المتحدة هيمنتها على الطاقة لضمان أن تظل الأسواق العالمية مفتوحة وأن تعزز فوائد التنويع والوصول إلى الطاقة الأمن الاقتصادي والوطني[1].

1–3– الحفاظ على السلام من خلال القوة: سيضمن تعزيز وتجديد الولايات المتحدة السلام ويردع العداء.

– سنعيد بناء القوة العسكرية الأمريكية لضمان بقائها في المرتبة الأولى.

– ستستخدم الولايات المتحدة جميع أدوات الحكمية في عهد المنافسة الإستراتيجية الجديد – الدبلوماسية والمعلوماتية والعسكرية والاقتصادية – لحماية مصالحنا.

– ستعزز الولايات المتحدة قدراتها عبر مجالات عدة – بما في ذلك الفضاء والإنترنت – وتنشط القدرات التي أهملت.

– يعظم حلفاء الولايات المتحدة وشركاؤها قوتنا ويحمون مصالحنا المشتركة .ونتوقع منهم تحمل مسؤولية أكبر للتصدي للتهديدات المشتركة.

– سنحرص على الحفاظ على توازن القوى لصالح الولايات المتحدة في المناطق الرئيسية من العالم :الهند والمحيط الهادئ وأوروبا والشرق الأوسط.

1–4–الدفع قدماً بتأثير الولايات المتحدة :كقوة تقف إلى جانب الخير طوال تاريخها، ستستخدم الولايات المتحدة تأثيرها للنهوض بمصالحنا وإفادة البشرية.[2]

يجب أن نواصل تعزيز نفوذنا في الخارج لحماية الشعب الأمريكي وتعزيز ازدهارنا.

– تتنافس الجهود الدبلوماسية والتنموية للولايات المتحدة لتحقيق نتائج أفضل في مختلف المجالات – الثنائية والمتعددة الأطراف وفي مجال المعلومات – لحماية مصالحنا، وإيجاد فرص اقتصادية جديدة للأمريكيين، وتحدي منافسينا.

---

[1] دون مؤلف، **الرئيس دونالد ج.ترامب يعلن عن استراتيجية للأمن القومي للدفع قدماً بمصالح الولايات المتحدة**، في https://trans/ations.stat.gov/18/12/2017.، تاريخ الإطلاع: 14-4-2018.

[2] المرجع نفسه.

- ستسعى الولايات المتحدة إلى إقامة شراكات مع الدول ذات التفكير المماثل من أجل تعزيز اقتصادات السوق الحرة ونمو القطاع الخاص والاستقرار السياسي والسلام[1].

- نحن نناصر قيمنا – بما في ذلك سيادة القانون وحقوق الفرد – التي تعزز الدول القوية والمستقرة والمزدهرة وذات السيادة.

- تبرز سياستنا الخارجية الأمريكية الأولى نفوذ الولايات المتحدة في العالم كقوة إيجابية يمكن أن تساعد على تحديد ظروف السلام والازدهار وتنمية المجتمعات الناجحة .

1-5- حماية الحدود الأمريكية من خطر الجريمة المنظمة

- قرار بناء الجدار الحدودي:"سأبني جدارا هائلًا على حدودنا الجنوبية، وبسعر رخيص، وصدقوني، لا يوجد من يقوم بذلك أفضل مني .وسأجعل المكسيك تدفع من أجل ذلك الجدار، وتذكروا كلامي هذ".

هكذا قال الرئيس المنتخب الخامس والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية، دونالد ترامب، في إحدى خطبه الانتخابية، في السادس من ماي 2016، وظن الكثيرون حينها أنها مُجرد كلمات يُروّج بها المرشح الرئاسي لنفسه بين القطاعات التي يظن أنها تُؤيده.

لكن على ما يبدو، يتحول الأمر إلى حقيقة فور وصول ترامب إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة؛ إذ أصدر أمرًا تنفيذيًا، بالمضي قُدمًا في وضع خطة كاملة لبناء الجدار الحدودي العازل بين الولايات المتحدة والمكسيك؛ لمنع وصول المهاجرين من أمريكا اللاتينية عبر المكسيك إلى الولايات المتحدة.

بعد توقيعه الأمر التنفيذي ببناء الجدار الفاصل مع المكسيك، في 25 يناير) كانون الثاني2017 (، زعم ترامب أن خطوة بناء الجدار ستكون "جيدةً جدًا " بالنسبة للمكسيك، قائلًا: "**الأمة التي بلا حدود لا تُعتبر دولة**"، مُشددًا على أن بلاده ستعود للسيطرة على حدودها بدءًا ببناء الجدار الحدودي[2].

حيث بدأ ترامب حملته الرئاسية واصفاً المهاجرين المكسيكيين غير القانونيين بأنهم "تجار مخدرات" و"مغتصبين" وعلى مدار شهور عدة خلال حملته،حول المكسيك إلى عدو خارجي للولايات المتحدة.

- قالت صحيفة الغار ديان البريطانية إن قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بفرض ضريبة على الواردات المكسيكية لتمويل بناء جدار حدودي دفع العلاقات بين البلدين إلى مزيد من التدهور.

---

[1] **الرئيس دونالد ج. ترامب يعلن عن استراتيجية للأمن القومي للدفع قدما بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية**، مرجع سابق.

[2] إبراهيم أبو جازيه، **هل هناك دور خفي لتجارة المخدرات وراء جدار ترامب الحدودي مع المكسيك ؟**، في: https://www.sasapost.com/28/1/2017، تاريخ الإطلاع: 14-4-2018.

وتأتي هذه الأزمة لتساهم في جعل العلاقات بين إدارة ترامب والمكسيك في أدنى مستوى بعد حملة انتخابية مريرة.[1]

1-6- إعادة فتح التحقيق في قضية ارتباط حزب الله بالمخدرات

ادعت واشنطن أن حزب الله أصبح مرتبطا ب"كارتيلات المخدرات" في أمريكا الجنوبية، وذلك من خلال التهريب، ومن خلال تبييض 200 مليون شهريا من أموال تجار المخدرات، ووفقا للمزاعم الأمريكية،تتحرك أمريكا لمواجهة هذه العلاقة غير الشرعية بين "حزب الله "،وعالم الجريمة المنظمة، كما يدرس الكونغرس الأمريكي مشروع قانون يمنح الرئيس دونالد ترامب سلطة بتصنيف "حزب الله "منظمة أجنبية للاتجار بالمخدرات" أومنظمة إجرامية عابرة للحدود.

من جهة أخرى دعا سابقا اثنان من كبار أعضاء "لجنة الرقابة والإصلاح الحكومي" التابعة لمجلس النواب الأمريكي في رسالة للنائب العام في الولايات المتحدة إلى إجراء تحقيق في دور إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، في وقف عمليات إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية ضد شبكة تجارة المخدرات والسلاح التابعة ل"حزب الله"، وتأتي هذه الإدعاءات بعد ما كشف تقرير أمريكي أن إدارة أوباما، وبهدف إنجاز الاتفاق النووي الإيراني، أوقفت التحقيقات التي أجرتها إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية حول شبكة إجرامية ل"حزب الله"، ما سمح له بإيرادات بلغت مليارات الدولارات من الاتجار بالمخدرات والتي استخدمت لشراء السلاح ودعم العمليات الإرهابية.

وذكر تقرير استقصائي نشرته صحيفة "بوليتيكو" أن مسئولي إدارة أوباما عرقلوا تحقيقات إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية والتي بدأت تحت اسم مشروع "كسندرا" منذ عام 2008 وبمساعدة 30جهازاًأمنيا محليا وخارجيا، حول الشبكة الإجرامية لتهريب الكوكايين والأسلحة وغسل الأموال التابعة لحزب الله.[2]

2- تحديات الإستراتيجية الأمريكية في مكافحتها للجريمة المنظمة:

تواجه الإدارة الأمريكية القادمة تهديدات تتعلق بالأمن القومي الأمريكي مباشرة، وتحديات كبيرة من الصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية وتنظيم الدولة الإسلامية وحتى الشبكات الحاسوبية، وأكبر تحد للإدارة

---

[1] دون مؤلف، **الغار ديان:علاقات أمريكا والمكسيك تدهورت بسبب الجدار**، في:
https://arabi21.comLstory/27/1/2017، تاريخ الإطلاع: 14-4-2018..

[2] دون مؤلف، **شبكة للجريمة المنظمة"..مشروع أمريكي ضد "حزب الله" وهذا ما يخبئه ترامب له**، في:
https://motamemservice.com/eg/stary/1/3/2018، تاريخ الإطلاع: 13-04-2018.

الأمريكية المقبلة هو كيف يمكن للمسؤولين في البيت الأبيض تحويل هذه التحديات الى فرص مناسبة للحفاظ على الأمن القومي،وهو أمر يتطلب خبرة عميقة واطلاع لازم على تجارب الحكم في الولايات المتحدة[1].

كثير من المؤسسات الأمنية ومراكز البحث العلمي تتسابق في المدة الأخيرة ضمن مسار محاولة إبلاغ قادة الإدارة الأمريكية القادمة بما ينتظرها من مخاطر وتحديات .من بين هذه المراكز مؤسسة "راند" الشهيرة،التي تساهم بقدر لا يستهان به في صناعة القرار الأمريكي، حيث بحث خبراء "راند" أهم الشواغل الأمنية المحددة لمجموعة من المسائل والسياسات ومن ثم القرارات المستقبلية التي ستتخذها الإدارة المقبلة، ويرى هؤلاء الباحثون أنها مقبلة على مواجهة تحديات ترتبط أساسا بالأمن القومي الأمريكي:كيف ستسعى الإدارة المقبلة إلى معالجة العلاقة مع روسيا والصين ؟ ما هي الطرق الأكثر فعالية للقضاء على تهديدات "داعش" والمجموعات الإرهابية الأخرى ما يجب فعله بشان كوريا الشمالية وترسانتها النووية المتنامية؟ وإن كان باحثو "راند" قد تجاهلوا مسألة التعامل مع إيران، إلا أنهم وضعوا مسألة مواجهة التهديدات المتطورة، بما في ذلك الفضاء الحاسوبي، ضمن أعقد وأخطر المسائل التي ستواجه أصحاب البيت الأبيض الجدد.[2]

2-1-إعادة النظر في التعامل مع"داعش"

لا شك أن تنظيم'' داعش ''هو أنشط جماعة جهادية في الشرق الأوسط وافريقيا وآسيا .وتعامل الإدارة الأمريكية مع هذا التنظيم يجب أن يكون على قدر كبير من الاحترافية والفعالية والعمق،خاصة أمام جماعة جهادية عنيفة ألهمت عددا متزايدا من الشخصيات والتنظيمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم،وأشاعت الفوضى بفضل اختبارها قدرة الحكومات على حماية مواطنيها،سواء في أنحاء الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا،أوفى الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا واستراليا[3].

ولعل هذا الذي يجعل من "داعش" قضية غاية في الأهمية بالنسبة للإدارة القادمة، فقد قام التنظيم بتوسيع فروعه باستقطاب حلفاء جدد في اليمن وليبيا ومصر والسعودية والجزائر والقوقاز وأفغانستان ونيجيريا،إلى جانب الحلفاء غير الرسميين في الصومال والفلبين وبنجلاديش واندونيسيا وتونس، لذلك سيتطلب هزيمة "داعش" بنقله من شبه دولة إلى حركة إرهابية تسيطر على أراض عدة في أقاليم مختلفة .وبالتالي سيتعين

---

[1] نور الدين قلالة، **تحديات الإدارة الإقليمية القادمة**، في: https://islamonline.net/10/10/2017 ،تاريخ الإطلاع:14-افريل 2018.

[2] المرجع نفسه.

[3] دون مؤلف، ترامب يعلن الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي: السلام بالقوة، في: https://arabic.rt.com، تاريخ الإطلاع: 2018-04-20.

على إدارة واشنطن الجديدة أن تعيد النظر في فعالية الإستراتيجية الأمريكية والسياسات والأدوات المستخدمة لمواجهة جماعات مثل"داعش ".[1]

وهذا يطرح القضايا الرئيسية التالية:

– كيفية التعاون مع روسيا في إنهاء الحرب الأهلية في سوريا، والتفرغ لاستهداف قوات تنظيمي "داعش" و"القاعدة" في هذا البلد.

– إذا كان ينبغي إعادة انتشار القوات العسكرية والاستخباراتية في داخل العراق وسوريا وليبيا وحول هذه الدول.

– إنشاء مجموعة أمريكية ودولية لمكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد واللاإستقرار تكون كافية لمنع تمدد داعش أو غيرها من الجماعات المتطرفة.

– كيفية تقليص عمليات "داعش" وغيرها من المتطرفين من الوصول إلى الانترنت بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي.

– كيفية الموازنة بين مسائل الخصوصية وحرية التعبير والرأي مع الحاجة إلى ضمان إمكانية عدم وصول الجماعات المتطرفة إلى فضاءات الإنترنت والمعلومات الرقمية.

– كيفية تصميم برامج محلية ودولية أكثر فعالية لمواجهة جهود الجماعات المتطرفة لجلب منخرطين جدد في صفوفها، وكذلك غلق قنوات الدعم المالي ومصادر الإيرادات الخاصة بها[2].

فحسب تقرير "ديلي بيست" الأمريكي تكشف كيف لاقت تجارة زعماء المافيا الكثير من الرواج في أسواق داعش وقال ديلي بيست في تقريره إن واحدة من أكثر جماعات المافيا الإرهابية سيئة السمعة تقوم ببيع الحبوب المخدرة لمقاتلي داعش وبوكو الحرام محذرة من أن السوق الأمريكي قد يكون الهدف التالي على أجندها،[3] كما أن المسؤول الأممي حمل تنظيم داعش مسؤولية كبيرة عن تنامي ظاهرة الاتجار بالبشر قائلا: الحرب التي يشنها التنظيم دفعت أعداد كبيرة من البشر للنزوح عن أوطانها بحثا عن مكانا أكثر أمنا وبالتالي

---

[1] دون مؤلف، **تقدير موقف :إستراتيجية الأمن القومي لإدارة ترامب ..هل تحمل جديد؟**،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،في: https://www.ultrasawt.com/27/12/2018،بتاريخ22-04-2018.

[2] – بول ماكليري وآدم راونسلي،**الإستراتيجية الأمنية الجديدة لدونا لد ترامب :عودة الحرب الباردة والتخلي عن دعم الديمقراطي**، في : https://www.nonpost.org/content/22/12/2017 ،بتاريخ23-4-2018.

[3] – دون مؤلف، "**داعش والمافيا... أسرار العلاقة الخفية بين عصابات الجريمة المنظمة والإرهاب**، في: https://www.yom7.com/story/2018/2/4.، تاريخ الإطلاع: 15-04-2018.

فإن كل هؤلاء النازحين ضحايا محتملون للإتجار بالبشر، حيث أن النساء والأطفال في طليعة الفئات الأكثر تعرضا لممارسات تندرج في إطار الاتجار بالبشر، لكن الرجال والفتيان ليسوا بمنأى عن هذه الممارسات التي تنتهك كرامة الإنسان وتجعل منه مجرد سلعة رخيصة لخدمة الثروات والأهواء والمصالح وتحفل وسائل الإعلام المختلفة يوميا بأخبار نساء عن أعمال مختلفة يتركن أسرهن وبلادهن ليتم تزويجهن (المراهقات خصوصا) برجال من داعش واستخدامهم في ممارسة الدعارة المقنعة المسماة "نكاح الجهاد".[1]

وتشير التقديرات وكالة الـــ "سي.أي.أي" إلى أن ثروة داعش الإجمالية في العام الماضي وصلت إلى نحو بليون دولار وذكر كوهين في محاضرة نظما مركز "كارنيجي" بواشنطن أن داعش جمع ثروة غير مسبوقة من مصادر مختلفة تتركز في النشاطات الإجرامية والإرهابية الداخلية وتبييض الأموال، ونقلت مجلة نيويورك عن مسؤولين بوزارة الأمن الداخلي الأمريكية قولهم: أن داعش يستخدم تقنيات متقدمة في معاملاته المالية متجنبة النظام "بتكوين" وهو نظام بالتبادل المالي باستخدام عملات إفتراضية كي يتجنب النظام المالي العالمي.[2]

2-2-التحديات والفرص في الفضاء السيبراني

يوفر الفضاء الالكتروني فرصا للابتكار والتجارة كما يثير مسائل هامة بالنسبة لصانعي السياسات في تأمين الإنترنت وتضمن الخصوصيات وحماية البيانات الشخصية والنظر في استخدام الأسلحة الالكترونية للأمن القومي.

ويعتبر تهديد الانترنت واسع وعميق التحدي، وخلال العقد الماضي أصبح للمتسللين الإلكترونيين تطورا في اعتداءاتهم على النظم الحاسوبية .وتشكل هذه الانتهاكات تهديدا للبنية التحتية وحقوق الملكية الفكرية،وخصوصية بيانات المستخدمين حساسة جدا تمس الأمن القومي والموظفين الحكوميين .ولهذا فإن مستقبل الهجمات الالكترونية يمكن أن يهدد الاقتصاد العالمي المترابط ويثير احتمال الحرب الالكترونية بين الدول .كما يجرى استخدام شبكة الانترنت لأغراض أخرى من طرف مجرمين لتشغيل مؤسسات لتجنيد الإرهابيين وتشجيع الهجمات العنيفة عبر الدعاية[3].

لهذه الأسباب تزداد أهمية الفضاء الإلكتروني والإنترنت بالنسبة للإدارة الأمريكية القادمة،التي سوف تحتاج إلى إعادة النظر في الإجراءات في مرحلة مبكرة من اجل معالجة العديد من الفجوات مثل القيام بما يلي:

---

[1] – جان دارك أبي ياغي، **داعش أكبر المسؤولين عن تنامي ظاهرة الإتجار بالبشر في العالم**، في: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/، تاريخ الإطلاع: 16-04-2018.

[2] – دون مؤلف، **أموال داعش اقتصاد الإرهاب**، في:.https://www.assakina.com، تاريخ الإطلاع: 23-04-2018.

[3] – نور الدين قلالة،مرجع سابق.

– الاستثمار في تعزيز أمن الفضاء الحاسوبي من النظم الاتحادية واستبدال الأجهزة القديمة التي لا تكون آمنة.

– بناء شراكات أقوى لأمن الفضاء الحاسوبي بين الحكومة والمنظمات الخاصة، بما في ذلك من خلال التهديدات وتنفيذ قانون أمن الفضاء الحاسوبي في عام ,2015 مع ضمان الحماية المناسبة فيما يتعلق بالخصوصيات.

– تكفل السلطات التنظيمية لتوفير الحماية ضد إساءة استعمال الانترنت بتهمة التخريب والتطرف والنشاطات **الإجرامية** وتعزيز التعاون الدولي بشان التحقيق في الجرائم الحاسوبية.

– السعي من اجل التوصل إلى اتفاق بشان القواعد والمعايير الدولية من اجل سلوك الدولة في الفضاء السيبراني للحد من احتمال الصراع والحفاظ على حرية التعبير.

– بلورة سياسات واضحة بشان الجرائم الحاسوبية لردع الحرب الالكترونية ودعم خطط وزارة الدفاع والعمليات الاستخبارية في هذا النشاط.

ويعتبر تحقيق هذه الغاية تحديا كبيرا للإدارة القادمة،وسوف يؤدى إلى إرساء سياسة العامة لمعالجة المعضلات الإلكترونية كجزء لا يتجزأ من التنمية العالمية الاقتصادية والاجتماعية والنظم الجيوبولوتيكية.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل تم التوصل إلى أهم النتائج التالية:

-إن محاولات الولايات المتحدة الأمريكية في تبنيها لإستراتيجيات لمكافحة الجريمة المنظمة لقيت نوعا من التقييم إذ نجد انه من أبرز الإستراتيجيات التي تبنتها الإستراتيجية الشاملة والوقائية، ورغم كل هذه الإنجازات والنتائج التي حققتها إلا أن لها العديد من النقائص بسبب انتشار كل أنواع الجريمة المنظمة داخل الولايات المتحدة الأمريكية .

-يمكن القول أن للإستراتيجية الأمريكية عدة سيناريوهات مستقبلية في مواجهة الجريمة المنظمة، من أهمها سيناريو الحفاظ على الوضع القائم إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى متبنية الإستراتيجيات التقليدية في مكافحتها للجريمة المنظمة، وهناك سيناريو التغير إذ أنها ترى بحتمية مواجهة مثل هذه التهديدات من خلال محاولتها لتبني إستراتيجية فعالة ومغايرة، وهذا السيناريو هو الأقرب للتحقيق .

تواجه الإستراتيجية الأمريكية في مكافحتها للجريمة المنظمة عدة تحديات من بينها تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وتنظيم القاعدة وحزب الله اللبناني، وذلك ما حتم على المسؤولين تحويل هذه التحديات إلى فرص مناسبة للحفاظ على أمنها القومي.

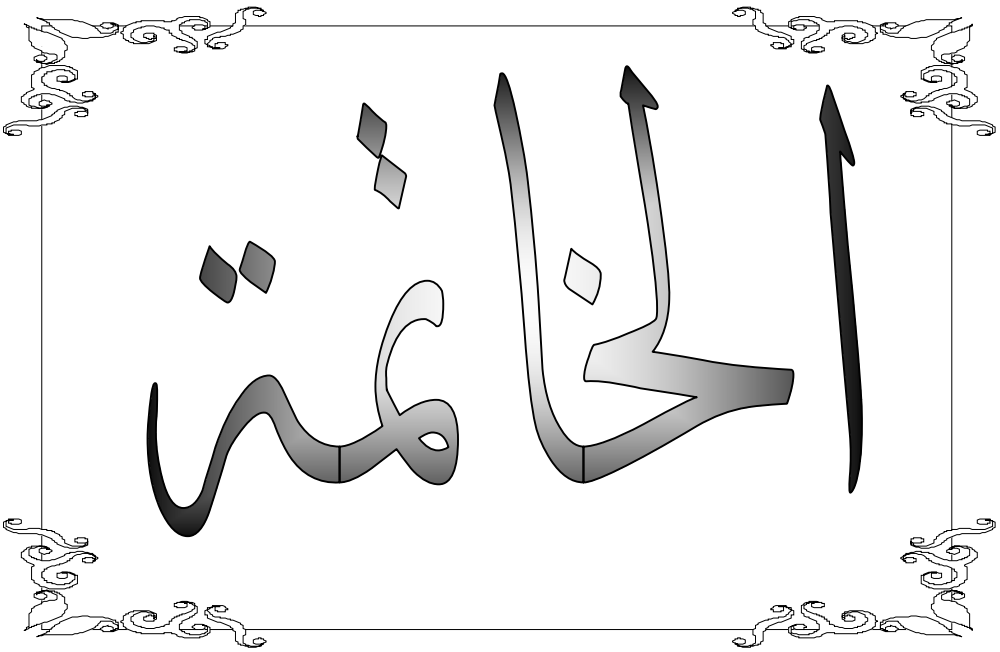
الخاتمة

الخاتمة

إن طبيعة الخطورة التي تحدثها الجريمة المنظمة على الدولة والمجتمع تدعو إلى التركيز على إجراءات للقضاء على المنظمات الإجرامية ومنع انتشارها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، سواء على المستوى الداخلي من خلال تأسيس وحدات خاصة لمكافحتها، ووضع تشريعات وقوانين وطنية تجرم الأفعال الإجرامية وترصد لها عقوبات مشددة، ومن جهة أخرى يتعين على المستويين الإقليمي والدولي تدخل الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال تعزيز علاقاتها بعدة دول ووضع بعض القوانين بصدد التوصل إلى إستراتيجية عامة لمكافحة الجريمة المنظمة، وذلك خوفا من انتشارها ووصولها إلى مناطقها الداخلية لتهدد أمنها ومصالحها.

ففي هذا البحث استطعنا التعرف على ماهية الإستراتيجية وماهية الجريمة المنظمة وأهم أسباب انتشارها، الذي جعلنا نبين أهم الاتجاهات النظرية المفسرة لها، وتعرفنا كذلك على أهم مناطق تواجدها، فقد تضافرت جهود الولايات المتحدة الأمريكية لمحاولة وضع إستراتيجية عامة للحد من هذه الظاهرة، من خلال إبرام عدة اتفاقيات ووضع عدة قوانين وكثفت جهودها سواء داخلها او خارجها للحد منها، وكما أبرزنا تقييم لهذه الإستراتيجيات من خلال مدى نجاحها للتصدي لهذه الظاهرة،وكذلك تناولنا أهم السيناريوهات المتوقعة للتوصل إلى حل لهذه الظاهرة إما بحفاظ الولايات المتحدة على وضعها القائم وإما التغيير من هذا الوضع إلى وضع آخر.

من خلال دراسة موضوع الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة الجريمة المنظمة يمكننا إثبات صحة الفرضية الأولى حيث تركز على أنه كلما زاد خطر الجريمة المنظمة انتشارا صعد ذلك من اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بكيفية وضع إستراتيجية لمواجهتها، فلقد بدئ بوضوح بأن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية جاء نتيجة تزايد التهديدات الأمنية في العالم، خاصة تهديد الجريمة المنظمة وما تبديه من خطر تجاه مصالحها وذلك ما حتم عليها ضرورة محاولة وضع بعض الآليات والإستراتيجيات لمواجهتها داخليا وخارجيا.

أما الفرضية الثانية فهي تركز على أنه تنامي تهديد الجريمة المنظمة كان بسبب استراتيجيات متوسطة وطويلة الأجل انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تعد ظاهرة اتساع وانتشار المنظمات الإجرامية في دول العالم نتاجا لعدة استراتيجيات اتبعتها الدول الكبرى، حيث توجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع استراتيجيات لمكافحة الجريمة المنظمة، ولكنها لم تكن ناجعة إلى حد ما بسبب اهتمامها المتزايد بالتنظيمات الإرهابية.

وقد أثمرت الدراسة التي خصصت لهذا الموضوع عدد من النتائج يمكن إيرادها على النحو التالي:

–تشكل الجريمة المنظمة تهديدا مستمرا للسلم والأمن الدوليين واستقرار كل الدول والمجتمعات لذلك يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية التصدي لهذه الظاهرة بصفة شاملة، من خلال وضعها لعدة إستراتيجيات واضحة المعالم.

– يأتي إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمكافحة الجريمة المنظمة على المستويات الداخلية والإقليمية والخارجية، تخوفا من أن يمتد هذا التهديد ليمس مصالحها الإقتصادية في معظم دول العالم، خاصة في ظل تزايد قوة المنظمات الإجرامية جراء الدعم والتمويل والتحالف فيما بينها.

– اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية، على عدة آليات وأسس للوصول إلى إستراتيجية عامة من أجل مواجهة الجريمة المنظمة، وبتطبيق هذه الإستراتيجية داخليا نقصت من حدة الجريمة المنظمة نوعا ما لأن الولايات المتحدة مسيطرة على شؤونها الداخلية، ولكن بتطبيق هذه الإستراتيجية إقليميا وخارجيا زادت حدتها لأن هذه الدول التي تدخلت فيها لم تتقبل بتدخلها فيها لأنها ترى بأن ذلك يمس من سيادتها.

– عدم توصل الولايات المتحدة الأمريكية إلى إستراتيجية عامة وواضحة المعالم في مواجهتها للجريمة المنظمة لمباشرة ردود الفعل ضد المنظمات الإجرامية بشكل متوازن، بسبب إهتمام الولايات المتحدة بظاهرة الإرهاب وما تشكله من خطر تجاه المجتمعات كافة وإهمالها لظاهرة الجريمة المنظمة، مما أدى بالمجرمين إلى استخدام أحدث التقنيات لارتكاب هذه الجرائم، وفي نفس الوقت الإفلات من العقاب.

– صعود خطر الجريمة المنظمة في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب إهمالها لهذه الظاهرة، لأنها كانت تواجه عدة تحديات منها: الإهتمام بالتنافس الروسي والصيني، وتخوفها من امتلاك كوريا للسلاح النووي، وأهم سبب لإهمالها لمكافحة الإجرام المنظم رغم خطورتها هو اهتمامها المتزايد بالقضايا الإرهابية مثل تنظيم القاعدة وداعش وحزب الله اللبناني.

وفي الأخير يمكن القول أن القاعدة الأساسية والصحيحة للنجاح تتمثل في إستراتيجية حكومية فعالة تبادر الولايات المتحدة الأمريكية بوضعها لمكافحة خطر الجريمة المنظمة، وتضع أهدافا واضحة ومدروسة لكافة الإدارات والوكالات المتخصصة، والتأكيد على الحاجة الملحة لوجود مثل هذه الإستراتيجية، وبحكم عدم منطقية عمل الحكومات بمفردها على هذا الصعيد تبرز الحاجة لتحقيق مستوى من التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى كضرورة ملحة لمواجهة الجريمة المنظمة.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

1- القرآن الكريم

ثانيا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب باللغة العربية

1- أبوعطية السيد،**الإجرام العالمي المنظم بين النظرية والتطبيق**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي،الطبعة الأولى،سنة 2013.

2- إسماعيل عبد الفتاح، "**معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية**"، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2008.

3- أوبيرويس وماتيوبيتروسلي تريش ، **إدارة مكافحة المخدرات(DEA)،ترجمة وتحرير**:مركز البيان للدراسات والتخطيط، سنة 2017.

4- البدانية ذياب، "**مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية: من المحلية إلى الكونية**"، الأردن: جامعة مؤتة، دون ذكر سنة النشر.

5- حامد سيد محمد، "**الاتجار في البشر: كجريمة منظمة عابرة للحدود**"، مصر: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2010.

6- حامد قشقوش هدى، "**الجريمة المنظمة: القواعد الموضوعية والإجرائية والتعاون الدولي**"، الاسكندرية:منشأة المعارف، ط2، 2006

7- حسن يوسف يوسف، "**الجريمة الدولية المنظمة في القانون الدولي**"، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2011.

8- خليل العمر معن، "**الجريمة المنظمة والإرهاب**"، الأردن،دار الشروق الطبعة الأولى سنة 2013 .

9- صبري مقلد إسماعيل، "**الإستراتيجية والسياسية الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية**"،بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1979.

10- عبد الحميد نبيه نسرين، "**الجريمة المنظمة عبر الوطنية**"، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006

11- عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997،

12- علي سويلم محمد، **"النظرية العمة للأوامر التحفظية في الإجراءات الجنائية: دراسة مقارنة على الجريمة المنظمة"**، الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2009.

13- عيسوي السبكي هاني، **"الاتجار غير المشروع بالاسلحة النارية: دراسة في ضوء الجهود والتشريعات الدولية والوطنية"**، عمان: دار الثقافة، 2015.

14- قاسم بيضون نادية، **"الجريمة المنظمة: الرشوة وتبييض الأموال"**، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثانية، 2012.

15- الكبيسي عامر خيضر، **"مدخل لدراسة الاستراتيجيات"**، القاهرة: منشورات العربية للتنمية الإدارية،2010.

16- محمد البريزات جهاد، **"الجريمة المنظمة"**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، 2010،.

17- محمد فهمي عبد القادر، **"المدخل إلى دراسة الإستراتيجية"**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط2، 2015).

18- محمود خليل احمد، **"الجريمة المنظمة: الإرهاب وغسيل الأموال"**، الإسكندرية: دار الفتح، 2008.

19- مختار شلبي، **"الجهاز العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة"**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

20- مصباح عامر، **"علم الإستراتيجية وتحليل قضايا الشرق الأوسط"**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2017.

21- نعيم شلالا نزيه، **"الجريمة المنظمة"**، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.

22- يوسف داود كوركيس، **"الجريمة المنظمة"**، عمان: الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001.

2- المذكرات والرسائل

1- أسية ذنايب، **"الآليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام فرع علاقات دولية وقانون المنظمات الدولية، قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010.

2- إمام بن عمار، **"الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي: دراسة حالة العراق"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008.

3- سميرة باسط، "**الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب: 1999-2014**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014.

4- طويل نسيمة، "**الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق أسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010.

5- عباد أمير، **الحرب الاستباقية الأمريكية على العراق 2003: الأبعاد الاقتصادية والإستراتيجية**، رسالة غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة عنابة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011،

6- عبد اللطيف عبد الرحمان حامد، **جريمة غسل الأموال وسبل مكافحتها**، رسالة ماجستير في العلوم الجنائية والشرطية،البحرين،كلية تدريب الضباط،سنة 2012.

7- علي لونيسي، "**آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية**"، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون: تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.

8- فوزي صالح محمد، "**الجريمة المنظمة وأثرها على حقوق الإنسان**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان، جامعة يحي فارس: كلية الحقوق

9- بوالماين نجيب، "**الجريمة والمسألة السوسيولوجية: دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة شعبة علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2008.

10- تقرير المخدرات العالمي الذي قدمه مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،"**خلاصة وافية والاستنتاجات والتبعات السياساتية**"، ماي 2017 .

11- جمال خوجة، **جريمة تبييض الأموال ًدراسة مقارنة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، تلمسان،كلية الحقوق، جامعة أبوبكر بلقايد، سنة 2008.

1-3- المجلات والمؤتمرات

1- قطيشات ياسر، "**الضربة الاستباقية: كإستراتيجية جديدة في العلاقات الدولية**"، مجلة البحرين: الوسط يومية سياسية مستقلة، العدد 2655. ديسمبر 2009.

2- فاروق زاهر أحمد، "**الندوة العلمية: العلاقات بين جرائم الاحتيال والإجرام المنظم**"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، 2007،

3- بن عبد الرحمان المشعل خالد، **"جرائم غسيل الأموال:المفهوم،الأسباب،الوسائل،الأبعاد الاقتصادية"**، مجلة جامعة الإمام.العدد30، ربيع الثاني 1421ه .

4- ريتبروك ساسكيار،"**الدليل الدراسي لامتحان شهادة اختصاص معتمد في مكافحة غسيل الأموال CAMS**"ميامي،الو.م.أ جمعية الاختصاصيين في مكافحة غسيل الأموال، الطبعة الرابعة، سنة 2008.

5- محمود حياصات احمد، **الطرق التقليدية والمستحدثة للاتجار غير المشروع بالأسلحة وسبل الوقاية والمعالجة**،"الحلقة العلمية": مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، الرياض،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 23+25جانفي 2018.

6- -إدارة نزع السلاح نيويورك، الأمم المتحدة، **حولية نزع السلاح**، المجلد 2004/29، جهز في الولايات المتحدة الأمريكية، نيويورك، سنة 2007.

7- تقرير المخدرات العالمي الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمةUNODC، لسنة 2013 .

8- -تقرير المخدرات العالمي الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،"**خلاصة وافية والاستنتاجات والتبعات السياساتية**"،ماي، **2017**.

9- بن مرزوق العتيبي عبدا لله،**جريمة غسل الأموال وعلاقتها بالجرائم الحديثة(الفساد–المخدرات–الإرهاب) في ضوء التقنيات المتطورة**، ورقة عمل مقدمة إلى جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،في 27 جوان2009 .

10- خميس محمد، **سيناريوهات البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية "دراسة تحليل محتوى تقرير النشرية الرباعية للدفاع سنة 2010"**، مجلة دفاتر السياسة والقانون،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد العاشر جانفي 2014.

11- أبحاث حلقة علمية حول: **الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها**، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،1999.

12- زقاغ عادل ومنصوري سفيان، **واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي:"مقاربة سوسيو–سياسية"**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،الجزائر،باتنة، العدد23/مارس2016.

4- المواقع الإلكترونية

1- فرج علي عبد العاطي، **"الاتجاهات النظرية في دراسة الجريمة والانحراف: دراسة في سوسيولوجيا الجريمة"**، مجلة العلوم الاجتماعية، 2013، في: https://www.swmsa.net/art/s/2309،بتاريخ 22-1-2018.

2- -احمد عبد الله المصراتي عبد الله، **"في اجتماعيات الجريمة والانحراف: قراءة اجتماعية معاصرة في النظريات المفسرة للجريمة والانحراف"**، خاص لموقع المنشاوي للدراسات والبحوث www.minishawi.com.

3- -دون مؤلف، **21مليون ضحية حول العالم :الاتجار بالبشر جريمة بأرباح ضخمة**، في: https://m.annabaa.org/arabic/rights/12693، بتاريخ: 17 -03- 2018.

4- - تقرير كتابة الدولة الأمريكية حول الاتجار بالبشر،مدونة السفيرة جوان 2016، متاح على الموقع: https://dz.usembas/.gov/ar/states بتاريخ17-03 -2017.

5- الشوفي إيفا، **كيف تحارب التكنولوجيا الاتجار بالبشر؟**، في:alakhbar.spiru.la، العدد 3252، 18افريل 2017، بتاريخ: 24 -3- 2018.

6- عبد الرزاق المشهداني أكرم، **الجريمة في الولايات المتحدة :حقائق وأرقام**، في: www.algardenia.com /18/1/2014، بتاريخ: 15-03- 2018.

7- سرمك حسن حسين،**لا تثقوا بالولايات:كولومبيا:اكبر دولة تسحق حقوق الإنسان وأكثر دولة في العالم تحصل على المساعدات الأمريكية**، في: https:/saotaliassar.org 23/04/2015، بتاريخ 29 -03- 2018

8- برافوTomas Bravo توماس، **يرونها قريبة وأراها بعيدة**، في: https://www.nato.int، بتاريخ: 02-04- 2018.

9- دون مؤلف، **نقاط القوة المكسيكية في مواجهة الولايات المتحدة تحت رئاسة ترامب**، في: www.masrawy.com/New/Neus-pablica ffairs/détails/2017/1/27 بتاريخ 11- 04- 2018.

10- دون مؤلف، **الحدود الأمريكية المكسيكية..الحلم المميت**، في: www.aljazeera.net /emcyclopedia /citiesendregions/7/7/2016/، بتاريخ: 11-04-2018.

11- دون مؤلف، **عصابات الجريمة المنظمة في المكسيك تواصل حصد الأرواح**، في: https://www.alghalghad.tv، بتاريخ: 6-04- 2018.

12- - حجاج أدهم، **أمريكا ستخسر أيضا من معاداة المكسيك « الصغيرة » ..3أسئلة تشرح لك**، في: http://www.sasa post.com/america-also-stand-to-lose-from-anti-mexico-smal31/1/2017l، بتاريخ:13-04- 2018.

13- صلاح خالد، **بالصور..المكسيك وأمريكا تتعهدان بتعزيز جهود مكافحة عصابات المخدرات**، في: https://m.youm7.com/2017، بتاريخ28-03 -2018.

14- أحمراني بيار، **كندا:ارتفاع عدد ضحايا الجريمة المنظمة**، في: www.rcinet.ca /ar 22/11/2017/، بتاريخ: 26-04- 2018.

15- - دون مؤلف، **بيت العنكبوت الكندي-الأمريكي الجديد ،في** : http:/www.aljamal.com ،بتاريخ03-04- 2018.

16- الصفار سعد، **بعد فوز ترامب....ما هومستقبل العلاقات الكندية الأمريكية؟ !!!!!**، في :www.assaha.com /15/11/2016، بتاريخ04-04 -2018.

17- النجار عبد الرحمان، **لماذا يتعين على أمريكا وكندا الإدماج في دولة واحدة**، في: https:/sasa post.com، بتاريخ: 04-04-2018.

18- دون مؤلف، **خطة مشتركة لأمن الإنترنت بين كندا والولايات المتحدة**، في: www.aljoumhouria.com، بتاريخ 5-04- 2018.

19- عبد الشافي عصام،**المقاربات الأمريكية لبناء السلم والأمن في منطقة الساحل الإفريقي،قراءات إفريقية**، في: .www.qiraatafrican.com/home/new /20/3/2017 بتاريخ 22-03-2018.

20- دون مؤلف، **جريمة"حزب الله" المنظمة العابرة للحدود**، في: https://www.washingtoninstitute.org ،بتاريخ 20-04-2018.

21- دون مؤلف، **أمريكا: حزب الله أكبر شبكة للجريمة المنظمة**، في: https://www.lebanondebate.com، بتاريخ 20-04-2018.

22- دون مؤلف، **من كسندرا التي فضحت شبكة حزب الله لتجارة المخدرات؟**، في:https://arabic.cnn.com، بتاريخ 19-04- 2018.

23- دون مؤلف، **حزب الله والمخدرات..هل غضت أمريكا الطرف عن هذه الشبكة سعياً لاتفاق إيران؟**، في: .https://www.niinpost.org/content /20/12/2017، بتاريخ: 15-04- 2018.

24- دون مؤلف، **من هي كسندرا التي فضحت "حزب الله" لتجارة المخدرات وتمويل الحروب؟**، في: https://arabweek.com.lb، بتاريخ: 14-04-2018.

25- دون مؤلف، **إستراتيجية أمريكية لمواجهة حزب الله**، في: https://arabic.rt.com/itlq /9/5/2017، بتاريخ: 13-04-2018.

26- بن الشريف خالد،**كولومبيا...كفاح مستمر في مواجهة عصابات المخدرات**، في: https://www.sasapost.com/org-in-colombia/15/10/2017،بتاريخ: 16-04- 2018.

27- دون مؤلف، **مكتب شؤون مكافحة المخدرات في العالم بوزارة الخارجية الأمريكية**، في: https://tn.usembassy.gov/ar/embassay-ar/tunis-ar/، بتاريخ: 17-04-2018.

28- إف وشلر وليام، **مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود**، في: www.washingtonstitute.org /26/4/2012 ،بتاريخ: 25-03-2018.

29- دلال عادل، **امتلاك السلاح في الولايات المتحدة بين الحرية والجريمة**، في: https://arabic.euronews.com/4/10/2017، بتاريخ: 18-04-2018.

30- دون مؤلف، **أمريكا: حزب الله أكبر شبكة للجريمة المنظمة**، في: https://www.lebanondebat.com1/2/2018، بتاريخ: 15-04-2018.

31- دون مؤلف، **معلومات أساسية عن الولايات المتحدة الأمريكية**، في: https://www.bbc.com/arabic/war/7/5/2017، بتاريخ:17-04-2018.

32- - عوض إبراهيم، **قراءة في إستراتيجية الأمن القومي للرئيس ترامب**، في: https://www.shourouknews.com30/12/2017 ،بتاريخ: 18-04-2018.

33- فرج سمير، **الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد تولي ترامب**، في: https://www.samirfarag-artud/egyusa/2017/11/03،بتاريخ: 18-4-2018.

34- دون مؤلف، **الرئيس دونالد ج.ترامب يعلن عن استراتيجية للأمن القومي للدفع قدماً بمصالح الولايات المتحدة**، في: .https://trans/ations.stat.gov/18/12/2017 ، بتاريخ: 14-4-2018.

35- أبوجازيه إبراهيم، **هل هناك دور خفي لتجارة المخدرات وراء جدار ترامب الحدودي مع المكسيك ؟**، في: https://www.sasapost.com/28/1/2017، بتاريخ:14-4-2018.

36- دون مؤلف، **الغار ديان: علاقات أمريكا والمكسيك تدهورت بسبب الجدار**، في: https://arabi21.comLstory/27/1/2017،بتاريخ: 14-4-2018.

37- دون مؤلف، **شبكة للجريمة المنظمة"..مشروع أمريكي ضد "حزب الله" وهذا ما يخبئه ترامب له "**، في: https://motamemservice.com/eg/stary/1/3/2018، بتاريخ: 13-04-2018.

قلالة نور الدين، **تحديات الإدارة الإقليمية القادمة**، في: https://islamonline.net/10/10/2017 ، بتاريخ: 14-افريل 2018.

38- دون مؤلف، **ترامب يعلن الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي:السلام بالقوة**، في: https://arabic.rt.com، بتاريخ: 20 -4- 2018.

39- دون مؤلف، **تقدير موقف: إستراتيجية الأمن القومي لإدارة ترامب ..هل تحمل جديد؟**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،في: https://www.ultrasawt.com/27/12/2018 ،بتاريخ: 22-04-2018.

40- ماكليري بول وراونسلي آدم، الإستراتيجية الأمنية الجديدة لدونا لد ترامب :عودة الحرب الباردة والتخلي عن دعم الديمقراطي، في: https://www.nonpost.org/content/22/12/2017 **،بتاريخ: 23-4-2018.**

41- دون مؤلف، **"داعش والمافيا... أسرار العلاقة الخفية بين عصابات الجريمة المنظمة والإرهاب**، في: https://www.yom7.com/story/2018/2/4.، تاريخ الإطلاع: 15-04-2018.

42- جان دارك أبي ياغي، **داعش أكبر المسؤولين عن تنامي ظاهرة الإتجار بالبشر في العالم**، في: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/، تاريخ الإطلاع: 16-04-2018.

43- دون مؤلف، **أموال داعش اقتصاد الإرهاب**، في:.https://www.assakina.com، تاريخ الإطلاع: 23-04-2018.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- -Isa's Mohammed Ali Salim ,Ni'ma Hasooni Mahdi,Nawras Ahmed Kadhum,**The Crime Of human trafficking for the purposes of medical experimentation**,(A comparative Study),2016,p-p :27-28.